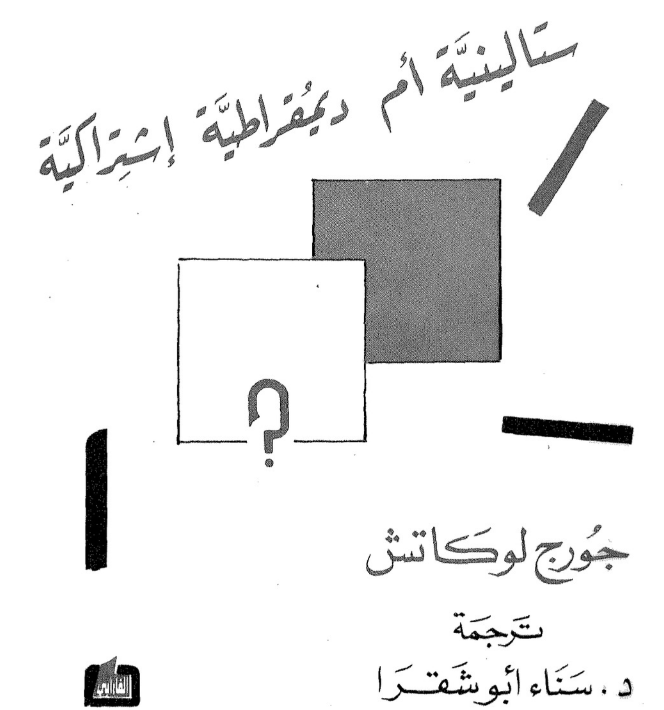
البديل الحقيقي

ستالينية أم ديمقراطية إشتراكية



جورج لوكاتش

ترجمة

د. سناء أبو شقرا

البديل الحقيقي

جُورج لوكاتش

البديل الحقيقي

ستالينيَّة أم ديمُقراطيَّة إشتراكيَّة

ترجمة
د. سَناء أبو شقرا



١٩٩٠

الكتاب البديل الحقيقي ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية ؟

التأليف جورج لوكاتش

الترجمة د. سناء أبو شقرا

الناشر دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ص.ب: ١١/٣١٨١ ـ ت: ١/٣٠٥٥٢٠.

التنضيد شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل

الطبعة الأولى/ تشرين الثاني/ ١٩٩٠

تصميم الغلاف نجاح طاهر

هذا الكتاب

نقد تجارب البناء الاشتراكي أصبح اليوم ممراً سهلاً، بل مساحة عامة. فالمناخ السياسي ونتائج التجربة الملموسة نفسها تشجع على ذلك. والمعلومات المتداولة، بما فيها الوثائق السرية وشبه السرية، توفر للناقد عناصر ومواد ضرورية لعمله.

أما سنة ١٩٦٩، عندما كتب وصدر هذا المؤلف الصغير فكان كل شيء نقيض ذلك. كان أقل نقد جدي يعتبر انحداراً معادياً للثورة نحو هاوية التاريخ. وكان ما ينشر ويذاع حول تجربة الاشتراكية، من داخلها أو من قبل حلفائها وامتداداتها، يحاول وضعها فوق النقد، فوق العقلانية التاريخية. وهج المؤتمر العشرين، الذي شكل محاولة أولى، ولو جزئية، في تقييم تاريخ الاتحاد السوفياتي بعقل منفتح وجريء، كان قد انطفأ تماماً. ونماذج مرحلة عبادة الفرد عادت تحتل مساحات المسرح السياسي وتقتحم الوعي بصورة منتظمة ومدججة بعدتها حتى الأسنان. والخطاب الرسمي يبشر، على عكس ما تقوله المؤشرات الفعلية ورغماً عنها، بانجازات هائلة وببداية تحقق فكرة السلطة الشعبية الحقة ومجتمع الوفرة والعلاقات الإنسانية المترفعة عن المصالح. كان الكلام الفخم يملأ خواء الوعي والحلم، وتوقه إلى حقائق التقدم البسيطة والملموسة.

جورج لوكاتش يخترق بفكره الثاقب، بسؤاله الدائم عن مصير الأساسي في الحركة، كل حركة، جميع هذه الحواجز التي تسور الحقيقة الاجتماعية بسرابٍ وردي، يكشف بمرارة العارف عري الأسباب الأصيلة وراء النتائج السلبية العابرة. ينتقد الظاهرات الموقتة، واضعاً إياها في المؤقت، ليعبر منها إلى الأكثر ثباتاً والأبعد أثراً في التاريخ. يحاكم في الأشخاص، على أهمية وربما عظمة أدوارهم، بنى كاملة انتجت هذه الأدوار ودفعتها إلى نهاياتها.

المقولة الأساسية التي تتصاعد أنفاسها في كل سطر في الكتاب ومن خلاصته العامة تتلخص في أن تاريخ التجربة الاشتراكية، منذ وفاة لينين وتحديداً منذ سنة ١٩٢٨ هو تاريخ تراجع فكرة رئيسية من منظومة الفكر الإنساني في مراحله المتقدمة، ألا وهي فكرة ماركس، ومن ثم لينين، في الديمقراطية الاشتراكية. ويستنتج لوكاتش أن الخيارات الستراتيجية المتعددة الأبعاد التي عمل لينين على كشف مساراتها المحتملة، المؤدية في النهاية إلى رحاب «مملكة الحرية والإنسانية» أُرغمت، مع ستالين، على الانكفاء ليحِل محلها سلوك التجريبية والتكتيك الضيق، الوحيد الاتجاه، المفضي في الصراعات الكبرى، بصورة حتمية، إلى البيروقراطية والقمع وإلغاء الآخرين.

منذ ما يزيد على عشرين سنة، وعلى أساس تحليله للاتجاهات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية السائدة في البلدان التي أعلنت خيارها الاشتراكي، اعتبر لوكاتش أن هذه البلدان تعاني حالة أزمة عميقة، ويحدد محور الأزمة في مسألة الديمقراطية. فغياب الديمقراطية يشكل، برأيه، العنصر الأول في تغميم حالة الاستلاب والإحباط بين الناس، وفصل المنتجين تماماً عن نتاجات نشاطهم،

وقتل حوافز التقدم المعنوي والمادي في المجتمع. ومع نقده العنيف لوسائل القمع السياسي والفكري والجسدي المختلفة، وكشفه لآليات إعادة إنتاج القمع نفسه في المستويات والأجهزة والمؤسسات المختلفة - ومع إشارته إلى ضرورة إعادة بناء الاقتصاد الاشتراكي وتحسين إدائه يظل لوكاتش بعيداً عن نقد أسس العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية السائدة. وفي دفاعه هنا عن الملكية العامة الاجتماعية لوسائل الإنتاج وتحليله لنتائجها في ميادين الحياة المختلفة يكاد يتماهى، في تصوره، مفهوم الملكية الاجتماعية مع الواقع الفعلي المتمثل بملكية الدولة. وجورج لوكاتش يمتلك أسباباً حقيقية لهذا الدفاع. فالأزمة لم تكن قد بدأت تكشف عن ملامحها إلا في الميدان الأقرب إلى الوعي، ميدان التخاطب الفكري والاجتماعي. في حين ظلت لغة الاقتصاد، المموهة بالأرقام والمعطيات الزائفة، خرساء عاجزة عن تمزيق قناع أزمتها الأعمق.

ولوكاتش، كمساهم إيجابي في هذه التجربة يحاول تصور الحل. والحل الذي يقترحه للأزمة، كما شخصها، يبهرنا، نحن المعاصرين، بهذا القدر من وضوح الرؤيا وغريزة التقاط التاريخ الآتي. يقول: «لا يمكننا إلا أن نشير، أنه خلال إعادة البناء الضرورية ينبغي رفض أي تأسيس للتوجه العام الذي أشرنا إليه بواسطة مراسيم وقوانين إدارية فقط. فهذا التوجه يطمح إلى تغيير الكائن الإنساني ذاته، مؤالفته مع وجود أصيل لنوعه كإنسان، في جميع مظاهر حياته». ولا بد، في سبيل ذلك، من إيقاظ الوعي الجماهيري في البلدان الاشتراكية وتحويله إلى قوة ديمقراطية، إيجابية، فاعلة في عملية امتلاك المجتمع لمصيره.

ملاحظات منهجية أولية

إن إحدى اللحظات الأكثر أهمية من بين ما سمح للماركسية بأن تبهر دوائر واسعة من المثقفين غير الاشتراكيين - وأن تنفّر دوائر أخرى - هي ذلك الإيجاز الهائل الذي يقدمه «البيان الشيوعي» في تلخيصه للتطور التاريخي إلى حدود صراعات الطبقات: «الأحرار والعبيد، الارستقراطية والعامة، السيد والقن، باختصار، المضطهِدين والمضطهَدين كانوا يمارسون في تعارضهم الدائم، صراعاً لا يتوقف، مفتوحاً حيناً وخفياً مقنّعاً حيناً آخر. وكان هذا الصراع ينتهي كل مرة إما بتحويل ثوري للمجتمع كله أم بزوال الطبقات المتصارعة نفسها»(١). وإذا وضعنا جانباً نهاية الجملة، التي صيغت على شكل احتمال، نرى أن هذه الرؤية للتاريخ قد حددت لفترة طويلة مسار محازبيها الذين اتجهوا، بشكل واعٍ نسبياً، وفق مفهوم سوسيولوجي مجرد. أما معارضوها فقد وجدوا فيها هدفاً مميزاً لهجماتهم. ومع ذلك فقد صُدت تدريجياً كل محاولات تغليب النظريات التي تبشر بـ «فردانية» الظاهرة التاريخية وتنفي في الوقت ذاته إمكانية اللجوء إلى أي مفهوم عام. وذلك عن حق. لأن مثل

(١) ك. ماركس وف. إنجلس، البيان الشيوعي.

هـذا التعارض القـاطع بـين «الوجـود ـ كما هـو تحديـداً» وبين وجـود قـوانين عـامـة في التـاريـخ ـ لا يمكنهـا إلا أن تنفي بعضهـا البعض ـ سيقود بالضرورة إلى نظرية لا عقلانية أو إلى «واقعية سياسيـة» خاليـة من أي فكر وهدف، مناقضة ليس فقط لكل جهد هادف إلى السيطرة على الواقع التاريخي، عبر نظام اشـتراكي (أو شبه اشـتراكي)، ولكن متناقضة أيضاً مع التطبيق العملي لأي محاولة تـلاعب تميل لهـا ضمنياً النظريات الوضعية الجديدة. إن العلوم، وكذلك النظريات السياسية التي تتـأثر بهـا، في تجلياتهـا على الأقـل، اعتادت تـدريجياً عـلى تناول أشكال الدولة، القوى والاتجاهات الاجتـماعية، وفق قـواعد منـطقية تعميمية مستندة إلى نظرية المعرفة. أي تناولها كوقائع اجتماعية.

ومما يسهِّل عملية تحول هذه المفاهيم المنهجية إلى عادات عفوية هو أننا غالباً ما نعتبر أنّها قد أُثبتت منذ زمن، من خـلال تقاليـد مبجَّلة. فيبدو مثلاً أن أرسطو وروسو كأنما يدعواننا إلى مواجهة مشكلتنا، التي هي مشكلة الـديمقـراطيـة، كشكـل مـلائم للتمثيـل، في إطـار هـذا التعميم تحديداً. وفي الواقع: على هذه الأرضية المنهجية بالضبط كان، في غالب الأحيان، يجري البحث عن خيارات محدَّدة، منذ المنـاقشات حول الديمقراطية والدكتاتـورية خـلال وبعد أحـداث ١٩١٧، مروراً بالخصام الذي جرى بشأن «التوتاليتارية ـ الديمقـراطية»، وحتى يـومنا هذا.

إن «الـوجود ـ كـما هو تحـديداً» للظاهـرات الاجتماعيـة والتاريخيـة وكذلك قوانينها التي يمكن صياغتها بـطريقة كـونية، لا تشكـل، وفق نظرية كلاسيكيي الماركسية، تعارضات منهجية، بل على عكس ذلـك تقيم وحدة جدلية لا تنفصم. فـ «الوجود ـ كما هو تحديداً» هو، قبـل

كل شيء، مقولة اجتماعية ـ تاريخية، هو الشكل الواضح الضروري للحركة المتناقضة لمجموع الأشكال الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في الصراع الاجتماعي خلال مرحلة محددة من تطوره التاريخي. إن معرفة المشروعية المميزة لمثل هذا «الوجود ـ كما هو تحديداً» هي بالنسبة للنظرية وللممارسة الاجتماعية (براكسيس)، في نفس مستوى أهمية معرفة التحديدات والقوانين الكونية. حتى بالنسبة للممارسة التي لا تتحقق إلا في ميدان عملي لوضعية اجتماعية وتاريخية، يرتدي الفهم اللائم لهذا «الوجود ـ كما هو تحديداً» أولوية لا يمكن تجاوزها. إن عَبَدة الضرورات العامة المجردة والمتلاعبين بها يخطئون عندما يظنون أن باستطاعتهم الاستناد إلى ماركس. ويكفي أن نتذكر مؤلَّفاً مثل «الثامن عشر من برومير لويس بونابرت» كي نلاحظ فيه، دون أدنى التباس، بأن كل الطبقات وكل تحولاتها، كل أشكال الدولة والسلطة تظهر دائماً في هذا «الوجود ـ كما هو تحديداً» الملموس، الذي أوجدته ثورة ١٨٤٨ في فرنسا.

أضف إلى ذلك، وتجاوزاً لهذا النوع من الأمثلة الملموسة، فإن هذه الملاحظات (حسب ماركس) تنطلق من الواقع الآتي: وهو أن كلّ تشكيلة اقتصادية هي، بحكم كونها ذاته، شيء ضروري مناسب لقوانين التطور الكونية و«وجود ـ كما هو تحديداً» تاريخي في الوقت نفسه. ولا بد لأشكال البنى الفوقية ـ الديمقراطية في حالتنا ـ من أن تتناسب مع كونها الاجتماعي. ولهذا السبب سنحاول تحليل الديمقراطية (أو بالأصح الدمقرطة، لأن المسألة تتعلق أساساً بعملية وليس بحالة) بصفتها قوة ذات طابع سياسي ملموس في التشكيلة الاقتصادية التي تنشأ وتفعل على أرضيتها، إلى أن تصبح ،على أرضيتها

أيضاً، إشكالاً ثم تختفي. وإذا ما ألغينا البعد التاريخي، فإننا نخلق هنا أصناماً مثقلة بالقيم الإيجابية والسلبية لا تقدم أي إيضاح حول الحركات الاجتماعية الملموسة (ولا حول القوانين التي تسببها). إننا بذلك نجعلها أكثر غموضاً وتشابكاً. يجري الكلام في أحيان كثيرة، خلال هذا النقاش، عن الديمقراطية كما لو أنها حالة وتنسى مسألة أخرى. وهي أنه لتحديد ميزات هذه الحالة يجب أن تؤخذ بالاعتبار الوجهات الواقعية التي اتخذها التطور. ولا يمكن إلا عن هذا الطريق رسم صورة ملائمة لهذه الحالة. وبالتالي فإننا نفضل، من أجل مزيد من الوضوح، استخدام تعبير «الدمقرطة» على تعبير «الديمقراطية».

القسم الأول

الديمقراطية البرجوازية
خيار سيء للاصلاح في الاشتراكية

- ١ -

تعددية الأسس الاقتصادية للديمقراطيات

إنه لمن التبسيط، وذلك هو مصدر أوهام عديدة، أن نفترض بأن المنظرين المهمين لهذه المسألة، منذ زمن أرسطو، قد تجاوزوا مشكلة التنوع دون أن يثيروها. على أن ملاحظاتهم وتصنيفاتهم وأحكامهم القيّمة لم يكن لها أن تنبني - بحكم طبيعتها ذاتها - انطلاقاً من تحليل العلاقة القائمة بين الأساس الاقتصادي والديمقراطية، بوصفها بنية فوقية سياسية، (ولا من البحث الدقيق في الخاصية التاريخية للتشكيلات). على العكس لقد ارتكز الجميع على تحديدات طبيعية نوعاً ما (حجم الدولة) أو على تقديرات ذات طابع حقوقي من يحمل، في المراحل المختلفة، صفة المواطن؟ وهكذا لم يكن ممكناً إلا استخراج تصنيفات أو تحديدات عامة، دون المعرفة الخاصة بالوقائع، ودون إدراكٍ لكون «الوجود - كما هو تحديداً» للديمقراطيات المختلفة إنما ينبع من التطورات الاجتماعية الأساسية للمجتمع ذاته. وأكثر من ذلك أن تقدير ميول النمو أو الأفول داخل الأنماط الديمقراطية الخاصة القائمة على أسس اقتصادية دقيقة، يبقى هذا التقدير مشوشاً. وتبقى عملية التكوُّن تعمياً مجرداً لا يمكن إدراكه كنتيجة فعّالة «للشيء نفسه»، وللدينامية الذاتية للمجمعات الاجتماعية الخاصة.

وحده ماركس انطلق من الطبيعة الأولية لوقائع الحياة الاجتماعية.

فهـو عندمـا يصل إلى الحـديث عن الديمقـراطية في المـدينة اليـونانيـة القـديمة (بـوليس)، وهي الشكل الأول للديمقـراطية الـذي مـارس، خلال قرون، تأثيراً إيـديولـوجياً ضخـماً، نرى أن التحـديد المركزي الذي يقدمه لها هو ذو طبيعة اقتصادية: «الجماعة بصفتها دولة ـ هي، من جانب، العلاقـة التي يقيمها المـلاكون الأحـرار والمتساوون فيـما بينهم، هي وحـدتهم ضد الخـارج، وهي في الوقت نفســه ضمانتهم. فالنظام الجماعي يستند إلى كون أعضائه ينقسمون إلى ملاكين للأرض وعاملين فيها وفلاحين صغار، ويستند إلى أن استقلالية هؤلاء تستمـر بفضل علاقتهم المتبادلة كـأعضاء في الجـماعة وبفضـل كونهم يـوفرون معـاً الضمانـة لتحقيق الحاجـات الجماعيـة وعزة الجـماعـة... فَتَمَلُّكُ الأرض يقتضي، هنا أيضاً، أن يكون الفرد عضواً في الجماعة وبالمقابل فإنه ملاكٌ بوصفه عضواً في الجماعة. فعلاقته بملكيته الخاصة، أرضه، هي، في الوقت عينه، عـلاقة بنفســه ذاته بصفتـه عضو في الجـماعة. وعندما يحاول الحفاظ على ذاته كـما هو بـالفعل، يحـافظ على المشـاعة نفسها وبالعكس»[1]. إن الديمقراطية المنبثقة عن هذا النظام لا تـرتكز فقط عـلى القاعـدة العـامـة لأشكـال الـوجـود الإنسـاني، للمـمارسـة (بـراكسيس) الإنسـانيـة ـ وهي حـالـة كـل مجتمـع. بـل إنها وثيقـة الارتبـاط، في جوهـرهـا نفســه، بـالـوجـود الفـرداني الخـاص لكـل المسـاهمين في تشكلهـا. إن كون الفـرد مـواطن في المـدينـة المـذكـورة (البوليس)، وإسهامه الفاعل في حياتها الديمقراطية، ليس ذلك مقولـة محـدَّدة في البنيـة الفـوقيـة، وإنما هـو الأسـاس الاقتصـادي للكيـان الاجتماعي وللشكل المادي لحياة كل مواطن فرد في المدينة (البوليس).

(١) كارل ماركس، مخطوطات ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨ («غروندريس»)...

يترتب على هذا الأمر نتائج مهمة تمس حياة كل أفراد تلك التشكيلة. وهذه النتائج تبدو متناقضة إذا ما نظرنا إليها من منظورنا الراهن. فالحياة الخاصة كلها ستنتقل بذلك إلى مرتبة ثانوية، أقل أهمية من الناحية الاجتماعية. فالوجود الحقيقي لكل مواطن ونشاطه التعاوني في مواجهة ضرورات بقائه، هي إذاً، مرتبطة بشكل لا انفصام فيه بالأسس الاقتصادية المعطاة. ومع زوال هذه الأخيرة ـ الزوال الناتج عن التطور التدريجي، الممكن والضروري، للقوى المنتجة ـ لا بد من تفكك آلية النشاط الديمقراطي في المدينة (البوليس)، ووجود هذا النشاط ذاته. وما أوصل إليه هذا الشكل من الديمقراطية، خاصة في تعبيراته الكلاسيكية في أثينا وروما، من نموذجية وقيم كان ضرورة اقتصادية وحافزاً للتدمير الذاتي في الوقت نفسه. ولقد حدد ماركس بوضوح الأساس الاقتصادي ذاك: فالعبودية هي التي شكلت أساس الثقافة الديمقراطية لتلك المجتمعات. فالنضالات الديمقراطية لم تكن تدور إلا في داخل أقلية من ذوي الامتيازات. في حين ظلت الجماهير المنتجة العريضة خارج هذه النضالات مثلما هي خارج المساهمة النشيطة في الحياة الاجتماعية برمتها. عندما ينحل إذاً الأساس البدائي، الاقتصادي، الذي شكلته المساواة النسبية في الملكية الصغيرة، تظهر بروليتاريا تعيش على حساب المجتمع ـ حساب تعبير سيسموندي. في حين أنه في الرأسمالية فإن المجتمع هو الذي يعيش على حساب البروليتاريا. إن تقسيم العمل وتوزع الملكية، التي كانت أساس الديمقراطية في (البوليس) هي، في نشؤها، عملية شبه عضوية، وطبيعية في الغالب. فهذه الملكية كانت مماثلة للانتماء إلى القبيلة ـ حسب تعبير ماركس. ولم يكن للنظام الديمقراطي إلا أن يتراجع ما أن يبدأ تراجع «الحدود

الطبيعية» نفسها. بهذه الطريقة يفقد هذا النمط من الديمقراطية، أثناء عملية نمو اقتصاده وتطور حضارته، كل خصائصه الإنسانية النموذجية بفاعليتها: فالفرد العامل في هذا الإطار لم يمتلك بعد أية «فرادة» بالمعنى المعاصر. لأن كونه مواطناً في المدينة (البوليس)، وامتلاكه لقطعة أرض صغيرة، وانتماءه إلى قبيلة هي شروط اقتصادية ـ اجتماعية لوجوده، بقدر ما هي، مجتمعة، تحديد لهويته. بالنسبة للمواطن الحر لا معنى للفردانية الخاصة بحسب كيانه وجوهره إلا بالارتباط بانتمائه إلى المدينة (البوليس). إن كون الحياة الخاصة لمثل هذا المواطن لا تمتلك، من الناحية الاجتماعية، إلا أهمية ثانوية هي النقيض التاريخي، إذا ما طُبِّق على الفرد لكون الإنسان هنا، إمكانية أن يُفتح شخصيته المستقلة هي مماثلة، من حيث الجوهر ومن حيث ميلها الديناميكي، لواجبات المواطن في الديمقراطية ولأنماط تحقيق الديمقراطية.

إن الشكل السياسي الكلاسيكي للديمقراطية البرجوازية الحديثة، تلك التي دشنتها الثورة الفرنسية محددة جداً بهذا النمط وبطريقة واعية وانطلاقاً منه استطاعت أن تكون فاعلة. ومع ذلك فهي تشكل نقيضه المطلق من وجهة نظر اقتصادية اجتماعية. وفي إشارته لهذا التعارض يبيّن ماركس بوضوح حقيقة أن الحرية والمساواة، وهي أشكال مركزية من التعبير الايديولوجي للديمقراطيات الحديثة، يمكن أن ترتدي مظاهر متفارقة جداً (وعلى وجه الخصوص وجهة نظر ايديولوجية). إلا أنه أوضح أيضاً أن هاتين المقولتين، انطلاقاً من جوهرهما الاقتصادي الاجتماعي «لا تُحترمان في عملية التبادل القائم على قيم تبادل وحسب بل إن تبادل القيم التبادلية تحديداً هو القاعدة

الحقيقية التي تنتج كل مساواة وكل حرية»[1].

هذا العبور في وقائع مملكة الحرية والمساواة، بكل تناقضاتها يعني التقدم الهائل من البدايات التاريخية للمجتمع الإنساني. فمعه تبدأ الجتمعة الحقيقية ويتمظهر الأساس الحقيقي للكيان الإنساني للإنسان. وتبدو جميع التحديدات السابقة المرتبطة إلى هذا الحد أو ذاك «بالحدود الطبيعية» للكائن الاجتماعي كأنما قد أزيحت جانباً. والنضال الاجتماعي الذي تتم بواسطته هذه العملية يتجه، بشكله المباشر، ضد الانقسام التراتبي للمجتمع النابع من النظام الإقطاعي. فالإقطاعية، التي يصفها ماركس الشاب في أحد المواضع بأنها «ديمقراطية اللاحرية» تعطي للتنظيم الاجتماعي «سمة سياسية مباشرة» عن طريق رفع «مقومات الحياة المدنية، مثل الملكية أو العائلة أو نمط العمل... إلى مستوى مقومات حياة الدولة». لقد كانت «تحدد، بهذا الشكل، علاقة الفرد المنعزل بمجموع الدولة، أي إنها تحدد علاقته السياسية».

الثورة الفرنسية حطّمت جذرياً هذه البنية الاجتماعية بمجملها، وحققت للمرة الأولى في التاريخ العالمي العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أساس اجتماعي صرف. ويلاحظ ماركس عن حق أنه بهذه الطريقة وحدها أمكن توحيد الحياة السياسية، متجاوزة تشتتها الطبيعي في المرحلة الإقطاعية. وأصبحت الحياة السياسية بالتالي قضية عامة للشعب، متحررة من التحديدات المباشرة للمجتمع المدني وبنوع من الاستقلال النموذجي عن كل عنصر خاص. وبذلك

---

(٢) ماركس، مصدر سابق (غروندريس).

يصبح هدف النضال الايديولوجي «الضيق» الجاري من أجل إقامة «مملكة العقل» في حياة البشر أحد أسس الحياة الاجتماعية.

ولكن، تبين أن مملكة العقل هذه ليست إلا المملكة المتسامية للبرجوازية، على حد تعبير إنجلز. ومن المفيد هنا ألا نفهم كلمة «متسامية» كاتهام اجتماعي - ايديولوجي وإنما كدلالة علمية موضوعية على بنية اجتماعية متشكلة واقعياً. وفيما يتعلق بالتحول الفعلي للبنية الاجتماعية الشاملة، فقد أشار ماركس من جملة ملاحظاته وتحليلاته، إلى أن نموذجية الدولة والحياة السياسية - الوليدة في مناسبات جرت الإشارة إليها سابقاً وحُددت بصفتها تجاوزاً للإقطاعية - تستوجب، كقاعدة متناقضة، التكامل المادي للمجتمع المدني. ويظهر ماركس حقيقة هذه الوحدة المتناقضة للدولة والمجتمع المدني، المثالي والمادي في قلب الحياة الاجتماعية، في حياة كل عضو من المجتمع، عبر تحليله للوثائق العملية الكبرى الأولى لهذا التحول: نصوص تشريعات الثورة الفرنسية.

هذه النصوص تنطلق من التعارض الضمني الذي تقيمه بين الإنسان (البرجوازي) وبين المواطن. فالمواطن هنا يعني العضو «المؤمثل» (idéalisé) في الكيان الدولتي، المنسلخ عن المعطيات المادية النابعة من وجوده الاقتصادي والاجتماعي. في حين أن «الإنسان» هو، بالمقابل، عضو المجتمع المدني. ولا يفوت ماركس أن يسجل أنه في داخل هذا التركيب العضوي (طالما أن كل مواطن هو إنسان في نهاية الأمر) تعمل المؤسسات الثورية على خفض المواطن إلى مستوى خادم لما يسمى بحقوق الإنسان. وبذلك فهي تعترف بالأفضلية الاجتماعية الحقيقية للإنسان المادي، الغارق في الاقتصاد، على المواطن المثالي. بهذه الطريقة أيضاً يحدد بدقة موقع الديمقراطية في العملية

الكبرى لتطور الإنسانية، في نشوء النوع البشري، وفي أنسنة الإنسان. ويلاحظ ماركس، بشأن الشكل الأكثر شمولاً للوضع الاجتماعي للإنسان، كما تحقق واعتُرف به عملياً في الديمقراطية البرجوازية، بأن الناس الآخرين ليسوا بالنسبة لهذا الإنسان الفرد، تحقيقاً لحريته الخاصة وإنما تحديداً لها[٣]. الحقيقة الاجتماعية الجوهرية للرأسمالية تكمن في اعتبار الفرد الأناني، والفريد لهذا السبب بالذات، هو موضوع الممارسة الفعلية في المجتمع. وبما أن النوعي في الإنسان، قد ارتقى، في هذه المرحلة من التطور العام، إلى مستوى اجتماعي أرفع موضوعياً من كل ما عرفته التشكيلات السابقة، الأقل صفاء اجتماعياً، فإن «النوعية» الإنسانية المحققة هنا، الحياة النوعية الفعلية للإنسان تبدو «كأنها في تناقض مع حياته المادية»[٤].

في تلك الأيام العاصفة للانقلاب الكبير كان من الطبيعي أن تصاغ المسائل المذكورة بطريقة أكثر حماساً وحدة من ذي قبل. ومن بين هذه المغالاة الحماسية يجب ذكر الاستحضار الدائم، منذ عصر النهضة، لنمط الديمقراطية القديم، ديمقراطية المدينة اليونانية (البوليس). ولم يكن ذلك، بالطبع، نزوة أدبية أو ذهنية. لقد كانت الثورة بحاجة إلى البطولة كي تخرج إلى الحياة، حسب تعبير ماركس بصدد الثورة الفرنسية. والذين اخرجوها كانوا بحاجة إلى مُثُل، إلى وهمٍ ذاتي حتى، «كي يخفوا عن أنفسهم المضمون المحدود، البرجوازي، لنضالاتهم، ولكي يرفعوا حماسهم إلى مستوى المأساة التاريخية العظيمة»[٥]. وبالمقابل فإن هذه الاندفاعات الحماسية قد أدّت

(٣) ماركس، المرجع السابق.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ك. ماركس. الثامن عشر من برومير لويس بونابرت.

إلى فهم خاطيء تاريخياً لشكلين كبيرين، متناقضين بعمق، من عملية الدَّمَقْرَطة وإلى جهلٍ مستهتر بتناقضها الاجتماعي. ومع ذلك فإن الثورة قد انتصرت، ودشَّنت عملية فعلية أصبحت معها تحديدات الديمقراطية البرجوازية القائمة آنذاك هي الأشكال المهيمنة في العالم الدولتي للرأسمالية، في الحضارة الرأسمالية. وكان لا بد أن يفقد الثوب الفِكَري «القديم» الطراز (طراز «البوليس» اليوناني) كل واقعية اجتماعية. وحتى إذا كان هذا الثوب قد استعمل، بعد انتصار الثورة بصفة وسيلة ايديولوجية، فإنه ظل يبدو ملفقاً وكاريكاتورياً. بل افتضح أمر استخدامه لغرض استنفاد ماديته: فالشروط المادية الاقتصادية لذلك «الديمقراطي» الذي عاش وعمل في (البوليس)، بصفته ملاكاً صغيراً، لم يعد بالإمكان تجديدها. لقد انعدم أي رابط مشترك بين الكيان الاجتماعي لهذا «الديمقراطي» وبين رجل التبادل البضاعي، أو بينه وبين تلك الحرية والمساواة التي تميز ممارسة هذا الأخير مادياً، في دورة البضائع نفسها، وفكرياً، في البنى الدولتية المتاحة له.

- ٢ -

الميول الضرورية
لتطور الديمقراطية البرجوازية

لم نستطع أن نبيّن حتى الآن إلا المبدأ الاقتصادي الأكثر عمومية للتناقض الملازم لهذين الشكلين من الديمقراطية. إن البنية بعكس ما تروجه النظريات الشائعة حالياً، ليست مبدأ جامداً (ستاتيكياً) وبالتالي لا تاريخياً في الجوهر، وإنما هي القاعدة المناسبة، وبالتالي الديناميكية، لمضمون تطور أي تشكيلة. لقد رأينا أن هناك ارتباطاً ضرورياً بين التطور الاقتصادي للقوى المنتجة وبين تدمير المساواة القائمة في الملكية الصغيرة التي شكلت القاعدة الاقتصادية للديمقراطية في(البوليس). فلنحوِّل الآن بصرنا باتجاه الميول الدينامية للتحول الذي يغذيه التعارض بين مادية المجتمع البرجوازي ومثالية دولته، بكونها إحدى المولدات للحركة.

قبل أي شيء، إن الممارسة الإنسانية، المحددة مادياً، تتوفر في المجتمع البرجوازي على خاصية دينامية شاملة. فهي تميل، إذاً، بذاتها لأن تُخضع إلى مصالحها كل ظاهرات التشكيلة التي عليها أن تدخل معها في علاقة فعلية. وبالاتفاق مع كل الملاحظات الصحيحة وغير المجتزأة المتوافرة عن تلك المرحلة، يصف ماركس الفعل الذي يمارسه الإنسان في المجتمع الرأسمالي على المؤسسات وعلى البنى الفوقية

الفعلية كما يأتي: «إن البرجوازي يتصرف إزاء تشريعات نظامه كاليهودي إزاء الشريعة؛ إنه يخالفها في كل حالة ممكنة خاصة ولكنه يريد من كل الآخرين أن يخضعوا لها». من وجهة نظر تاريخية، القضية العامة لا تحتوي على أي جديد. في كل مجتمع الدولة هي سلاح ايديولوجي مهمته الوصول بأيٍّ أزمة طبقية إلى حل. فإذا ما ارتأت فئة ما في (البوليس)، مثلاً، أن تلغي المشاعية الصغيرة عبر شرائها ملكيات المواطنين الذين افتقروا، فهي تشجع بذلك موضوعياً، أيّاً كانت مخططاتها، انحلال ديمقراطية (البوليس). في حين أن السلوك الذي عرضناه سابقاً (والذي أشار إليه ماركس ومفكرون آخرون شرفاء، على الأخص بعض الكتّاب) كان يشجع، اقتصادياً، تطور الرأسمالية ويسهم في الوقت نفسه في تكييف البنى الفوقية الدولتية مع الحاجات الاقتصادية المتطورة باستمرار. ولا بد أن تحافظ البنية الفوقية الديمقراطية، من وجهة أونطولوجية اجتماعية عامة، على طبيعتها الفكرية ومحتوياتها، وأن تتناسب أشكال الفعل التي تفرضها بشكل متنامٍ مع حاجات الإنسان. وحقيقة كون هذه المحتويات (وأيضاً أشكال الفعل النابعة منها) تكتسب صلاحية اجتماعية عامة وتُمثل بمجموعات اقتصادية هامة لا تغير شيئاً من المبادىء الرئيسية للمسألة. ولا تغير شيئاً على الأخص مما يتعلق بملاحظاتنا، حيث لا تؤخذ بالاعتبار إلّا الحركات الاجتماعية التي تمتلك من القوة ما يخولها التأثير على العلاقات الديناميكية المتمفصلة على البنية الفوقية «الفكرية» عبر إحداث تحولات معينة في القاعدة الاقتصادية. ولكن من يحاول متابعة مثل هذه الميول، بطريقة لا صنمية يجب ألا يسقط من حسابه في أيّ لحظة حقيقة أن أيّ حركة جماهيرية لا يمكن إلا أن تكون شكلاً خاصاً لانصهار الأفعال الفردية

العملية من النوع نفسه. وإشارة ماركس إلى الخلل الداخلي، الذاتي في كيان الإنسان إزاء أي سلوك من هذا النوع تمتلك كل مبرراتها الاجتماعية والانطولوجية. فهنا يتحقق الانسجام بين الواقع وبين ذلك الاستنتاج القائل بأن أي عمل من هذا النوع إنما يقوم على خلل في المواءمة بين الإنسان والنوع الإنساني، ويقوم، على المستوى الفردي المباشر، على اختلال العلاقة مع الآخرين.

ومهما بدا الأمر متناقضاً من وجهة نظر المنطق الشكلي أو نظرية المعرفة فإن التحقيق الاجتماعي «لأُمْثَلة» البنية الفوقية هو الوسيلة الأكثر فعالية من أجل أن يسمح للميول المادية الأنانية بأن تفرض نفسها دون صدامات في داخل الحياة الاجتماعية. وليس صدفة أن تزدهر في هذه الشروط الشكلية الحقوقية المجردة وأن تكتسب هيبة ومكانة مرموقتين. وليس صدفة أيضاً أنَّ «الأمْثَلة» الأكثر صفاء، «الأمثلة» الأكثر اكتمالاً في التجريد تجد نفسها الأداة الأكثر قابلية لفرض المصالح الإنانية الخاصة للرأسمالية بنعومة وتحت قناع المصالح والمُثل الكونية الشاملة. باختصار كلما كانت البرلمانية، بصفتها التحقق الأساسي والأفضل تعبيراً عن هذه «الأمثلة» للدولة، في حالة أنقى من الصفاء والوضوح كلما بدا أنها تتمتع باستقلالية شكلية أكبر إزاء حياة المجتمع الفعلية، كلما نجحت في تصوير نفسها انعكاساً صافياً للإرادة الشعبية المثلى، وكلما تحولت أيضاً إلى أداة ملائمة لتغليب المصالح الأنانية للمجموعات الرأسمالية تحت «مظاهر» من الحرية والمساواة اللامحدودتين. ويبدو أن كلمة «مظاهر» لا تفي تماماً بالغرض في هذا السياق، لأن الأمر لا يتعلق ببساطة بمظاهر من الحرية والمساواة

نجحت في أن تفرض نفسها وإنما وبالتحديد بالطبيعة الاقتصادية ذاتها لهذه المصالح، بما تمثله فعلياً في داخل الدورة الرأسمالية للبضائع.

منذ الثورات الكبرى في القرنين السابع عشر والثامن عشر ظلت الحياة السياسية ممهورة بالنضالات الجارية من أجل تحقيق الشكل الصافي للبرلمانية (مثلاً: الانتخاب الشامل والمتساوي)، وتحقيق سيطرتها التشريعية ووظيفتها كآلية رقابة على حياة الدولة. ولا مجال هنا لتعداد هذه النضالات وآثارها تفصيلاً، ولا لعرض الجهود التي بذلت من أجل القضاء على بؤر البنى السابقة. فكل ذلك يعود إلى الماضي، على الأقل بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة. ولكن يبدو لنا مهماً أن نلفت الانتباه إلى الحقيقة الآتية: خلال كل محاولة لإقامة ذلك النوع من الديمقراطية ـ كالذي تصورته الثورة الفرنسية كانت المراحل المحددة نتيجة لنضالات جماهيرية أجريت خلالها بصورة مستمرة عملية تصحيح ديمقراطي للبرلمانية الصافية، البرلمانية القائمة على ذاتها وحدها. فالديمقراطيون الراديكاليون الشعبيون الذين خدموا بكثافة في صفوف جيش كرومويل خلال الثورة الإنجليزية والثوريون الشعبيون في القطاعات الباريسية وضعوا البرلمانات تحت الضغط وصولاً إلى حلها، عندما اقتضت الضرورة، وإيجاد أدوات قادرة على التعبير عن المصالح الحقيقية للشعب الكادح. ولم يجر إقصاء هؤلاء عن التدخل، ولم يتأمن استتباب الحرية والمساواة الشكليتين المناسبتين لمصالح المجموعات الرأسمالية المسيطرة في البرلمانات إلا بعد الثورة «المجيدة» في إنجلترا، ومع نظام لويس ـ فيليب ثم مع الجمهورية الثالثة في فرنسا. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أنه في حالات الأزمات (لنتذكر قضية دريفوس) كانت تظهر في الأفق إمكانياتٌ،

ولو ضعيفة، لِليِّ هذه البرلمانية على الطريقة الشعبية الديمقراطية. والنظريات السياسية للقرن التاسع عشر نفسها تشير باستمرار إلى هذا التعارض بين الديمقراطية المنغرسة في الشعب وبين الليبرالية البرلمانية. ولا ضرورة للإسهاب في الشرح كي نقول بأن الحل كان يأتي دائماً لصالح التوجه الثاني.

وحتى اليوم، وبعد فترة طويلة من السيطرة المطلقة لليبرالية المتلاعِبة والمتلاعب بها، نشهد بدايات حركات احتجاج من هذا النوع.

- ٣ -

الديمقراطية البرجوازية اليوم

لا يتسع لنا المجال هنا، ولا نضع لأنفسنا أصلاً، مهمة إعادة رسم الأطر العامة للمجادلات والمنازعات حول هذه المشكلة ولو بشكل أولي. نحن لا نريد أن نتتبع إلاّ الميول الرئيسية التي اكتشف ماركس بذورها في مختلف دساتير الثورة الفرنسية والتي بلغ تأثيرها، منذ ذلك الحين، درجة لا محدودة من الهيمنة في داخل المجتمعات الرأسمالية المتطورة. فما اعتدنا على تسميته اليوم بالحرية هو نتيجة الانتصار الأكيد للقوى الداخلية للرأسمالية. ومن تحصيل الحاصل القول إنه نظراً للتغيرات النوعية التي عرفتها الرأسمالية منذ بداياتها وحتى اليوم، كان على بناها الفوقية السياسية أن تمر هي أيضاً بتحولات عديدة دون أن تتخلى عن جوهر بنيتها، كما كشفها ماركس. لا بل، على العكس من ذلك، يمكن القول إن التحديدات الرئيسية لم تظهر طبيعتها خلال هذا التطور إلا بشكل أفضل وأكثر وضوحاً، الأمر الذي لم يتسنّ لها القيام به خلال الأوقات الأولى للثورة المثقلة، بعدُ، بالأوهام.

وإذا وجب علينا الحديث اليوم في الديمقراطية البرجوازية وفي الحرية التي تقيمها، علينا الارتكاز على الأشكال والمضامين التي تميّز

الرأسمالية المعاصرة تحديداً. إن المنظِّر السياسي أو رجل السياسة الذي لا يشغله سوى التأمل الإيديولوجي المجرد يستطيع أن يتخيل نفسه راغباً في إعادة الحياة إلى حرية ميتة أو تعديل أخرى على شاكلتها للمستقبل بطريقة طوباوية. ولكن إذا كان لجهوده أن تحاول الوصول إلى نتائج فعلية أو عملية ما، فعليه نشر وتعزيز ذلك النمط من الديمقراطية الذي يناسب الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، أي الديمقراطية الخاصة بهذا الاقتصاد. ويصح هذا أيضاً ـ وربما بالدرجة الأولى ـ بالنسبة لأولئك المنظرين الذين يرون في الديمقراطية البرجوازية بديلاً حقيقياً للاشتراكية القائمة. وبوسع أحلام هؤلاء أن تذهب من منسيناتوس إلى روسو ومن كروموبل إلى روبسبير. أما الحقيقة فتثبت بشكل قاطع أن الديمقراطية البرجوازية لا يمكن أن تتحقق اليوم إلا على طريقة نيكسون أو شتراوس. وسنعود لاحقاً إلى النتائج الضرورية الناجمة عن مثل هذه البدائل المزعومة الرائجة حالياً. ومن المناسب أن نركز أولاً، باختصار، على الأولوية المطلقة للحاضر إزاء الماضي مهما كان جذاباً ومهما كان التحكم به سهلاً.

وديمقراطية اليوم، بوصفها القمة الراهنة لتطور الديمقراطية، هي ديمقراطية إمبريالية مهيمنة بواسطة التلاعب. وأنا أعرف أن استخدامي لمصطلحات مثل الإمبريالية أو الاستعمار دون مزدوجين يذهب في الاتجاه المعاكس للمزاعم العلمية المعترف بجلالها. والاحتقار الذي تبديه حالياً العلوم الاجتماعية تجاه القرن التاسع عشر، مملكة العقائد الجامدة، والتي تصور عصرنا، بالمقارنة مع ذلك الزمان، كأنه جديد نوعي أو شيء أفضل بالمطلق من جميع وجهات النظر يجد وظيفته الاجتماعية أساساً في إظهار تعارض نوعي بين الحالة

الاقتصادية الراهنة والحالة الاقتصادية السابقة. وهكذا أُنزل للتداول مفهوم المجتمع «التعددي» كنقيض «للتوتاليتارية» وما زال يُروجّ له. الأمر الذي يحاول أن يوحي بأن القرابة المزعومة بين الفاشية والشيوعية هي ناتج ثقافي مشترك. وبهذه الطريقة يُراد الإقناع بأن التحولات في صناعة المواد الاستهلاكية والخدمات وبأن مصلحة الرأسماليين تجاه البروليتاريا، كمستهلك للبضائع، ليست إلا حالة جرى تجاوزها من نظرية فائض القيمة. ومع ذلك فالأمر يتعلق، ببساطة، بإزاحة فائض القيمة المطلق من قبل فائض القيمة النسبي. أي بعملية واجهها ماركس في نظرية فائض القيمة وحددها بصفتها انتقالاً من حالة خضوع الإنتاج شكلياً للتحديدات (Categories) الرأسمالية إلى حالة خضوعه الفعلي لها. وبذلك يجب أن تختفي من «المجتمع الصناعي» الحديث كل آثار الصراع الطبقي القديم. والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي أدارت ظهرها، في الواقع، للماركسية كي تشارك فعلياً في تلاعبات النخبة المسيطرة (establishment) قدمت في هذا المجال إسهاماً واسعاً. وسنتناول لاحقاً الدور الذي لعبته النظرية والممارسة الستالينيتين وما بعد المرحلة الستالينية في هذا المجال. ويبدو اليوم أن النقابات هي غالباً وفي كل مكان تقريباً على يسار الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. كما أن عدداً معيناً من التظاهرات الكبرى يُظهر بأنه لم يجر التخلي كلياً بعد عن الصراعات الطبقية الاقتصادية. وبالطريقة نفسها على عملية تحرر المستعمرات القديمة أن تظهر بأن أسس الاستثمار والاضطهاد التقليدية هي اليوم في طريقها إلى الزوال. مع العلم أن السياسة المتبعة، والتي تزعم افتراقها عن أي فكرة استعمارية، ليست، في طبيعتها الحقيقية، إلا استمراراً للسياسة القديمة ولكن بوسائل

تكنيكية جديدة. فهي لا تفعل إلا أن تتابع التقاليد الرئيسية للإمبريالية الإنكليزية والألمانية... كي تؤمن في كل مكان من «العالم الثالث» وبكل الوسائل الاقتصادية والعسكرية المتاحة، سيطرة الفئات الاجتماعية الأكثر رجعية. ولا تتردد في قمع كل محاولات الإصلاح البرجوازي الليبرالي بوحشية. أما ما يروجه الإعلام وما يطلقه من صفات «الحرية» على أشكال هذه الهيمنة فلا يغير شيئاً من حقيقة أن هذا الأسلوب هو بعينه أسلوب استمرار الواقع الاجتماعي للإمبريالية. الأمر الذي تثبته ببلاغة فائقة أحداث سان - دومينيك، أندونيسيا، وفيتنام[٦].

ويهمنا أن نبيّن هنا الفعالية الطويلة الأجل للميول الاقتصادية والاجتماعية المركزية للرأسمالية. ونلفت النظر في هذا السياق بشكل خاص إلى مسائل التجانس النوعي، وبمعنى آخر كيف تلقى مبدأ التطور الإنساني الاجتماعي هذا، خلال صراعات الطبقات المؤسسة للرأسمالية، شكلاً جديداً، متقدماً على المجتمعات السابقة. لقد لاحظ ماركس - كما أذكر - أن الوجود النوعي للإنسان يتناقض مع واقع حياته المادية. ولكي نقف على المغزى النظري والعملي الأساسي لهذا الرأي علينا الرجوع إلى النص الذي عرض هذه الإشكالية، والذي لعب دوراً مجدِّداً في التأسيس النظري للمادية الماركسية. في الأطروحة السادسة عن فويرباخ، ينتقد ماركس مفهوم هذا الفيلسوف لجوهر الإنسان على النحو الآتي: «... الجوهر الإنساني ليس تجريداً

(٦) إشارة إلى احتلال الولايات المتحدة لجزيرة سان دومينيك وأيضاً إلى المجازر التي ارتكبها الانقلاب العسكري، بقيادة سوهارتو، في اندونيسيا ضد حكم سوكارنو وضد الديمقراطيين والشيوعيين سنة ١٩٦٦.

ملازماً للفرد الواحد وإنما هو، في حقيقته، مجموع العلاقات الاجتماعية». وبما أن فويرباخ لم يواجه هذا الرباط الحميم بين الجوهر الإنساني ومجموع العلاقات الاجتماعية الفعلي، ولم يتصور أنه ينبثق من تطورها نفسه، فقد كان مضطراً أن «يجرد مسار التاريخ» أولاً، أي أن يتناول الإنسان بطريقة مجردة ومنعزلة. وأن يعتبر، ثانياً، أن «الجوهر لا يمكن أن يفهم إلا بصفته «نوعاً»، كونية داخلية، صماء، تربط بشكل طبيعي الأفراد المتعددين»[٧].

وبسبب تجريده وسكونه لا يستطيع النوع أن يتمتع، بنظر فويرباخ، بمضمون اجتماعي وإنساني حقيقي. ومثله مثل كل تحديد معرفي منطقي صرف (لا أونطولوجي)، عليه أن يظل أخرساً ساكناً. وبالتالي فالجوهر الاجتماعي للإنسان، انتماء الإنسان الفعلي للنوع يقع بالضبط في التجاوز التاريخي لهذا السكون.

وكان بوسع ماركس أن يكتفي بهذا التباين. لأنه جهد منذ البدء لأن يلتقط ما يميز النوع في واقعه التاريخي، فعلياً، لا بصورة مجردة، ساكنة. والاستنتاج الذي عرضناه سابقاً، والقائل بالتناقض بين حياة الإنسان «النوعية» وبين حياته المادية في المجتمع البرجوازي، يفترض سلفاً وجود علاقة داخلية متبادلة بين الفرد والنوع. وهي علاقة مرتبطة بالكائن. وبالتالي فهي علاقة اجتماعية وتاريخية. وقد شهدت هذه الأطروحة تجسيداً جديداً على قدر كبير من الأهمية في «المخطوطات الاقتصادية والفلسفية» على النحو الآتي: «يجب تفادي إعادة تعيين «المجتمع» على أنه تجريد مقابل الفرد. الفرد هو الكائن الاجتماعي. وتعبيرات حياته ـ حتى لو لم تظهر مباشرة بصفتها تعبيرات

(٧) ك. ماركس، فريدرك إنجلز، الإيديولوجية الألمانية.

مشتركة عن الحياة مع الآخرين - هي تعبير عن الحياة الاجتماعية وتأكيد لها»[٨]. فالوحدة الحاصلة إذاً بين «الفردانية» و«النوعية» ليست شيئاً معطى من الطبيعة ذاتها. بل على العكس هي نتاج عملية تاريخية واجتماعية. وقد كان على هذه العملية أن تلدَ وتجتازَ مراحل عديدة قبل أن تزول التحديدات شبه الطبيعية التي تقيم تعارضاً بين نشوء وتكون وحدة الكائن مع النوع وبين حدود الطبيعة. كان على المجتمع أن يصبح اجتماعياً فعلاً وجذرياً، وان تزاح الحواجز الطبيعية من الحياة الاجتماعية كي يصبح «تنوع»[٩] الإنسان، أي خروجه الحقيقي من مملكة الحيوان، ممكناً. والرأسمالية تُتم هذه العملية على مستوى الاقتصاد. وبواسطة الاقتصاد تطبقها على المجتمع كله. وهكذا ينشأ، في إطار الرأسمالية، مجتمع تتحقق الشروط الأصيلة لاجتماعيته، ويحقق بذاته «نوعية» الإنسان. ولكنه مجتمع لا يستطيع أن يستمر في الحركة إلا بفضل تعارضات حتمية. وهي تعارضات تمنع فيها الضرورات الاقتصادية الإنسان من الارتفاع إلى مستوى الإنسانية الحقيقية. وهذا هو التناقض الذي أشرنا إليه ذاته: التناقض بين الحياة النوعية وبين الحياة المادية لكل فرد على حدة ولمجموع الناس. فنوعية الإنسان تتحقق هنا في تدمير هذه الوحدة، المولودة ذاتياً في كل حدث وفي مجموع العملية التاريخية، من أجل تحويلها إلى نقيضها. المجتمع معناه الفعل المشترك للناس. ولم تصل هذه المقولة يوماً إلى هذا المستوى من التجسيد، في الممارسة وفي التقنية، كالذي وصلت إليه في الرأسمالية. ولكن هذه القوى

---

(٨) كارل ماركس مخطوطات ١٨٨٤.

(٩) المقصود الانصهار في النوع Genericité.

الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج، موضوعياً، وتعيد إنتاج هذا المستوى الفريد من التبعية المتبادلة بين الناس لا تؤدي، في المقابل إلى «اتحاد الإنسان بالإنسان بل إلى افتراقه عنه في الأغلب». والحرية الفردية، بصفتها شرطاً ضرورياً لهذا المجتمع ونتاجاً له، «تكشف لكل إنسان في الآخر حدود حريته لا تجسيدها». «وحق الإنسان في الحرية لا يستند إلى اجتماع الإنسان للإنسان، بل إلى فرقة الإنسان عن الإنسان. إنه الحق بالتفرقة، حق الفرد المحدود. المحدود بحدود ذاته»[١٠].

إنها لطريقة ناعمة ومنضبطة أن توصف هذه العملية بكلمة «حدود»، هوبس، مثلاً، كان أكثر عنفاً حين ألصق بها تعبير وهل هي الصدفة وحدها التي جعلت الماركيز دو ساد يُدفع إلى مصاف النجوم العالميين بوصفه المنظر المميز لهذه المرحلة الانتقالية؟ بالمناسبة، الجانب الجنسي في مؤلفات الرجل ليس هو الجانب المحدِّد إلا بمعنى مباشر. أما المهم فعلاً في نظرية دوساد فهو أن الفعل، حتى في العملية الجنسية، لا يتم بوصفه فعلاً مشتركاً لكائنين بشريين، وجزءاً من حياتهما المشتركة. فالمرأة هنا ليست بنظر الرجل كائناً بشرياً بل أداة وحسب. والحقيقة الأصيلة في هذا التحديد تجد نفسها تقريباً، خارج الحد الأقصى، في تعريف كانط للزواج. سوى أن كانط يترجم الأنانية الأخلاقية الساخرة لدى دوساد إلى لغة الاقتصاد الرأسمالي، لغة الدورة الاستهلاكية للسلع. يقول كانط: الزواج هو «اجتماع شخصين من جنسين مختلفين لكي يتملكا، خلال حياتهما، الصفات التي تعود إلى جنسيهما». (ميتافيزياء التقاليد).

---

(١٠) ماركس، في المسألة اليهودية.

المقولة الذاتية والموضوعية التي تحدد في الوقت نفسه الأفراد والمجتمع، تبقى فاعلة في كل الأوضاع التي أشرنا إليها. وهي تجسد، اجتماعياً، أسبابها ونتائجها. وهذه المقولة هي مقولة التملك. يقول ماركس في هذا الصدد: «لقد جعلتنا الملكية الخاصة حمقى وضيقي الأفق إلى درجة أننا لا نعتبر موضوعاً ما موضوعنا إلا إذا امتلكناه. أي إذا كان بالنسبة لنا رأسمالاً أو شيئاً يمتلك، يؤكل، يُشرب، يُلبس، يُسكن... إلخ باختصار إذا كان يُستعمل من قبلنا مباشرة. لقد حل محل جميع الحواس الجسدية والذهنية الاستلاب البسيط لهذه الحواس، الإحساس بالملكية»[11]. ومن المضحك أن نتصور أن هذه التحديدات الاقتصادية والإنسانية الفاعلة بشكل شامل في المجتمع الرأسمالي كان من الممكن لها أن تختفي مع القرن التاسع عشر. على العكس، إنها تصل إلى تطورها الأعلى في «المجتمع الصناعي» الراهن تحديداً. وليس صدفة أن علاقة الاستلاب، الاقتصادية ـ الاجتماعية والفردية ـ الإنسانية، التي صاغها ماركس منذ قرن ونصف والتي كانت في القرن التاسع عشر في الظل بسبب قوة الاستغلال المادي المباشر، قد أصبحت اليوم مشكلة اجتماعية وإنسانية شاملة. ماركس، في حينه، أشار إلى شمولية الاستلاب، بمعنى أنها تشكل المستغِل والمستغَل في الرأسمالية. ولكن لم يجر إلاّ اليوم قياس مدى اتساع هذه الظاهرة الناتجة اجتماعياً عن الرأسمالية. ولم يتم، إلا اليوم، إدراكها بصفتها المسألة الأكثر عمومية بين المسائل المطروحة على الإنسانية. وهذا يثبت كم أن تحديدات الوجود الإنساني في الرأسمالية ـ تلك التي أدانها ماركس في زمنه ـ تحتل اليوم،

---

(١١) ماركس مخطوطات ١٨٤٤.

بطاقتها وتوترها واتساعهـا، ورغـم أشكالهـا ومظاهـرها المختلفـة، من حيز متزايد الاتساع في مجموع الوجود الإنساني ذاته. الرأسمالية اليـوم ليست إذاً تجاوزاً بل تطويراً وتوسيعاً وتعميقـاً لإشكاليـة جوهـرها كـما عبّرت عن نفسها حتى هذه اللحظة.

مـاذا تشبه إذاً هـذه الرأسـمالية إذا مـا تناولنـاهـا من الـزاويـة التي انـطلقنا منهـا، أي من مسألـة الدمقـرطة؟ من الخـارج، هي تـطويـر وتوسيع كوني. ولكن ما هو المضمون الاجتماعي الجديـد الذي يحمله اتسـاعها وتعـززها في السيـاق الـذي عـرضنـاه؟ عـلى السـطح، هـو التلاعب الذكي بسـوق غدا رأسـمالياً شـاملاً ومهيمنـاً الآن، وبفضل وسائل الإعلام، التي اكتسبت أهمية هائلة، غدا الترويج لـلاستهلاك نموذجاً للثقافة السياسية. (نقول عَرَضاً إنّ هذا هـو ما أشـار إليه هتلر عندما رأى في إعلان مرتب عن نوع من الصابون نموذجـاً لكل دعـاية سياسية). بالطبع المسألة هنا تتعدى النمذجـة المباشرة. لأن الـدعايـة السياسية الهتلرية كانت دعاية ايديولوجية مكشوفة. ومـا أن هُزم هتلر حتى ابتَدعت الحياة السياسية، في مرحلة الحرب الباردة، ايديـولوجيـا جديدة هي اللاايديولوجيا أو نزع الايديولوجيا، بهـدف الوقـوف ضد التوتاليتارية (بالدرجة الأولى ضد الاشتراكية). وليس في نيتنـا إطلاقـاً أن نتحدث هنا عن الضعف والتناقض الداخلي لهذه الوسيلة السياسية فقد تم حل المسألة حين نعتناه بـ «ايديولوجية». وبـرأي ماركس كـل ايـديولـوجية هي وسيلة للوصـول بالأزمـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة القائمة إلى غايتها. وبما أن المجتمعات الطبقية لاتني تثير هذه الأزمات فإن أياً منها لا يمكنه أن يستمر دون الملاحقة الايديـولوجيـة لأزماتـه. وتعبير نزع الايديولـوجيا يمتلك، حتى في الـلامعنى القائم في مبـدأه، قيمة تعيينية ملموسة: السوق أيضاً يجب أن يبلغ غـايته هنـا، بصفته

نموذجاً شمولياً. ومثلما يُحمل الإنسان، بفعل الدعاية، أن يشتري «بحرية» البضائع التي يقال له بأنها تلبي حاجاته بالصورة الأمثل، كذلك يُحمل على تحديد موقعه في الحياة السياسية، خلال الانتخابات مثلاً. وحين تكلمنا عن السوق استخدمنا كلمة «بحرية» بين مزدوجين. وفي الواقع فإن العلاقات الاجتماعية التي ترسيها الرأسمالية المُدارة تجعل كل علاقة حرية، حتى في السوق، إشكالية جداً. والتلاعب الذكي يكمن تحديداً في إغراء الشاري وفي إبقاء وهمه بأن شراءه للصنف المقصود هو ناتج قرار حر، وتعبير عن شخصيته المستقلة.

ومبدأ التلاعب هذا يمكن أن يطبَّق بسهولة أكبر عل طريقة مشاركة الإنسان في الحقل «الفِكَري» للدولة، الذي حول التطور الرأسمالي ثنائيته الأصلية إلى علاقة ديناميكية متبادلة، أصبحت مادية المجتمع البرجوازي في داخلها هي العنصر الحاسم. وبالتوافق مع ما ورد، يعرض ماركس آثار هذه العلاقة على ممارسة الأفراد بالصورة الآتية: «البرجوازي يتصرف إزاء تشريعات نظامه كما يتصرف اليهودي إزاء الشريعة. إنه يخرقها في كل مرة يناسبه ذلك ويمكنه ولكنه في الوقت نفسه يريد من جميع الآخرين أن يلتزموا بها»(١٢). هذه الطريقة الفردية في التصرف تؤدي، إذا عُممت، إلى تحويل العالم «الفِكَري» للمواطن إلى أداة للأنانية البرجوازية، ولا يخضع كل سلوك مشابه إلى عقوبات من جانب الدولة. فصراع الطبقات يفرض، على العكس من ذلك، سلَّماً من التمييزات يذهب من المنع الصريح لبعض التصرفات البرجوازية المماثلة إلى التسامح الضمني أو الظاهر إزاء بعض أشكال خرق القانون. وهو أمر يتعلق بمركَّب

(١٢) ماركس وإنجلز، الإيديولوجيا الألمانية.

يتجه إلى الشمولية. ولا فرق أساسياً بين الحديث هنا عن السلطة التنفيذية أو عن ميول داخل الإدارة، أو تأويلات للقوانين، طالما أن المسألة الجوهرية قد جرى استخلاصها. ومن المهم أن تُرى بوضوح العملية الشمولية لاختراق الدائرة الفِكَرية، أي الحرية ـ المساواة من جانب المادية الأنانية للمجتمع البرجوازي.

ليس هدفنا أن نحلل بدقة المسار الملموس والمتفاوت لهذا الاختراق. المهم أن الشكل «الأمثل» للحرية والمساواة لم يكن مرة موضع شك أو تساؤل، بل كان يتحول إلى عجلات للمصالح الأنانية البرجوازية، المصالح الطبقية (الدفاع عن القوانين التي تسمح بالتفرقة العنصرية باسم الاستقلالية الدستورية للولايات المختلفة في الولايات المتحدة الأميركية، إلخ...). الحرية والمساواة لا تختفي إذاً على الإطلاق خلال هذا المسار الذي يملأ أشكالها، المُفْرَغة باستمرار، بمصالح برجوازية أكثر ملموسية، هي مضامينها الجديدة. على العكس: كلما ضعف ارتباط مضمون الحرية بالمثل (والأوهام) الأصيلة كلما زاد تمجيد الصنم المفرغ من كل حرية. وكلما زادت سيطرة كبريات اللوبي على الحياة الفعلية كلما ارتفع هذا الصنم بوصفه هدف وغاية كل عمل دعائي. إن اللاأدلجة ونزع الإيديولوجية بصفتها وسيلة عملية للاستبدال الايديولوجي وتمجيداً ايديولوجياً لحرية أفرغت من كل محتوى تمثلان بذاتها، سيرورة واقعية ـ وبالتالي ذهنية ـ متناقضة. وهما تشكلان عملياً مبدأين يتممان بعضهما الآخر.

بالطبع هذا لا يجري على شكل تناقض ذهني، مجردٍ وحسب. صنم الحرية بحاجة إلى أعضاء اجتماعية واقعية قادرةٍ على القيادة والتنفيذ، من أجل ألا يفقد دوره كتزيين ايديولوجي فعّال، ومن أجل

ألا يغرق في اللفظية. ولعل أداة التنفيذ هذه، التي يتركز نشاطها في مساعدة المصالح الأساسية للمجموعات الاحتكارية الكبرى على فرض نفسها في العالم، هي وكالة الاستخبارات المركزية. فهي التي توجه، في نهاية المطاف، عملية «الدفاع عن الحرية» على الطريقة الاميركية من جنوبي أميركا إلى فيتنام. وهي التي تضمن، على المستوى الداخلي انتصار مصالح هذه الحرية. لنتذكر، مثلاً، جرائم اغتيال الأخوين كنيدي ومارتن لوثر كينغ. لم يسلط بعد أي ضوء على الأخيرتين. أما في الأولى، فالتحقيق القضائي لم يصل بعد إلى كشف جميع الملابسات ـ ومن يتمتع بحس سليم أولي ولا يستسلم للتلاعب يشعر بأن تقرير دورين لا يقدم عرضاً دقيقاً للحدث. كما لم يكشف النقاب عن تلك الظاهرة الغريبة، ألا وهي النسبة العالية لموت الشهود المحتملين. مثل هذه «الألغاز» تبدو في تناقض كامل مع القدرة اللامحدودة للرأي العام في «العالم الحر». والسبب يعود، في جزء منه، إلى العنف الوحشي الذي به يستتب التوازن، وفي جزء آخر إلى الخوف من المخاطر التي قد تهدد حياة من يحاول الكشف حتى عن بعض التفاصيل البسيطة. الجهاز الايديولوجي لوسائل الإعلام يخلق، حسب المناسبات، المناخ العام المتفهم للألغاز المحيطة بحياة ونشاط رجال المنظمات السرية الكبار. من أجلهم ينتج الأفلام الناجحة مسلسلات «أروع القصص». ومن تتبّع الجانب التاريخي لتطور المجتمع الرأسمالي يعرف جيداً بأن سلطة الأجهزة الرسمية المنتخبة تتضاءل باستمرار بالمقارنة مع سلطة البيروقراطيات المدنية والعسكرية التي تعمل تحت غطاء السرية. وإذا قارنا علاقة الأجهزة الديمقراطية أبّان مرحلة الثورة الفرنسية مع ما يحدث في الجيش، مثلاً، منذ الجمهورية الثالثة نكوّن صورة مفيدة عن عملية انتقال

اجتماعي تقع في طرفه اليوم وكالة الاستخبارات المركزية. وما ذلك في الواقع إلا البلوغ الجذري لعملية ضرورية طويلة.

ولن نثير هنا إلا بصورة سريعة ظهور بوادر أزمة في النظام خلال السنوات الأخيرة. وما زالت حركات المعارضة حتى الآن قليلة التطور، إن من وجهة ايديولوجية أو مادية. وهذا أيضاً ليس مبعثاً للدهشة. ففي كل مجتمع على بدايات الأزمة تعلن المعارضة دخولها بـ «لا» مجردة. «لا» عاجزة، بعد، عن التحول الواعي إلى «نعم» إيجابية لبديل آخر. كاسرو الآلات لم يستطيعوا أن يذهبوا أبعد من «لا» في حوادث عنف عابرة. ومع ذلك فهم أنفسهم كانوا أول من أعلن ولادة الحركة العمالية الثورية. وأولئك الذين يبتسمون اليوم بسخرية عليهم أن يتذكروا هذه الأمثلة الموجودة بغزارة في التاريخ. وعليهم أن يفكروا ملياً في السبب الذي يجعل من هذه المرحلة، التي يصفونها بالحل الشامل، وبنهاية التاريخ، عاجزة عن الإجابة على الأسئلة التي تثيرها بنفسها.

كان علينا أن نلقي نظرة أولية على مجمل هذه الأزمات. لأن كل تحليلنا للشكل الذي ترتديه الديمقراطية حالياً لا ينتظم إلا قياساً على هدف وحيد للمعرفة، هو معرفة ما إذا كانت هذه الديمقراطية، كما يظن الكثيرون، حتى في العالم الاشتراكي، بديلاً اجتماعياً حقيقياً لحالات أزمات النمو في الاشتراكية؟ نجيب على ذلك بـ «لا» جازمة، عالية وقوية. أبداً! وسنطور جزءاً من دوافعنا العميقة للإجابة في الملاحظات الآتية التي ستعالج مشاكل أثارتها المرحلة الستالينية ونتائجها. ولنقل أيضاً، منذ الآن وبطريقة تبسيطية نوعاً، أنه إذا ما فُرض البديل الديمقراطي البرجوازي على بلد أدخله أمثالُ ستالين في

حالة أزمة اقتصادية واجتماعية، فالأرجح أن تنجح وكالة الاستخبارات المركزية في تحويله، على مدى متوسط أو بعيد، إلى حالة يونان[١٣] ثانية. والأمر لا يتعلق هنا بالنوايا الصادقة لبعض أصحاب القناعات الايديولوجية المتجهين في هكذا خيار. فرغم قناعاتهم لن يستطيع هؤلاء، ولا مؤيدوهم، إقامة أكثر من ديمقراطية برجوازية. فلنرجع فقط إلى السنوات الخمسين الأخيرة: من يستطيع أن يشك في أن لويد جورج في بريطانيا وكليمنصو في فرنسا كانا ديمقراطيين عن قناعة بل ويساريين؟ ورغم ذلك فقد نظما معاً سنة ١٩١٩ جيوش التدخل ضد الجمهورية المجرية، وعزلا من السلطة الحكومة الاشتراكية ـ الديمقراطية التي اقترحاها بنفسيهما (والتي كان أعضاؤها ديمقراطيين برجوازيين حقاً)، ووضعا بذلك أسس نظام هورتي الدكتاتوري. لا يتكرر التاريخ في أشكاله الخارجية. في اليونان لم يكن هناك جيوش تدخّل. لم يكن هناك إلا وكالة الاستخبارات المركزية والضباط الذين تقودهم بصورة أو بأخرى، بتدخل مباشر أو بدونه. الأشكال الملموسة لا يمكن التنبؤ بها بشكل ملموس. ما يمكن رؤيته فقطهو الخط العام للضرورة الاجتماعية. وفي هذا الاتجاه يمكن القول: إن اعتبار الديمقراطية البرجوازية بديلاً لدولة اشتراكية يقود إلى التجربة اليونانية.

---

(١٣) في مرحلة تأليف هذا الكتاب كانت اليونان خاضعة لحكم «العقداء السود» القمعي. وقد وصل هؤلاء إلى السلطة نتيجة انقلاب عسكري أيدته الولايات المتحدة الأميركية.

القسم الثاني

البديل الحقيقي:
ستالينية أم ديمقراطية اشتراكية؟

- ١ -

الشروط النظرية والتاريخية التي تسمح بصياغة ملموسة للمسألة

عندما رفضنا اعتبار الديمقراطية البرجوازية بديلاً عن الديمقراطية الاشتراكية، فقد قمنا بذلك، أولاً، انطلاقاً من اعتبارات سياسية عملية، وثانياً من تلخيص بعض التجارب المعاصرة. وكلاهما يشير بوضوح إلى أن كل محاولة تذهب في اتجاه هذا البديل تؤدي بالضرورة إلى القضاء على الاشتراكية (وعلى الأرجح، إلى القضاء على الديمقراطية ذاتها). وإذا حاولنا الآن، من أجل إضافة المكمل الضروري لذلك الرفض، أن نوضح ذهنياً ما يجب أن يكونه البديل الحقيقي، فعلينا أن نقارب هذا الموضوع بأدوات منهجية مشابهة: لا يمكننا أن نقدم الاشتراكية أو الآراء السائدة بخصوص جوهرها، بصورة عامة، كطرف ثان في المعادلة، دون أن نجري اختباراً أولياً. علينا، على العكس، أن نتفحص، في المقام الأول، الشكل الواقعي الراهن للاشتراكية، «وجودها - كما هو - تحديداً» على المستوى التاريخي والاجتماعي، كي نحاول، انطلاقاً من هذه التحليلات، أن نصوغ إشكاليات إشاعة الديمقراطية.

الوجود الاجتماعي الواقعي للاشتراكية المعاصرة هو هذا المركّب

من العناصر، والميول، والنظريات، والتكتيكات. . . إلخ، التي انبثقت من أزمة المرحلة الستالينية. وقد شهدت هذه الأزمة أول تعبير نظري وعملي عنها خلال المؤتمر العشرين (١٩٥٦) [للحزب الشيوعي السوفياتي ـ المترجم] وفي بيان نتائجه النظرية والعملية. ولن نستطيع أن نكون في حالة تسمح بفهم التنظيم النظري والعملي للإصلاحات، وجهتها وقيمتها، إذا لم ننطلق مما كان موجوداً قبلها، ما كان يجب إصلاحه، كيف كان يجب أن يتم الإصلاح وكيف تم.

لا مفر، إذاً، من العودة إلى الخصائص الكبرى للمرحلة الستالينية، حتى ولو باقتضاب شديد. المؤتمر العشرون وصف هذه المرحلة من تطور الاشتراكية بمرحلة «عبادة الشخصية». كثيرون ممن جرى إبلاغهم آنذاك بهذا التقييم وضعوا، لتوهم، تحفظات على صحة التعبير وعلى المضامين الاجتماعية التي ادَّعى إيجازها، باعتباره تلخيصاً للأزمة. تولياتي، أساساً، رفض أن يرى في المزاج الشخصي لستالين السبب الأهم لأزمة بهذا العمق والاستمرارية في حياة المجتمع الاشتراكي. وطالب بتحليل جدي وكثيف للمرحلة السابقة كلها على المستوى الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي. فقد كان من المستحيل، برأيه، أن يتحدد أو يفهم الجانب الإيجابي أو السلبي لستالين في تلك المرحلة من دون تحليل مناسب يتماشى مع روح المنهج الماركسي ـ اللينيني. وعلينا أن نستنتج، بأسف، أنه لم يجر في ذلك الوقت أي تحليل يتفق مع هذه المقتضيات.

عرضنا السريع، والعام حتماً، لا يدّعي الإجابة على الضرورات المشروعة التي يقتضيها التحليل العلمي فعلاً للمرحلة الستالينية. وما طالب به تولياتي لم يكن بالضرورة دراسة أكاديمية جامعة. بل كان

يجب التوجه لالقاء الضوء على المبادىء الموجهة لتلك الفترة الهامة، بل المصيرية، في تطور الاشتراكية. وذلك من أجل إصلاح الخلل عملياً وعلاج ما أصابه المرض.

من البداية

وإذا أردنا أن نلبي هذه الحاجة المشروعة علينا أن نبدأ من البداية: لم تكن الثورة البروليتارية الروسية ـ بالمعنى الذي أراده ماركس ـ تجسيداً «كلاسيكياً» لانتقالٍ تاريخي ذي بعدٍ كوني. فهذا النوع من الثورة كان يجب أن ينفجر، حسب ما توقعه ماركس، في الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً. إضافة إلى أن ماركس اعتبر أن الثورة البروليتارية، بحكم جوهرها ذاته ستكون حدثاً دولياً للعالم المتحضّر. وإذا تركنا جانباً الخاصية الثانية للشكل «الكلاسيكي» للثورة يبقى أن مشكلة تحقيق الاشتراكية في بلدٍ متخلف اقتصادياً، وبالتالي اجتماعياً، هي المسألة التي يجب أن تستأثر باهتمامنا الأكبر. ولم يشك لينين إطلاقاً في كون الثورة الروسية هي شيء استثنائي لا يتناسب كلياً مع المفاهيم الماركسية. وحين تحدث في كتابه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» عن المعنى العالمي للثورة الروسية فقد حدد وعن حق مداها كله. ولكنه تعمد أن يضيف: «. . . إنه لمن الخطأ أن نبالغ في هذه الحقيقة وأن نسحبها على ملامح خارج الملامح الأساسية لثورتنا. كما أنه من الخطأ ألاّ نرى بعد انتصار الثورة البروليتارية، حتى ولو في بلدٍ متقدم واحد، إمكانية حصول انحراف مفاجىء. بمعنى أن تعود روسيا لتصبح بلداً متخلفاً من جديد بدل أن تكون نموذجاً (بالمعنى السوفياتي والاشتراكي)»[1].

(١) لينين مرض اليسارية (صفحة ٤٩ في الأصل).

ليس من الصعب أن نكتشف بماذا كان يفكر لينين حين كتب هذا. إن تحول المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي يبدو أساساً وفي البداية كمسألة ذات طابع اقتصادي. وبقدر ما تكون الرأسمالية متطورة في بلد انتصار الثورة بقدر، ما تجد المهمات الخاصة بالاشتراكية على المستوى الاقتصادي فيه تحقيقاً مباشراً ملائماً وسريعاً. وبالمقابل، في بلدٍ متخلف، يجب أن توضع على جدول التنفيذ مجموعة من الإجراءات التي قد تبدو بحكم طبيعتها، ومن زاوية اقتصادية بحتة، على أنها إجراءات لتطوير الرأسمالية. والأمر يتعلق بمسألتين تشكلان في الواقع الاقتصادي مركباً متناغماً. الأولى هي مستوى التطور النوعي والكمي للصناعة الكبيرة في الميادين المحدِّدة للإنتاج الواسع. والثانية تتعلق بتوزيع السكان وفق قطاعات الإنتاج المنظمة بشكل يؤمن التوازن الديناميكي الضروري والتقدم والتفاعل، والتشغيل الطبيعي للزراعة والصناعة في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية. لم يكن أحد ليشك سنة ١٩١٧ بأن الإنتاج الرأسمالي للامبراطورية الروسية كان بعيداً جداً عن مثل هذه المستوى.

وإذا اعترفنا بهذا الأمر الواقع فهل ينتج عن ذلك بأنّ الإطاحة العنيفة بالنظام الرأسمالي خلال أيام أكتوبر الكبرى كان «خطأ»، كما حاولت أن تثبته منذ البداية النظرية الاشتراكية الديمقراطية؟ نعتقد أن الجواب هو لا. القرارات التاريخية الكبرى والخيارات الثورية لم تكن مرة نتيجة تبصرات نظرية صرفة يقوم بها بعض الخاصة في سراديب غرف دراستهم. إنها، على العكس إجابات على بدائل تفرض نفسها على الأحزاب وقياداتها من خلال الحركة الشعبية. «الوجود ـ كما هو ـ

تحديداً» للأوضاع التي اتُخذت خلالها القرارات فرضته بالدرجة الأولى الحرب العالمية الأولى. ورغم أن جميع قرارات الأممية الثانية كانت تدعو إلى معارضة الحرب وإلى النضال لإقامة الاشتراكية انطلاقاً من الأزمة التي أثارتها اشتباكات القوى، فإن الأحزاب الاشتراكية، عدا استثناءات نادرة أيدت جميعها الحرب الإمبريالية. وحتى ثورة شباط وسقوط النظام القيصري لم يغيرا شيئاً في هذا النهج. بل أصبح استمرار الحرب بالنسبة لهذه الأحزاب، المناشفة والاشتراكيين الثوريين خاصةً، مهمة مركزية. وهكذا ارتبط نضال البلاشفة من أجل استلام السلطة، بصورة طبيعية، بالرغبة الجامحة لدى ملايين الناس في وقف الحرب فوراً. وهكذا أصبحت هذه المسألة الفعلية والملحة والواقعة في قلب اهتمامات أكثرية الناس لحظة حاسمة في الخيارات المطروحة عملياً في أكتوبر: في الظروف الخاصة لذلك التاريخ لم يكن من الممكن وقف الحرب فوراً إلا من خلال إسقاط النظام الديمقراطي البرجوازي. (وقد أثبت التاريخ بوضوح، منذ جمهورية فايمر حتى وصول هتلر إلى السلطة، أن تأجيل ذلك القرار حتى الهزيمة العسكرية النهائية كان سيجر نتائج اجتماعية خطيرة. إلا أن القرار الذي طرح في أكتوبر لم يكن قائماً على الإجابة بلا أو نعم لسقوط الهيمنة البرجوازية. المسألة المركزية لتطور روسيا الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، إزالة البؤر الإقطاعية المهيمنة، ظهور الفلاحين الحاد. . . على المسرح السياسي كل هذه المسائل وصلت في اللحظة نفسها إلى حالة التوتر القصوى. ورغم المعارضة العنيدة «للنظام الديمقراطي»، كانت الانتفاضات الفلاحية وعمليات التوزيع العفوي للأرض تتسع باستمرار. وبالنتيجة طرحت هنا أيضاً بالملموس المسألة الآتية: هل يمكن حل المسألة الفلاحية حلاً فعلياً

دون الإطاحة بالنظام الديمقراطي البرجوازي؟ لقد كان يوجد إذاً في المجتمع الروسي مسألتان حيويتان جاهزتان للانفجار، رغم انهما لا تمتلكان، في النظرية الصرفة، طابعاً اشتراكياً مباشراً. إلا أن حلهما لم يكن ممكناً إلا عبر الإطاحة الثورية بالسيطرة البرجوازية. أكتوبر ١٩١٧ شكل إذاً حالة ثورية في المعنى الأوسع: لم يكن ممكناً على الطبقات المسيطرة أن تستمر في سيطرتها والطبقات المضطهَدة والجماهير المستغَلة لم تعد ترغب أن تعيش بالطريقة ذاتها (هكذا حدد لينين كل حالة ثورية). من المستحيل إذاً أن نناقش قرار سنة ١٩١٧ دون الالتفات إلى هذه الخلفية الاجتماعية.

من غير المحق إذاً، أن توضع موضع الشك الشرعية السياسية لخيار غير كلاسيكي من أجل الانتقال إلى الاشتراكية. على أن التبرير المعلّل لا يمكنه أن يلغي الانعكاسات الاقتصادية؛ وستقدم هذه الأخيرة نفسها بصفتها المسائل المركزية في التطور اللاحق. وقد تعين على جمهورية السوفياتات الفتية في البداية أن تناضل في سبيل وجودها ضد الإمبريالية الألمانية، ثم أن تفرض نفسها في وجه جيوش التدخل المختلفة. وفي تلك الظروف أثبتت هذه الجمهورية من الحزم والقوة الجماهيريين ومن التفوق السياسي والعسكري لدى قيادتها ما جعل جاذبيتها وتأثيرها على أوساط عالمية واسعة يزداد ويتعمق، ولكن ما إن انتهت الحرب الأهلية بنجاح حتى ظهرت بوضوح في قلب المجتمع السوفياتي الإشكالية الاقتصادية الملازمة لهذا الانتقال غير الكلاسيكي.

ما لم يواجهه ماركس

وعندما تناول لينين، على المستوى النظري مجموعة المشاكل هذه لم

يفتـه أن يشير إلى طبيعتهـا الجـديـدة نـوعيـاً. فكتب سنـة ١٩٢٢ أن «مـاركس نفسـه لم يخـطر لـه أن يشـير بكلمـة واحـدة إلى هـذا الموضـوع»[٢]. وقـد بدا الإشكـال وكأنـه إشكال اقتصـادي صرف في المـدى المبـاشر. بحيث أن لينـين كـان يشير بـاستمـرار إلى النتـائج الاقتصـادية العمليـة النابعـة منـه. ولكنـه كـان يـرى سبب ذلـك في الضربـات التي وُجهت، خلال الحـرب الأهليـة، إلى التحـالف بـين البروليتاريـا وملايـين الفـلاحـين. هـذا التحـالف الـذي نجحت في زعزعته الحالة الاقتصادية المتردية الناجمة عن نزاعات الحرب الأهلية. ويقـول في ذلك: «. . . المهمـة الرئيسيـة، الحاسمـة، القائـدة لكـل المهام الأخرى، في السياسة الاقتصادية الجديدة تتمثل في إقامة تحالف بين الاقتصاد الجديد الـذي شرعنا في بنـائه (ولـو بشكل سيء، قليـل المهارة، ولكن بدأناه على قاعدة اقتصاد جديد تمامـاً، اشتراكي؛ عـلى قاعدة إنتاج جديـد وتوزيـع جديـد) وبين الاقتصـاد الفلاحي الـذي يمارسه ملايين وملايين الفلاحين. . .»[٣].

هذه الطريقـة في تحديـد الهدف تبـين بوضـوح أن لينين، الـذي لم يكن قـد تحدث بصـورةٍ عامـةٍ أو نظريـةٍ في هذا المـوضـوع، التقط، بالممارسة والحدس، جوهر خصـوصية الاشـتراكية. وفي حـين أن تغير البنية الاقتصاديـة في التشكيلات السـابقة كـانت تجري وفق الضرورة العفوية، من وجهة نظر اجتماعية، (الأمـر الذي لا ينفي طبعـاً كون الغايات الاقتصادية الخاصة للأفراد تجد مكانها في الممارسة الـواعية)،

---

(٢) لينـين، تقـريـر إلى المؤتمـر الحـادي عشر للحـزب الشيـوعي (البلشفي) (ص ٥٢ في الأصل).

(٣) لينين، المصدر نفسه (ص ٥٣ في الأصل).

فإن أول عمل يدشن الانتقال إلى الاشتراكية، أي جعل وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية وتركيزها في إيدي الطبقة العاملة، يفرض وعياً اجتماعياً حتمياً للوقائع الاجتماعية المتعلقة بمجموع الاقتصاد. وبهذه الطريقة تحديداً عليها أن تتحول من وسائل قمع إلى أدوات في خدمة التطور الاجتماعي للإنسان. وعلى البنية الاجتماعية وتحولاتها أن تتأسس في اقتصادٍ موجهٍ بطريقة واعية كي تجيب على مهمات الاشتراكية كمرحلة تحضيرية للشيوعية. لينين يرى إذاً بوضوح شديد بأن ظاهرة التوتر في علاقة المدن والأرياف هي لحظة جديدة في النشاط الاجتماعي. لحظةٌ أوجدها استلام البروليتاريا للسلطة وإلغاء الملكية الخاصة، الرأسمالية وشبه الإقطاعية، لوسائل الإنتاج. وبما أن التطور العفوي للحياة الاقتصادية يجب ألاَّ يُوجه ويُنظم إلا من قبل الناس أنفسهم، فإن أطروحة ماركس الثالثة عن فويرباخ تكتسبُ راهنية فريدة. وهي الأطروحة التي تقول: «على المربي نفسه أن يخضع للتربية» ووسيلته هذه التربية الذاتية للإنسان، إذا ما أخذت من زاوية تاريخية شمولية، أي من أجل أن يصبح الإنسان هو الإنسان الحقيقي الذي تكلم عنه ماركس، هي الديمقراطية الاشتراكية. وهذه القضية التي أثارها التطور الاقتصادي والاجتماعي للجنس البشري لم يطرحها سوى لينين، بين كل خلفاء ماركس، وهو وحده جعل منها السؤال الأساسي للانتقال وقاعدة لأهدافه. وضرورة تربية المربي، (والمقصود بالمربي الفئة الاجتماعية لقادة الثورة الاشتراكية) تناقض تلك الطوباوية التي تزعم أن تطور الإنسانية ينتقل، بفضل طاقة ذهنية خارقة ما، إلى حالة مكتملة تلغي كل الإشكاليات، من جهة، وتناقض، من جهة أخرى، تلك المادية الميكانيكية التي لا ترى الحلول إلا ناتجاً عفوياً وضرورياً للتطور

الإنتـاجي. إن عـالَم الاقتصـاد («مملكـة الضرورة») يشكـل ـ حسب مـاركس قاعـدةً لإعادة خلق (الجنس البشري، التي يسميهـا «مملكـة الحرية». وعندما يحدد فيها المحتـوى الأساسي بصفتـه «تطويـر القوى البشرية ليكون غاية نهائية بذاته». فإنـه يصوغ في الـوقت عينه فكـرة مفادها أن مثل هذه الممارسـة يجب أن تختلف نـوعيـاً عـن أيّ ممـارسـة اقتصادية (حتى بمعناها الواسع)، وان تتجسد لا كناتج بسيط وعفوي عنها. ومثل هـذه الممارسـة الحية «لا يمكنهـا أن تتفتح إلا إذا ارتكـزت دعائمها في المملكة الأخرى، مملكة الضرورة»[٤].

«مملكة الحرية ومملكة الضرورة»

إن الخـاصية غـير الكلاسيكيـة لثورة ١٩١٧ تكمن أسـاسـاً في أن الاشـتراكيـة هنـا ينبغي أن تتحقق ضمن مسـتـوى من التـطور لا يتنـاسب، في الـواقـع، مـع مستـوى الإنتـاج والتـوزيـع الاقتصـادي الضروري لأن يكون قاعدة عملية للتحضـير «المملكة الحـرية». يجب إذاً إقحـام مـرحلة وسـطيـة، يتم خـلالهـا التعـويض عن التـأخـر الاقتصادي، ويحتل خلالها التطور الأرقى، الذي جـرى استيعابـه في وعي القيادة، موقعـاً مركـزياً. هـذا الوضـع الذي قصـده لينين عـلى الأرجح عندما قال إنـه إذا ما نجحت الاشـتراكية في فـرض نفسها في بلدٍ متقدم اقتصاديـاً فعلى هـذا البلد أن يتقدم أمـام روسيا في عمليـة بناء الاشتراكية.

المشكلة الكبـيرة التي لم يواجههـا ولم يصغها أحـد حتى الآن ـ حتى ولا لينـين نفسه ـ المشكلة المـركزيـة لنموذجٍ غـير كـلاسيكي في بنـاء

---

(٤) ماركس، رأس المال (ص٥٤ في الأصل).

الاشتراكية يمكن أن يعبر عن نفسه كما يلي: كيف تُنظَّم العلاقة بين ممارسةٍ هدفها التعويض عن التأخر المتراكم وبين بناء المؤسسات ذات المضمون الاشتراكي والهادفة إلى تعزيز الديمقراطية البروليتارية؟ وكان واضحاً أن مستوى تطور النظرية آنذاك لم يقدم أي حل نظري لمسألة النسبية هذه ـ وهو الأمر الذي أدركه لينين على الدوام ـ ولم يكن بوسع تلك النظرية أن تقدم حلاً مماثلاً. فما كانت قد استنتجته هو أن الهدف المطلوب بلوغه، أي «مملكة الحرية» يشكل اختلافاً نوعياً عن «مملكة الضرورة» الاقتصادية ولكنه لا يُبنى، عموماً، على أساس آخر سوى الاقتصاد. وهذا الاستنتاج، البالغ الأهمية بحد ذاته، يعبر في الوقت نفسه، عن التبعية الاجتماعية في العلاقة بين «القاعدة» و«البنية الفوقية»، وعن الاختلاف النوعي القائم بين هاتين المقولتين. لأن «مملكة الحرية» هي شيء أكبر مما يقوم في المجتمع الطبقي بمهام البنية الفوقية. القفزة الأونطولوجية تتهيأ إذاً في كون الأهداف الغائيَّة في الاشتراكية، الأهداف الكامنة في أساس الممارسة الاقتصادية، يجب أن تكتسب طبيعة اجتماعية متجانسة ومباشرة.

الاشتراكية والشيوعية هي، إذاً، تشكيلات يجد المجتمع نفسه فيها خاضعاً لقيادة غائيَّة متجانسة؛ بهدف التخلي تدريجياً عن تلك البنية الرأسمالية التي تولد سببية شاملة، انطلاقاً من غايات عفويةٍ متركزة على ضرورات اجتماعية محددة. ولا مجال للشك في وجود حالات انتقالية على هذا المستوى من التطور. إنجلز استدل عليها في ملاحظاته بشأن الشركات المساهمة. ولينين وسَّعها لتشمل الاحتكارات، على أن هذه الحالات الانتقالية يجب ألا تتماهى مع القفزة التي تحدث خلال الانتقال من تشكيلة إلى أخرى (رأسمالية ـ

اشتراكية). فما هو جديد نوعياً هنا في التطور الإنساني، هو أن حركة الاقتصاد تُنظَّم بشكل متجانس وغائي. وبالتالي فإن الغائية يجب أن تنتقل بالضرورة من كونها لحظة عادية في التطور الاجتماعي، حيث تحدد الأسباب قوانين ما، إلى أن تصبح مقولته المركزية الفاصلة. إن نعت ماركس لهذا النظام بـ «مملكة الضرورة» يجد في هذا السياق تبريره الاجتماعي ـ الأونطولوجي الكامل. وفي الواقع، الاقتصاد هنا يشكل العملية المادية لإعادة إنتاج المجتمع والناس فيه. ويبقى الفرد وسيلة تحدد وظيفة طاقاتها الذهنية في الإحاطة، بأكثر ما يمكن من الدقة، بالإمكانيات الموضوعية القصوى. لا مكان هنا للنشاط الذي يشكل غاية بنفسه. ولكن هذا لا يقلل على الإطلاق من خصوصية القفزة التي تمّت بفضل جتمعة وسائل الإنتاج. أولاً، لأنه قضيَ على ظاهرة استغلال الوظائف الاقتصادية لخدمة المصالح الأنانية الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات. ثانياً، لأنه غدا من الممكن ـ ارتباطاً بما سبق ـ توظيف التطور الاقتصادي، بصورة واعية، في خدمة المصالح العليا للنوع الإنساني، الأمر الذي لا يمكن أن يكون في حالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلا نتاجاً ثانوياً. ولأن لينين كان يدرك بعمق هذه المسألة، ولأنه أراد، برغبة جامحة، أن يوظف معرفته وحدسه بطبيعتها في خدمة «مملكة الحرية القادمة» نجده يُخضع الإجراءات الهادفة إلى السيطرة الاقتصادية على حالة التخلف المتفاقمة للإجراءات التي تشجع الجَتْمعة (Socialisation) العامة في الاشتراكية. ونحن انطلقنا من مفهوم لينين الخاص عندما أشرنا إلى أنه رأى في تزعزع أو وهَن العلاقة بين البروليتاريا والفلاحين الخطر المركزي في عملية الانتقال. فالاشتراكية كانت بنظره اجتماعاً يعي نفسه اجتماعياً ويهدف إلى منح أفراده، أي العاملين كلهم، ومنح كيانهم المادي والروحي،

وتجاربهم الخاصة معنى جديداً منبثقاً من نشاطهم الجماعي التعاوني الذكي.

والسؤال اليوم عما إذا كانت مشاريع لينين هذه قابلة للتنفيذ، وإلى أي مدى، هو سؤال يقع في مرتبة ثانية من الأهمية. ولا ننسَ، أن مرضه القاتل، الذي منعه عن إداء أي عمل تنظيمي مستمر ومتسق كان قد ظهر، وتفاقم بسرعة، خلال مرحلة تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب)، والقسم الأكبر من الوثائق المرتبطة بنشاطه، التي وصلت إلينا، تحمل طابع اقتراحات تجريبية. ولم يكن يخامر لينين أي وهم في هذا الصدد. وكانت تتضاءل يوماً عن يوماً طاقته على متابعة تنفيذها وقيادتها وامتحانها على ضوء الموقف النقدي الذي تمليه الممارسة. وهو نفسه كان يعتبر هذه الاقتراحات كمحاولات لمعرفة الحقيقة الاجتماعية الجديدة في اتجاهاتها العميقة، ولاستثمار هذه المعرفة في بناء الكيان الاشتراكي للشغيلة. ويظهر هذا الطابع التجريبي للإجراءات التي اقترحها في طريقة فهمه للتخطيط الاقتصادي. فقد فهمه لا بوصفه الموضوعة المركزية، كما أصبح فيما بعد، بل بكونه يلعب دائماً دوراً مساعداً. ويتردد كثيراً تعبير لينين بأن «الاشتراكية هي سلطة السوفياتات زائداً كهربة البلاد»، وهو تعبير مدهش من حيث تجريديته.

وهو يصوغ بإيجاز أهدافاً أولية، بدائية. إلا أن لينين قلما استخدم مثل هذه التعابير. فالطريقة التي أراد أن يحقق بها مشاريعه تشهد على منهجيةٍ لم تفقد شيئاً من قيمتها حتى اليوم. ومنهجيته هي جعلُ التجربة المفكِّرة في ظروفٍ وحالاتٍ لم تضيء جوانبها النظرية، بعد، أنوارُ المعرفة؛ جعلُ هذه التجربة تجربة واعية. ونعتقد أن إشارة

نـابوليـون، التي كثيراً مـا رددها لينـين: «لنعملْ ومن ثم نـرى» تعيد التوازن بشكل صحيح ضد عدد من مهووسي التخطيط، الذين ما أن يبـدأوا بتنفيـذ مشروعـاتهم حتى يجـدونها قـد ابتعـدت ألف ميـل عن التصورات الواقعية للميول الفعلية في الواقع الاجتماعي. وكـان لينين يستشعر في ذلك بعض نواحي الخطر. أوَليـس مدهشاً أن يكون قلقه الأساسي، خلال كل فترة مرضه قد انصب على تنامي البيروقراطية في الحياة السوفياتية، في الـدولة كـما في الحزب؟ وكـل من يدرس بعنـاية كتاباته قبل الثـورة يلاحظ بسهـولة أن النشـاط الذاتي للشغيلة، بـدءاً من الحياة اليوميـة حتى النشاط السيـاسي بالمعنى الـواسع، كـان برأيـه علامة أساسية على نضوجهم لتقبل التغيير الاشتراكي. ومع ذلـك فقد كـان عليـه أن يـلاحظ وأن يشجـع حتى، خـلال الحـرب الأهليــة، شـروطاً تعطي للمهمات المباشرة، العسكرية منها خاصة أشكالاً أكـثر فأكثر بيروقراطية. وبعد الخاتمة السعيـدة للحرب الأهليـة، كان أحـد مشاغله الرئيسية يتركز على العمل من أجل إزالة هذه الأشكـال. وبما أنـه كان مقتنعـاً منذ زمن مبكـر بأن التـأخر الثقـافي لروسيـا هو أحـد الأسباب الأساسية لبيروقراطيتها، فقد رغب لينين في تنفيـذ «النيب»، بصورة جبهية، وكذلك تنفيذ سياسة ثقافية واسعة النـطاق منها المحـو الجذري للأمية. . .(٥) وقد برز هذا الاتجاه بأوضح ما يكون في المسألة النقابية. وبينما كان تروتسكي يلعب دور البطل في مشروع يطمح إلى نـوعٍ من دولنة (Etatisation) النقـابـات لكي تجـري الاستفـادة من إمكانيّاتها التنظيمية في مضاعفة الإنتاج، على أساس أن العـمال ليسوا بحـاجة إلى ضـمانات ضـد دولتهم نفسها، كـان لينين يؤكـد أن هـذه

(٥) يلي ذلك في الأصل جملة ناقصة مشطوبة (الناشر).

الدولة هي في الواقع «دولة عمالية مع زوائد بيروقراطية». ثم لخصّ وجهة نظره على النحو التالي

«في دولتنا اليوم على البروليتاريا المنظمة تماماً أن تدافع عن نفسها، وعلينا أن نستخدم المنظمات العمالية من أجل الدفاع عن العمال ضد دولتهم، ومن أجل أن يدافع العمال عنها»[٦]. وكل من يعرف الكتابات والرسائل التي صاغها لينين في آخر سنواته يعرف بأي حزم وحدةٍ كان يناضل في جميع ميادين حياة المجتمع والدولة، لدرجة أنه واجه احتمال أن يُفصل من الحزب مناضلون مرموقون (أمثال: اورجونيكدزه) بسبب تصرفاتٍ موروثة من أيام الحرب الأهلية تشكل خرقاً للديمقراطية البروليتارية.

قبل ذلك بسنوات كان لينين قد اتخذ موقفاً نظرياً حاسماً في هذه المسألة. في مؤلفه الأساسي المكرس لقضية الديمقراطية، «الدولة والثورة» يجري لينين تحليلاً لمقولة اضمحلال الدولة، مفاده أن هذه العملية لا تحصل «إلا لأن الناس، الذين تخلصوا من العبودية الرأسمالية، من التوحش والفظاعات، من العبثية والجرائم الملازمة للاستغلال الرأسمالي، سيعتادون بالتدريج على احترام القواعد الأولية للعيش في مجتمع، القواعد المعروفة منذ القدم. سيعتادون ذلك من دون عنف، من دون إكراه أو خضوع، من دون جهاز الإكراه الخاص المسمى بالدولة». ويركز لينين هنا، بكليته، كما هو دائماً، على المهمة الملموسة المطروحة أمامه. وهذا يعني أنه يرجىء المشكلة الأبعد التي واجهها ماركس («مملكة الحرية») ليركز تحليله على مسألة

(٦) لينين، النقابات، الوضع الراهن واخطاء تروتسكي (في الأصل ٥٩).

اضمحلال الدولة وحدها. ولا يمنع أن جوابه يتحرك من زاوية منهجية بحتة، في إطار شمولي. فهو يبدو بعيداً عن أن يلصق بالديمقراطية الاشتراكية أيّ صفة نابعة من قاموس المواطنية. ورفض لينين، قبل ذلك، بعض وجهات النظر التي لا ترى الديمقراطية في الاشتراكية إلا بوصفها «توسيعاً للديمقراطية» (البرجوازية): إنها، أكثر من ذلك، نقيضها. لأنها لا يمكن أن تكون في الأساس بنية فوقية مثالية منقولة إلى مادية المجتمع البرجوازي العفوية. وبالتالي عليها أن تكون عاملاً مادياً في ديناميكية العالم الاجتماعي ذاته. لذلك، بالطبع، لا تستطيع أن تتأسس على الحدود الطبيعية لهذا العالم، كما في مرحلة البوليس اليونانية (Polis)، ولكنها تتأسس على كيانه المادي والاجتماعي الآخذ في الاكتمال. ولذلك أيضاً تتحدد مهمتها في «تشعيع» مجمل الحياة المادية لكل الناس؛ في التعبير عن اجتماعيتهم، بصفتها نتاج نشاطهم، من اليوميّ حتى الاجتماعي العام. في الحقب الثورية الحادة تنتظم هذه الحركة، من أعلى إلى أسفل وبالعكس، في إطار من العفوية المتفجِّرة. ولنتذكر بأي قوة حركت التغيراتُ في روسيا، على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، الرأي العام في العالم كله. لكن هذا الوضع يختلف في المراحل «الأكثر ثباتاً»، حيث يجب أن تُصنع السياسة، في بعض جوانبها، العسكرية والأمنية مثلاً، بعيداً عن الرأي العام في البلاد نفسها.

وهنا يقع في صلب اهتمامنا السؤال الآتي: كيف تستطيع الديمقراطية الاشتراكية أن تفرض نفسها في حياة الناس اليومية؟ كان لينين يتكلم عن العادة بوصفها المحرك الأقوى في عملية اضمحلال الدولة، وبقدر ما تجعل الناس قادرين أن يحققوا حياتهم فعلياً،

«من دون عنف، ومن دون إكراه، ومن دون خضوع». إلا أن العادة تبقى مقولة سوسيولوجية عامة وتلعب في كل مجتمع طبيعي دوراً فاعلاً. وإذا ما أخذت بصورة عامة فإنها تظل حيادية تماماً إزاء ما يجب الاعتياد عليه أو إزاء الطريقة التي تعمل بها في الممارسة اليومية للناس. لكن ما ينظر إليه لينين هنا يتجاوز كثيراً القبول بالبعد السوسيولوجي المجرد والعام لهذا المصطلح. ما يريد إبرازه هو حضور عملية اجتماعية غائيَّة، يُفهم ضمنها كل نشاط، كل مؤسسة دولتية واجتماعية إلخ. في سياق تعويد الناس على أشكال السلوك التي توجبها هذه العملية. ونحن نستطيع، بالتأكيد، أن نجد بعض عناصر غائيَّةٍ مماثلة في كل مجتمع. إلا أن البنى الحقوقية في المجتمعات الطبقية، مثلاً، قائمةٌ، موضوعياً وبالضرورة، بشكل يجعل الناس يعتادون تلقائياً على نمط السلوك الذي وصفه ماركس كما يلي: وضع قواعد وممنوعات في صيغ قوانين من أجل تحديد سلوك الآخر، حسب الإمكانية المتاحة، دون تحديد سلوك الذات. وذلك بحيث يبقى هذا الأخير خاضعاً «للأنانية الاقتصادية» لكل فرد. والتعود على السلوك الصحيح، في هذه الشروط، يعزز حتماً أنانية الإنسان في كل تصرف يومي، ويقوي ميله لاعتبار الآخرين من أمثاله قيوداً لممارسته وحدوداً لوجوده ذاته. ونحن نعرف، مع ذلك، أن ماركس افترض أن القانون البرجوازي يبقى صالحاً، ولو بصورة معدلة، خلال كل مرحلة الاشتراكية. لا يجوز إذاً أن يخترق شيء ما، ولِد بصورة عفوية، الواقع الاجتماعي لكي يوقظ التعودُ على هذا الشكل الجديد للمجتمع في الإنسان العادات التي أشرنا إليها. وبالنتيجة يبدو أنه لا يكفي تثوير الايديولوجيا جذرياً، بل يجب، على الأخص، تثوير الكيان والفعل المادي في كل لحظات الحياة اليومية. «البيان الشيوعي»

كان قد وضع المجتمع البرجوازي في تعارض مع الشيوعية، نظراً لأن الماضي يهيمن، في المجتمع البرجوازي على الحاضر. في حين أن الحاضر هو الذي يجب أن يهيمن في الشيوعية. هذا يعني أنّ الركيزة الأهم للممارسة الإنسانية لا تعطي للقرارات الإنسانية، في المجتمع البرجوازي، إلا هامشاً من الحرية محصوراً بالضرورة وموضوعياً، ضمن الديناميكية الذاتية لقاعدته المادية. في حين أنه في الشيوعية من الضروري والملح أن تُبلغ كل الأهداف المؤدية إلى تسهيل التحول النوعي، في قاعدتها الحياتية ذاتها.

الجدلية الداخلية لنظرية التعود عند لينين تعلن عن نفسها إذاً بوصفها توجهاً أساسياً تتحقق عبره سيطرة الحاضر على الماضي. ولهذا السبب كان لينين يتتبع، حتى خلال مرحلة «الشيوعية الحربية»، بنظرة نقدية وشديدة الحماس، كل حركة اجتماعية ذاهبة في هذا الاتجاه ويشجعها. المعركة الحامية التي قادها لينين ضد التيارات البرجوازية لا تُفسَّر فقط بكونه قد لاحظ، مبكراً، وبصورة نقدية قاسية، الخمول الملازم لكل إدارة بيروقراطية، بل لأنه كان مقتنعاً، ربما بسبب طبيعته الذاتية، أن كل بيروقراطية تمتلك، بالضرورة، في ذاتها وعبر الرتابة التي تفرضها ممارستها، ميلاً لتعزيز سيطرة الماضي على الحاضر. وهذا هو السبب الذي جعله يرى في الديناميكية التي أطلقتها ظاهرة «السبت الشيوعي» [٧] إمكانية «لتحفيز نشاط فردي قد يؤدي إلى تجاوز سيطرة الماضي على النشاط الاجتماعي للناس والوصول أخيراً إلى الديمقراطية الاشتراكية. وكان لينين يدرك أن هذا

---

(٧) السبت الشيوعي: هو يوم عمل طوعي بادر إليه اتحاد الشبيبة الشيوعية وأصبح تقليداً تقدم حصيلته للسلطة السوفياتية دون مقابل.

الطريق الطويل والمليء بالتناقضات وبالسقطات، ربما، سيقود إلى إرساء «مملكة الحرية» ويشجع عملية تحقيقها التاريخية. بالنسبة لهذه الاتجاهات يشكل الاقتصاد القائم، دائماً، القاعدة التي لا غنى عنها - وهو نقطة الانطلاق الضرورية والمحدِّد الملائم. إلا أنها ليست النتاج القسري لهيكلية اقتصادية موروثة، إطلاقاً، بل هي الثغرات التي ستنفُذ من خلالها عملية السيطرة القادمة، سيطرة الحاضر على الماضي. وهذا ما يفسر قول لينين، خلال تقييمه للمضمون الاجتماعي «للسبت الشيوعي»: «لا شيء شيوعياً، بعد، في نظامنا الاقتصادي. ولن يظهر شيء شيوعي إلا عندما تبدأ «السبوت الشيوعية»، عندما يباشر بعض الأفراد عملاً مجانياً لصالح المجتمع كله، عملاً لم تؤسس تقاليده أيّ سلطة وأيّ دولة»[٨]. ومن الواضح أنه ما أن تنظَّمّ هذه الحركات وتنفَّذ بطريقة بيروقراطية حتى تفقد حتماً طابعها الأساسي وتصبح جزءاً تافهاً من الاقتصاد الطبيعي، العادي. ولا يعود يهم، في هذه الحالة، أن تتم هذه العملية تحت اسم «ساعات إضافية» مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر.

ليس صدفة أن تكون هذه المفاهيم اللينينية، تحديداً، هي التي أثارت حماساً شاملاً - وكذلك حقداً شاملاً - إزاء الانقلاب الاشتراكي، بالطبع، كان الوضع البائس للاقتصاد في الدولة السوفياتية الفتية أمراً واضحاً للعيان. إلا أن طريقة لينين في التعاطي مع هذا الوضع، علاقته مع كل ما من شأنه أن يشكل اختراقاً مشجعاً لتنامي الميول الاشتراكية، وقناعته الثابتة بأن بناء الديمقراطية

---

(٨) لينين، تقرير حول السبوت الشيوعية قدم إلى كونفرس الحزب الشيوعي في موسكو سنة ١٩٢٠.

الاشتراكية هي قضية عملية مركزية. هذه الطريقة هي التي شكلت، لدى معاصريه، الحافز الإنساني لمشاعر الحماس أو الحقد. هذا علماً بأن لينين لم يتورع مع ذلك عن انتقاد أي تأخر أو عيب في الاقتصاد، انطلاقاً من واقعية قاسية. على أي حال يبقى أن الأمر الجدير بالإعجاب هو أن هذه النزعة الديمقراطية لدى لينين، رغم عدم فهم الجديد فيها بشكل كافٍ، هي التي مارست، بحكم توجهها نحو الكينونة الإنسانية، المستقبلية في الإنسان، الأثر الأعمق في روسيا وبعيداً خارجها.

واليوم يجري على نطاق واسع نسيان موقف لينين الديمقراطي العميق - الديمقراطي والاشتراكي - إزاء المرحلة الانتقالية. والسبب أن لينين، كماركسي حقيقي، لم يتوقف، في رده على النظريات التسطيحية للاشتراكية - الديمقراطية، عن الإشارة إلى أن الديمقراطية تزول مع اضمحلال الدولة. وأن مسألة الديمقراطية في المجتمع الشيوعي تفقد راهنيتها تماماً. (في هذا الصدد، من الواضح أن إلقاء مسؤولية التشويه، الذي ألحقه ستالين بالديمقراطية، على لينين يصب في مصلحة الايديولوجية البرجوازية. إضافة لذلك، فإن الاتجاهات المحافظة للبيروقراطية التي قامت على مبادىء ستالينية، وكذلك اتجاهات «الحرب الباردة» الايديولوجية التي وقفت ضد هذه المبادىء قد أوصلت إلى نتيجة مشتركة هي الرغبة في اسقاط النظرية والممارسة الستالينيَّتين على لينين). ليس هناك من نقد، إذاً، إلا النقد الماركسي لتوضيح الانقطاع النظري والعملي الذي يفصل بين لينين وستالين. ومثل هذا التحليل سيُظهر أيضاً، على المستوى التاريخي، أن ستالين لم يتَّبع، في أيٍ من القضايا الستراتيجية الكبرى، خطاً لينينياً أكثر

شمولية وعمقاً مما اتبّعه خصومُه اللاحقون. مثلاً، بعد أن عاد لينين إلى روسيا، سنة ١٩١٧، انتقد بنفس الشدة كلاًّ من كامينيف وستالين بسبب عدم الفهم نفسه لديهما لطبيعة الثورة.

وبما أننا نتكلم عن مشكلة الاستمرار والتواصل، فمن المفيد أن نستدل أين وفي أي سياق نجد عند لينين مفهوماً وضعياً عنها. ولا شك أن قرّاءً كثيرين لاحظوا، خلال حديثنا عن العادة، أنّ لينين لم يجد مطلقاً في تلك القواعد للحياة وللنشاط المشترك بين الناس، تلك القواعد الخاصة بالديمقراطية الاشتراكية، مبادىء جديدة بشكل جذري منبثقة، عموماً، عن التطور نفسه. بل رآها، على العكس من ذلك، قوى أولية، فاعلة منذ آلاف السنين. لكنها قوى لا تمتلك قيمة اجتماعية شاملة إلا في الاشتراكية. وهنا، بالضبط، نكتشف ما الذي يوحد، في المنهجية اللينينية، بين لينين وماركس وما الذي يفصل لينين جذرياً عن ستالين وخلفائه: الوحدة العضوية بين الاعتراف باستمرارية وتواصل بعض النزعات التاريخية للتطور، وبين الاعتراف بتغير مهامها ووظيفتها بالضرورة وجذرياً، في لحظات الانتقال والتقلبات الثورية. النقض المنهجي الحقيقي لكل طوباوية يرتكز تحديداً على هذا المفهوم للاستمرارية التاريخية: فبالنسبة للطوباويين هي تمثل شيئاً جديداً تماماً خرج إلى النور بطريقة ذهنية. في حين أنها بالنسبة للماركسيين، نقلة كيفية في التطور الاجتماعي والتاريخي ذاته؛ نقلة تحصل في منعطفات معينة. ولنلاحظ في هذا الصدد، وبأكثر المعاني إنسانية، أن لا شيء هنا يمكن أن ينبثق دون أن يكون له حضور من قبل، بل، على العكس، بعض المفاهيم الإنسانية، وبعض أنماط السلوك التي لم تجد في السابق تعبيراً عن

نفسها إلا بكونها استثناءات، ستكتسب منذ الآن قيمة شاملة بـالنسبة للمجتمع كله. هنا أيضاً تحدث قفزة، منعطف ثوري. لكنها لا ترفع إلا بعض اللحظات الموجودة والفاعلة إلى مستوى خارج التوقع. هذه العملية هي التي وصفها لينـين في تأمـلاته حـول التعوُّد. وهي أيضـاً منهجيته العامة في الماركسية، حيث يقول: اكتسبت الماركسيـة أهميتها التـاريخية الشـاملة بصفتها ايـديولـوجية الـبروليتاريـا الثوريـة. إنها لا تتنكر، بأيّ صيغة، للمنجزات القيِّمة للمرحلة البرجـوازية. بـل على العكس، تهضم وتنتج مجدَّداً كل ما أُنتج من ثمين في الفكـر والثقافـة الإنسانيين خلال آلاف السنين من التطور»[٩].

وقد تكون الإشارة إلى هذا الجانب من فهم لينين للماركسية، إشارة مفيـدة، حتى ولـو كـانت من قبيـل التلميـح. فهنـا تنكشف، من جانبين، جملة من التعارضات التي تفصله عن تيـارات معاصرة مهمـة ولكنهـا خاطئـة. فهي تعـارضـات مـع الـذين يعتـبرون أنـه لا يمكن تاريخياً، أن يقـوم بين القـديم والحديث، بـين الركـود والانبثاق، إلا بديل جديد جذرياً. (ملاحظات لينـين هنا تنـطبق، في المباشر، عـلى ميول ونزعات نجدها في مفهوم وحـركة «الثقـافة الـبروليتاريـة»، أي المذهبية الـبروليتاريـة. وتجدر الإشـارة إلى أن النظريـة الجدانـوفية في الماركسية أعطت لهذه الحركة طابعاً تاريخياً، بوصفها تجـديداً جـذرياً. والحـركة هـذه ليست بعيدة، من وجهـةٍ منهجية عـامة، عن المفـاهيم «المستقبليـة» لتطور الفن). هـذا من جهة. ومن جهـة أخرى، نجـد لدى ستالين واتباعـه، الذين يتـوهمون اليـوم أنهم قطعـوا مع «عبـادة الشخصيـة»، تقـديسـاً Fetichisation واسـع الانتشـار لمفهـوم

---

(٩) لينين، في الثقافة البروليتارية.

الاستمرارية. ويعتقد البعض (أو يزعم، على الأقل) أن الإنجازات الفعلية والمهمة التي تحققت في تلك المرحلة تمنع أيّ عملية قطع جذري مع الوسائل التي استخدمت في تحقيقها. ووجهة النظر هذه لا تقل عن سابقتها عمقاً في عدائها للتاريخ وللماركسية.

قبل أن نختتم هذا الجزء من الملاحظات السريعة علينا أن نلاحظ بأن لينين لم يترك أيَّة وصفة جاهزة قادرة على تقديم حل منتظم لكل إشكالات المرحلة الانتقالية. كما أنه لم يرث شيئاً من ذلك، لا عن ماركس ولا عن إنجلز. ومن العبث أن نتساءل هل كان بوسع لينين، فيما لو عاش أكثر وبكامل نشاطه، أن يتغلب عملياً على هذه الإشكالية؟ هل كان قادراً على ذلك؟ وإلى أي مدى كانت تتوافر الإمكانيات الموضوعية لإيجاد وتحقيق الحلول النموذجية النابعة من الطبيعة غير الكلاسيكية للثورة الروسية؟ نعتقد، مع ذلك، أن محاولتنا إضاءة قواعد منهجيته ومبادئه الأكثر أهمية، والمرتبطة بممارسته العامة، ليست محاولة دون جدوى. إذ ليس المطروح هنا إعادة كتابة تاريخ تلك المرحلة، (رغم أن هذه المسألة مطلوبة حتماً). بالمقابل من الملح اليوم أن تُدرك بوضوح أبعاد عملية القطع الجذري التي أجراها خلفاء لينين مع مرتكزات منهجيته، وأن تُدرك النتائج التي استتبعتها هذه العملية. وهي جميعاً عملية قطع مع الماركسية. هذا مع العلم أن الأكثرية الساحقة من قيادات تلك الفترة كانوا مقتنعين، وبعمق، أنهم يطبقون المنهج الماركسي الأصيل على حقيقة زمانهم. ومن هنا ينبع الوهم بأن المفاهيم اللينينية قد جرى دفعها فعلياً إلى الأمام. وكل ذلك خطأ بخطأ.

- ٢ -

انتصار ستالين على مناوئيه

لم تنـل الفترة التي أعقبت وفـاة لينين مبـاشرة، وهي فـترة الصراع على القيادة وعلى الجوهر الايديـولوجي ـ السيـاسي للقيادة إلا أقـل ما تستحقـه تاريخيـاً من ضرورات البحث الشامـل ضمن عـامـل تـطور الاشـتراكية حتى الآن. بـل إن التناول المـوضوعي والمنـاقشة النـظرية الجادة لهذه المرحلة قد أصبحا متعذرين تقريباً. طالما أن غالبية الوثائق النظرية والسياسية لأيام الشدة تلك والأيام التي تلتها قـد سُحبت من التـداول. خصوصـاً تلك الوثـائق التي عارضت ستـالين، وطـالما أن كتّابها قد اعتبروا نكرات. إنّ ما يتوفر من هذه الوثائق لا يتعدى كونه إحادي الجانب، متحيزاً ومشكوكاً بفائدته حتى كمصادر. أما مـا نشر من قبـل الجانب المعـارض، والمعزز غـالباً بـالوثـائق، فيفقـد طـابعـه الموضوعي بسبب التحامل الذي طالما ميّز نشريـات الجبهة المعـارضة، وحـاله حـال النشرات الرسميـة تمامـاً! بل إن أعـمال إسحاق دويتشر المشوقة ذاتها لا تخلو من هذا التميز والتحريف المغرض للحقائق. لهذا فإن الملاحظات التي نحن بصـددها لا يسعها الادعاء بالقدرة على سد كافة هذه الثغرات في البحث. بيد أن الكاتب، وبحكم اهتمامه الجاد في متـابعة هـذه التناحـرات في حينها، سيكـون قادراً اليـوم بالـطبع ـ

واضعين نصب أعيننا التحفظات أعلاه ـ على اتخاذ موقفه من أعم المسائل المنهجية والنظرية التي احتدمت طوال تلك الفترة الانتقالية. إن وصية لينين التي تضمنت حكمه على ممثلي الأدوار الرئيسية لتلك الحقبة هي من أكثر الوثائق التي عرفناها تشاؤماً. إذ يصف لينين في هذه الوثيقة الشيوعيين القياديين الستة الذين يستشف من تعاونهم المشترك ـ بمزيد من الريب ـ آفاق الانتقال اللاحق نحو الاشتراكية. وتتجلى شكوكه بوضوح على سبيل المثال في مدى صرامة كامينيف وزينوفيف المبدأية. حينما يحاكم موقفهما خلال أيام ثورة أوكتوبر والذي لا يعتبره مجرد زلة قدم. أما في حالة الثلاثة الآخرين المنتخبين ـ والحديث هنا صريح عن تروتسكي وبياتاكوف وعلى نحو أقل مباشرة في حالة ستالين ـ فقد أكد لينين على نزوعهم لتصفية القضايا المبدأية بالطرق الإدارية (بما في ذلك الجسدية في حالة ستالين) واعتبر ذلك خطراً يهدد كامل التطور اللاحق. كان بوخارين الوحيد بينهم ممن أغدق عليه لينين مواهب المنظر، لكنه عبر عنه بمزيد من التحفظ بقدر ما يتعلق الأمر بأصالة مواقفه الماركسية. ولما كان لينين قد اصطفى هؤلاء السياسيين الستة باعتبارهم الزبدة التي يؤمن تعاونهم المشترك الشخصية الاشتراكية للرسالة التي كرّس لها عمره، فلا غرو أن تعتبر هذه الرسالة تعبيراً عن أقصى حالات التشاؤم.

وظهر أن لهذا التشاؤم ما يبرره تماماً. إذ أن وجهات النظر المختلفة التي طغت على السطح في الحزب السوفياتي وقيادة الدولة، بعد وفاة لينين مباشرة أثبتت حيثما ظهرت بأن هؤلاء الفرقاء، وبالرغم من كل نزاعاتهم الموضوعية والملموسة، إنما كانوا متماثلين إلى حد كبير في الموقف من القضايا الأساسية في النظرية. فالحقيقة أن ما توصل إليه

لينين بدقة من أن التطور الاشتراكي يجب أن يؤمن بشكل فعلي عبر عملية تطوير وتقوية منطلقات الديمقراطية الاشتراكية ـ التي كانت لا تزال في طور الاستكشاف وقتئذ ـ لم تكن قائمة في حسبان أي منهم. وتفجرت الخلافات الجوهرية بينهم عوضاً عن ذلك حول قضايا اقتصادية بحتة، فضلاً عن العواقب الوخيمة التي ترتبت على الصراع على السلطة. وبالطبع كان لا بد للتغيرات التي طرأت على المعيار بين الأهداف والأساليب من أن تؤثر على أساليب الصراع الداخلي أيضاً.

والحقيقة أيضاً، إذا كان كلا العالمين البرجوازي والاشتراكي الديمقراطي يقران بمزايا لينين، فإن ذلك ليس سوى اعتراف به كتكتيكي صائب الأحكام. وهذا بحد ذاته خطأ وإن كان عن حسن نية. لأنه ما كانت قرارات لينين التكتيكية يوماً بتلك الأهمية العظيمة. صحيح أنه كان محللاً حاد الذهن بشكل استثنائي للوضع الملموس في أي زمان، ناهيك عن الخيارات المستقاة عن هذه الأوضاع، إلا أنه لم يكن من دواعي العبث أن طالب على الدوام بالتحليل الملموس للوضع الملموس؛ ولم يكن عبثاً أن تحدّث في كثير من الأحيان، وبحماس، عن قانون التطور المتفاوت الذي وضعه ماركس. ففي نظره ما كانت القرارات التكتيكية، في الأسلوب الماركسي القويم، إلا عناصر جزئية من ذلك التطور العظيم للعنصر البشري. لكن سبر غور هذا التطور العظيم، علمياً فقط هو الذي أهله لحساب الميول التاريخية للحاضر التي تصوغ أساسيات الستراتيجية التي تقرر التطبيق. وبفضل هذه المديات القائمة نظرياً وتاريخياً فقط، استطاع التوصل إلى طرح أساس تكتيكاته الواقعية المستخلصة من التحليل الملموس للوضع الملموس.

إن فراسة لينين ونفاذ بصيرته التاريخية كـانت غائبـة عند خلفـائه، فـراح كل منهم إلى الـظن بأنـه مجابـه مباشرة بـالقرارات التكتيكيـة، وانقاد الجميع إليها دون أفق تاريخي أو نـظري. وهكذا كلما واجهتهم قضايا مستقبلية تشير بـاتجاه مـا هو وراء نـطاق اليوم المعني، افتقـرت قراراتهم للدعائم النظرية. وعنـدها اتخـذت عملية التـطور إذن مسار الأولوية المطلقة للتـطور التكتيكي الفعلي الآني، وجـرى تكييف نوع من الستراتيجيـة ونـظريـة التـطور التـاريخي الشـامـل لتـلائم هـذه القرارات. ولكن بالنـظر للطبيعة الثـانويـة، الزائـدة والتكميلية لهـذه النـظرية، فقـد كان بـالإمكان تعـديلها بكـل حريـة أو حتى قلبها إلى معكوسها، عند كل وضع يتطلب قراراً تكتيكياً جديداً يتحرك باتجـاه مغاير. ومن باب الصدف أن يكون مثل هذا النمط من إعادة التنظيم الايديولوجي - البنيوي قد طبق من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين منذ زمن بعيد، وإن كان ذلك بميول سيـاسية واجتـماعية مختلفـة وقد تجـلى ذلك بوضوح ساطع في حالـة برنشتـين، وتجلى بعـد ذلك في أحـدث الـبرامج، وأدى إلى خـروج صريح عن نـظرية مـاركس، وإلى توافق فكري وعملي مع تكتيكات التلاعب في الأحـزاب البرجوازيـة. بيد أن خط لينين، وحتى قبل مؤتمر ١٩٠٣، كان قد استمد نسغـه مسبقاً من تعاليم الماركسيـة في التطبيق والتكتيـك، ولما حـاد خلفاؤه عن خـطه لم يملكوا أيَّ خيار غير أن يواصلوا الـطريق وفي كافـة الاعتبارات بـاتجاه يختلف عن اتجاه الاشتراكيين الديمقـراطيين، فـرفعت الأولويـة الفعلية للتكتيكـات إلى مصاف النـظريـة المـاركسيـة الحقيقيـة. ورغم أنهم، خلافاً لماركس ولينين أيضاً، ما عادت النظريـة هي الأساس الفكـري للقـرارات التكتيكيـة المحضـة بـالنسبـة إليهم، إلا أن تـراجعـاتهم واستنبـاطاتهم وتسـويغاتهم السفسـطائية البحتـة قـدمت هـذا الخليط

المشوش من الأفكار إلى الملأ باعتباره السبيل المباشر للنظرية الماركسية، لتطبيقاتها واستمراريتها. . . إلخ.

إن هذا «التطوير الإضافي» الغريب عن منهج ماركس لا يمكن أن يكون قد اختُرع أو استنبط هكذا بمثل هذه البساطة. إذ أنه انبثق مباشرة من آنية الوضع الفعلي الذي كانت تمر به حركة الطبقة العاملة الثورية، لكنه علق أيضاً في مستنقع تلك الآنية. إن الحقيقة التي دفعت تاريخ تأسيس وانطلاقة الاتحاد المنظم لحركة الطبقة العاملة الثورية هي أن قائدها الذي لا جدال حوله، والمعترف به عالمياً، هو بالتحديد ماركس. وفي شخص ماركس اندمجت القيادتان النظرية والعملية عضوياً. ثم انتقلت هذه الوظيفة بعد موته إلى إنجلس ويومها لم يطرأ أي تغير نوعي. ولم تنبثق معضلة الدمج العضوي بين النظرية الماركسية والممارسة التكتيكية اليومية في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية إلا بعد وفاة إنجلس. وبدا لزمن طويل وكأن رابطة كاوتسكي - بيبل تمسك بين يديها مفاتيح الحل. إلا أنه سرعان ما بدا ظاهراً أيضاً خلال تلك الفترة العصيبة (نزاع برنشتين، والحرب العظمى). إن هذه القيادة ما كانت في واقعها إلا قيادة تكتيكية بالأساس، وإن دور النظرية عندها لا يأتي إلا لاحقاً لإثبات ما قد طبق عملياً بشكل منفصل عنها. (لم يكن لمنظرين من أمثال ميهرنغ وروزا لوكسمبورغ أي تأثير فعلي). هذا في الوقت الذي كان فيه التكتيكي فكتور أدلر يتحكم بقيادة الحزب الاشتراكي النمساوي بالرغم من أن القيادة ما كانت تخلو من منظرين متمكنين. ومن جديد بدا أيضاً كما لو أن موقف بليخانوف سيكون مختلفاً تماماً، لكن الخط الأوروبي السائد فرض نفسه على هذه الحالة أيضاً، بشيء من التحوير

بالطبع. وهنا جاء دور لينين الذي احتل بالتدريج مكانة هامة في حركة البلاشفة يذكرنا بماركس وإنجلس، وارتفع موقعه عالمياً ليبلغ الذروة بعد ثورة ١٩١٧.

وهنا أيضاً تبلورت النتيجة الحقيقية للتطور الفعلي في الصراع على قيادة الحزب الشيوعي الروسي بالشكل الذي استلزم إيجاد الخليفة القادر على تولي زمام الحركة الشيوعية مؤدياً مهمات القائد مهمات القائد النظري المتعدد البراعات، والداهية الذي لا يشق له غبار، والذي يضاهي ماركس وإنجلس ولينين. ولم يكن تروتسكي، داعية الشعب الصنديد في مراحل جيشان الثورة ملائماً لهذا الدور بسبب عماه التكتيكي. وهي حقيقة كشفها لنا مؤرخ سيرته الكاتب إسحق دوتشر، رغم أن هذا الأخير قد بجل تروتسكي كثيراً بلا شك. ولهذا، وعدا عن بعض العوامل الملموسة التي سنتحدث عنها لاحقاً، فقد كان انتصار ستالين على تروتسكي انتصار شخص تكتيكي متفوق، داهية يحسب لكل شيء حسابه. ولم تكن قدرته على إظهار انتصاره هذا باعتباره انتصاراً للتعاليم اللينينية الحقة على التحريف إلا جزءاً من هذا التكتيك. وكانت من ماهية شخصيته، بعد انتصاره، أنه ما عاد قانعاً أكثر بظهوره للملأ كمريد مخلص ومفسر للينين، وإنما ـ غالباً ما كان ذلك عبر تكتيك ذكي فعلاً ـ استطاع بالتدريج أن يخلق ظروفاً مؤاتية لكي يظهر أمام الرأي العام باعتباره الوريث الحقيقي لمواهب القيادة الفذة لأسلافه العظام، وأن يمهد الأجواء لمد خط ماركس ـ إنجلس ـ لينين ـ ستالين داخل حركة العمال الثورية.

لقد سبق لي وأن ناقشت مسبقاً كيف أن مسألة الحفاظ على الثورة الشعبية (تحالف البروليتاريا والفلاحين) وديمومتها كانت بالنسبة له

(أقصد لينين) هي المسألة المركزية الستراتيجية الملحة، بينما لم تكن عملية إعادة بناء الإنتاج الصناعي، وهي القضية الحاسمة والبارزة الأولى أمام سياسة الخطة الاقتصادية القومية، وبالنسبة له، وقبل كل شيء إلا أداة لا غنى عنها لتوثيق عرى هذا التحالف على أرض الواقع، وهي مركز السياسة التي رسمها أيام ثورتي ١٩٠٥ و١٩١٧. وكان ينظر دائماً إلى عملية إعادة بناء التصنيع - التي كان واعياً لمبلغ طولها وعمق تناقضاتها - من وجهة النظر هذه. ومن المعروف عموماً أنه، كان يوماً ما، مستعداً للسماح حتى بمشاركة مؤقتة لرأس المال الأجنبي في عملية إعادة بناء الاقتصاد الروسي الصناعي (امتيازات). ولم يكن بسببه أن بقيت تلك الخطة مجرد حبر على ورق. وأصبحت القضية المركزية، بعد وفاته، تدور حول من يجب أن يكون المستفيد من إعادة البناء الاقتصادي، ومن يجب أن يتحمل أعباءها عملياً. طالب الجناح اليساري (بالتراكم الاشتراكي البدائي) بكلمات أخرى، بالبناء السريع والفعّال للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة. بينما كان الجناح اليميني (بوخارين) يرى أن القضية المركزية في إعادة البناء الاقتصادي تتحدد بوجوب العمل على جعل الصناعة تجهز الريف بالبضائع الضرورية (تحت شعار «اغنوا أنفسكم»). بكلمات أخرى اختصر الجناحان القضية في جوهرها إلى هذه المشكلة الاقتصادية البحتة. وبالطبع كان لكل من الاتجاهين تجلياتها السياسية البعيدة المدى. في ذات الوقت أقصى كلا الاتجاهين، في النظرية وفي التطبيق، بالتحديد تلك الجوانب التي اعتبرها لينين مركزية. ولهذا السبب وحده كان تناخر الاتجاهات في جوهره مقتصراً على صراع الخيارات التكتيكية التي كانت تتطابق مع الصفات الشخصية للشخصيات المقررة في القيادة، والتي تميزهم تماماً بالضد من لينين.

لم يكن ستالين متميزاً عنهم بالمعايير النظرية لـ «موقفه» من هذه القضايا، لكنه كان متفوقاً تكتيكياً عليهم تماماً. إن ستالين الذي كان هدفه التكتيكي الرئيسي هو إقصاء تروتسكي من السلطة مدّ بكرته بذكاء بين طرفي النزاع وجعلهما يتقاسمان شغلهما على الحبال الواحد ضد الآخر، وليفرض بعد تصفية كلي الجناحين سياسياً، وبأقصى طاقة ممكنة، وبكل وحشية، مبدأ «التراكم الاشتراكي البدائي». إن صراع الاتجاهات هذا لم يتعقد أكثر بفعل مشكلة «الاشتراكية في البلد الواحد» بل إنها لم تشتد بين هذه الاتجاهات إلا بعد وفاة لينين. وكان لينين في تحليله لهذا الموضوع ينطلق من قانون التطور اللامتكافىء للدول الرأسمالية، وعبر عن قناعته دائماً باستحالة تغلغل التطور الاشتراكي وانتصاره في كل مكان وفي آن واحد. لكنه في البداية، وكما هو الحال مع الكثيرين في ذلك الوقت، كان متيقناً تماماً وبنفس القدر بأن الثورة الروسية، باعتبارها حلاً لأزمة الحرب، ليست إلا بداية موجة سرعان ما ستكتسح أهم الدول الرأسمالية. ولم يتضح إلا في آخر أيام حياة لينين ـ وأوضح من ذلك بعد وفاته ـ على أن الانتصار الكوني للثورة الاشتراكية قد أحبطه فشل العامل الذاتي، بغض النظر عن حقيقة توافر الظرف الموضوعي الثوري فعلياً في بعض البلدان وتحقق بضعة نجاحات جزئية، قصيرة الأمد، هنا وهناك. إن المعضلة الرئيسية في الثورة الروسية وأعني كيفية التغلب على طابعها «غير تقليدي» قد علقت بسؤال جوهري آخر هو: كيف لها أن تعيش في ظل الظرف وان تشق طريقها منفردة لتحقيق الاشتراكية. في الواقع الاجتماعي ـ التاريخي الموضوعي تشكل المعضلتان وحدة مادية لا تنفصم. لأن التصدي الفعلي لخاصية عدم انتظام منبع الثورة الاجتماعي قد بات في جوهره وفي نوعيته أكثر

إلحاحاً بتأثير عزلة الثورة. ولأجل حل هذه المشكلة فقد تُركت جمهورية روسيا السوفياتية لشأنها تماماً. صحيح أن النفوذ الإيديولوجي على الجماهير المنتجة في البلدان الرأسمالية كان عاملاً شديد الأهمية، وان كسب تعاطفهم مع الثورة الروسية كان عاملاً آخر أهم، وصحيح جداً أن هذه الجماهير لا يمكن تأثيرها في كونها فكرة فحسب، وإنما غالباً ما - وفي أوقات الخطر على وجه الخصوص - تشكل قوة يمكن شحنها لتقدم عوناً حقيقياً، إلا أن كل ذلك، على أية حال، ليس بميسوره أن يلعب دوراً حاسماً على مستوى التطبيق العملي في حل المعضلات الداخلية والاقتصادية الرئيسية. إن موضوع الخلاف الدائر كان يتركز حول ما إذا كانت الدولة السوفياتية المتروكة لشأنها تستطيع البقاء أو يفسح لها المجال لكي تشق طريقها إلى اشتراكية متطورة بصورة طبيعية.

وفي موضوع الخلاف الانفعالي العميق هذا بالتحديد صار جلياً لنا إلى أي مدى اسقطت القوى المتنازعة على السلطة من حسابها التعاليم المنهجية الديناميكية والشمولية لماركس ولينين، وكم استحوذت عليها بعد وفاة لينين روح الخطوات التكتيكية والخطوات المضادة. في المقام الأول تلاشت مشكلة الأساس «غير التقليدي» للثورة أكثر فأكثر من النقاشات واختزل الأساس النظري العام بوتائر متصاعدة إلى مجرد تأميم وسائل الإنتاج وخلق النمط الحكومي من دكتاتورية البروليتاريا، وأدى ذلك عملياً إلى تصفية كل سؤال جوهري يتعلق بهذه المعضلة. وبالرغم من أن التصدي للتخلف الاقتصادي تصدر قائمة المشاكل لفترة طويلة باعتباره المسألة الرئيسية في الاقتصاد، وعومل بشكل استثنائي كمسألة اقتصادية صرف، إلا أن كل الأسئلة

التي تخص هذه المعضلة بالتحديد قد أقصيت بإصرار عن بساط البحث، سواء عن طريق طرح الأسئلة حولها أو الإجابة عنها. أما مسألة «انتصار الاشتراكية في بلد واحد» فقد اختزلت إلى ما إذا كان بميسورها البقاء بأية حال، وأن تتطور أكثر في ظل الظروف. وهذا يعني بالتالي أن الإجابة عن هذا السؤال قد سربت إلى قنوات القرارات التكتيكية السائدة أيضاً. كان الجميع على وعي بالمتاعب الجمة التي تكتنفها هذه العملية، ولكن إذا كان الاستنتاج المجترح من ذلك يقول بأن هذه العملية لا يمكن أن تتحقق إلا بمساعدة الثورات الاشتراكية في البلدان الأخرى ـ والبلدان المتطورة قبل غيرها ـ فإن ذلك سيطرح علينا بالضرورة سؤالاً تكتيكياً ـ دعائياً لا مناص منه وهو: هل يتوجب تقديم أقصى التضحيات الذاتية لأجل المباشرة ببناء الاشتراكية من دون توافر الإمكانيات الفعلية لإنجازها نهائياً. ولا يراودنا أي شك هنا من أن تروتسكي نفسه، الذي آمن بهذا المنظور العالمي، كان أبعد بكثير عن صياغة هذا المأزق بهذا الخيار وأن يسطحه بهذه الوحشية. وعلى أيّ حال فإن فقدان النظرية الراسخة الأسس نظرياً حتم لهذا الخيار الزائف أن يلعب دوراً هاماً بين أوساط الرأي العام وفي المناظرات القائمة حول هذا الموضوع.

وحينها رفع التكتيكي الذكي ستالين هذه المتطلبات المشوهة بالتحديد إلى موضع الصدارة في النقاشات، فاعلاً ذلك بصياغة تجريدية دعائية مؤثرة تقول بأن الجواب الماركسي الممكن الوحيد والقائم هو التأكيد التام على إمكانية بناء الاشتراكية في البلد الواحد بالكامل.

نعود إلى موضوعنا الحالي مرة أخرى فنقول، بعد أن زرع ستالين

الفـرقة في كتلة تـروتسكي ـ زينوفيف ـ كـامينيف وجردهـا من قواهـا بـدعم من مجمـوعـة بـوخـارين، انتحـل الآن المحتـوى الاقتصـادي لـ «التراكم الاشتراكي البـدائي» (دون المباشرة بـإطلاق هـذه التسمية طبعاً) وانقلب على حلفـائه السـابقين مستخـدماً هـذا الحل التكتيكي لتصفية هذه المجموعة. ثم توالت النتائج . . . أوتوقـراطية ستـالين، التعـاون الـزراعي القسري، استئصـال الكـولاك والتـصنيـع القسري . . . إلخ، ولا تهمنا الآن تفاصيل هذه العملية (بـالرغم من أن أي بحث ماركسي يسبر أغوارها سيكون ذا فائدة عظيمـة) بالقـدر الذي يهمنا اقتفـاء أثر قـوانين الفعـل التي كرست استبـداد ستـالين، وصولاً إلى أساساتها النظرية. وكـما رأينا فقـد كان الأسـاس المنهجي يكمن في السيادة المطلقة للجوانب التكتيكيـة بالـترابط مع إخضـاع، بل حتى صرف النظر عن كل ما يمت للستراتيجية بصلة، وتجـاوز ذكر كل ما له شأن بالنظرية الماركسية، وبالتالي حجب كامل عملية التطور الـلاحق. إن ما خـدم ستالـين موضـوعياً ويسّر عمليـة انتصاره عـلى معارضيه إنما هو واقع حال قراراتهم التكتيكية التي ما كانت تقـل عن قـرارات ستالـين ببعدهـا الشـاسـع عن أسس النـظريـة المـاركسيـة ـ اللينينة. والفرق الوحيد هو أنه أثبت تفوقه عليهم ليس كمنظم لجهاز السلطة فحسب وإنمـا كتكتيكي أيضاً. انـطلق تروتسكي عـلى طـول الخط من منـاظرات عـامة علقت في مستنقـع الخطابـة الثوريـة، بينما انطلق بوخارين، بهذا القـدر أو ذاك، من اعتبارات وضعيـة مستنبطة دوغمائياً لم تخضع أبداً للفحص والتمحيص الديالكتيكيين. وهذا لم يقوّ مواهبهم التكتيكية الأضعف ـ قياساً إلى ستـالين ـ وإنمـا أضعفها دون أن يقـوي مـداركهم. وبـالأحـرى أنهم صـاروا أكـثر ميـلاً للجمـود العقائدي، وهذا بدوره أضعف مهاراتهم التكتيكية المتواضعة أصـلاً.

وفي مثل هذه الظروف لم يكن انتصار ستالين مجرد ضربة حظ، إذ لعبت مواهب الأطراف المتعارضة في ذلك دوراً لا يقل شأناً عما هو معتاد في الصراع بين الاتجاهات الاجتماعية. إن تفوق النقيض وخلفه واقع حال أن لا أحد من الخصوم يمتلك برنامجاً مبدئياً يستجيب لمتطلبات الوضع الملموس ويعتمد الأسس النظرية الماركسية، وخلفه من جهة أخرى، المظهر الذي تلبسه ستالين، والذي كان انعكاساً لاحقاً لمسعاه الدؤوب - ولغرض دعائي - لتبرير أهليته للزعامة بادعائه أنه الامتداد الشرعي الوحيد لرسالة لينين. وبعد أن حقق ستالين انتصاره، اعتمدت الحركة الشيوعية ذلك كحقيقة واقعة لعدة عقود وحال بقاؤها بعد موته دون التوصل إلى وصف ملموس لنشوء وضع السلطة الملموس ذاك.

- ٣ -

منهج ستالين

لقد سبق لي أن أوضحت كيف أرتكز النهج الستاليني على أولوية التكتيك بالتعارض مع الستراتيجية، وبالتعارض (وهو الأنكى) مع نظرية اتجاهات تطور الإنسان باعتباره جوهر انطولوجيا الوجود الاجتماعي، بيد أنه توضح لنا أيضاً مدى تعسر اختصار هذه المعضلة إلى مجرد كيفية اقتران ستالين بها شخصياً. إذ أن هذه النزعة كانت قد سارت في ذلك العهد وفرضت نفسها في كل مكان وبأكثر الأشكال تنوعاً. وقد سبق لنا وأن ناقشنا كيف أن هذا النهج ذاته قد تغلغل وأصبح كونياً داخل الاشتراكية الديمقراطية، وإن كان بمحتوى طبقي مختلف تماماً وبأهداف وأساليب فهم مغايرة بالنتيجة. ولكن يتوجب علينا أن نضيف بأنها لم تكن اكتشافاً أصلياً جديداً وإنما كانت تبنياً لنزعات موجودة ومؤثرة في وقتها. وسواء كان ذلك عن وعي أو عن عدم وعي فقد توافقت هذه النزاعات مع السياسة الواقعية للبرجوازية وصارت سائدة في أشد البلدان اختلافاً وبأكثر المبررات الايديولوجية تنوعاً. وعلى أية حال فليس بميسور المرء في حالة خلفاء لينين أن يسطح الأمور إلى مجرد تحوير بسيط لا غير. لقد سبق لي وأن قررت في حالة بوخارين مثلاً، بأن الأخير كان ميالاً إلى مثل هذا السلوك

بسبب تلاوينه الوضعية في تفسير ماركس. ودعوني أضيف هنا بأن ميول زينوفيف التجريبية التي كانت تماثل نزعة التلاعب بحياة الحزب الداخلية في صفوف الاشتراكية الديمقراطية كان من الميسور تشخيصها حتى قبل وفاة لينين.

كل هذا يستوجب تقصياً مادياً بأسلوب البحث التاريخي الشامل. والدافع الايديولوجي الحاسم لا يتعسر إثباته أبداً، ففي ذلك الوقت بالذات صرف الجميع في حركة الطبقة العاملة أنظارهم عن مفهوم ماركس حول الاقتصاد في العملية الشاملة للتطور الاجتماعي التي كانت تتمسك بها حركة الطبقة العاملة إلى حدٍ بعيد.

وكان العامل المباشر في ذلك هو تسلل انفصال الأنظمة العلمية لصالح تقسيم العمل و«الإدارة الذاتية» لأهدافها وقوانينها، وبنوع من التحوير، إلى ايديولوجيا الحركة العمالية أيضاً. وما عاد علم الاقتصاد الماركسي يتوافق حسب منظوره مع كل «الإيديولوجيات». وعلى أيّ حال فإن علم الاقتصاد الذي يعامل كنظام متخصص ـ حتى لو جرى حشره في مفهوم شامل، ونودي به كمفهوم ماركسي ـ يفقد علاقته العضوية بكامل المصير التاريخي للبشرية ويسهل بالتالي استخدامه وتطبيقه بعزلة علمية ولأغراض تكتيكية بحتة أيضاً. كان لينين يتفرد كثيراً عن معاصريه ـ المؤيدين والمعارضين على حد سواء ـ بتمسكه المستمر بماركس.

إن تحويل الاقتصاد إلى نظام متخصص يخلق أسساً تعرضه للتلاعب. وهي عملية لها حدودها ولا يمكن إماطة اللثام عنها إلا في الحركة الشيوعية. فالتلاعبات بإتجاه تكييفه (أي الاقتصاد) للمجتمع البرجوازي، قاد الاشتراكية الديمقراطية عبر الإصلاحية إلى الخروج

الكامل عن الماركسية. وإن تحريفه باتجاه جعله أداة للتلاعب الستاليني البشع في مستقبل التطور الاشتراكي هو نتاج الفترة الستالينية ووجد كامل تجليه في النشاط الفكري لستالين نفسه. ولا ينبغي لنا، على أيّ حال، أن ننسى بأن بوخارين بمساعيه الوضعية كان قد أحرز قصب السبق في تحويل مفهوم ماركس عن قوى الإنتاج إلى شيء ما يتعلق بالتكنولوجيا. ورغم الهشاشة الفكرية لهذه النظرية وضيق المجال لمناقشتها هنا بالتفصيل، إلا أني أود أن ألفت الانتباه إلى إحدى أهم نتائجها النظرية ـ العملية. فمن وجهة نظر بوخارين(١٠) ما كانت العبودية السحيقة سوى النتيجة الاقتصادية لتخلف التكنولوجيا. بينما عزا ماركس هذا التخلف بالتحديد إلى العبودية، وقرر بأن الأخيرة هي الأساس الاقتصادي لهذه التشكيلة. وأصبح واضحاً، الآن، أن الطريق المسدود الذي آلت إليه بالضرورة كان بالتحديد بسبب هذا الحاجز الاقتصادي. «إن تقدم التكنولوجيا بحد ذاته كان ممكناً لو أنه عزز بأرفع مستويات العلوم الطبيعية لتلك الحقبة من العصور السحيقة، ولكان تطور أكثر من ذلك لو لم يفرض هذا الحاجز الاجتماعي نفسه، أو أنه فرض نفسه بشكل أقل من مجال صناعة الأسلحة(١١).

أوردت ذكر موقف بوخارين المنهجي هذا، من جهة، لأن التحويرات قد سادت طوال فترة ما بعد لينين ـ وكما سأوضح ذلك ـ

(١٠) منذ سنة ١٩٢٥، أي قبل القطيعة بين بوخارين وستالين بزمن طويل، كنت، أنا نفسي، احتج بشدة ورسمياً ضد هذا الرأي. انظر: أرشيف غرونبرغ، مقالة بعنوان: بوخارين ونظرية المادية التاريخية.

(١١) رسالة ماركس إلى إنجلز ٢٥ أيلول ١٨٥٧، مؤلفات ماركس وإنجلز مجلد ٢٩.

لدى ستالين. ومن وجهة ثانية لأن هذا المنهج بالذات (علم الاقتصاد باعتباره النظام «المحكم» التخصص والمعزول عن العملية التاريخية العظيمة التي أنسنت الإنسان) كان هو الأداة المناسبة لبناء نظام التلاعب البيروقراطي في المجتمع الاشتراكي والاحتفاظ بذات الوقت بمظهر الاورثوذكسية الماركسية. وتجلى هذا بوضوح أكبر لدى ستالين منه لدى بوخارين والآخرين. ففي فترة متأخرة نسبياً من عام ١٩٥٢، بعد أن كانت أوتوقراطية ستالين باعتباره القائد النظري والسياسي للعالم الشيوعي قد تأصلت تماماً، وبعد أن تكرست ادعاءاته باعتباره الخليفة الشرعي الوحيد لماركس، إنجلس ولينين، نشر ستالين كراساً صغيراً بعنوان «قضايا الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي». وكان الغرض العملي - الدعائي الأساسي لهذا المؤلف هو شفاء نظرية الاقتصاد الاشتراكي من أخطائها «الذاتية» وإرسائها من جديد على أساساتها الماركسية المادية الحقة، ولجعل قانون القيمة الماركسي من جديد أساس النظرية الاقتصادية والتطبيق في ظل الاشتراكية. وكان المقصود بالذاتية في زمن ستالين بالضبط هو التلاعب البيروقراطي بالإنتاج إما بهدف الاقتصاد في التكاليف أو بغرض تصوير أعقد العمليات الاقتصادية (وحتى الركود) للملأ على أنها نجاحات - والتي تصف جملة من الأساليب باعتبارها الضرورات اللازمة لتسريع التطور وتصب جام لعناتها على كل الملاحظات الانتقادية. دعونا لا ننسى مثلاً أنه مرت في فترة الثلاثينات أوقات حرم خلالها اعتماد معطيات معدل دخل الفرد من عملية الإنتاج باعتبارها انحرافاً برجوازياً. وكان الغرض من هذا الإجراء هو عدم المجاهرة هنا بمدى تلكؤ نمو الإنتاج وتعثره إزاء نمو الإنتاج في العالم الرأسمالي. وبالطبع فإن فوارق عددية هائلة يمكن عرضها عن طريق

المقارنة بين الإنتاج الحالي وإنتاج الفترة الماضية، وبالنظر لسعة حجم الاتحاد السوفياتي المعروف، إلى حد أنه كان يزعم بأن الناس العاديين سوف يعجزون عن استيعاب معدل النمو الحقيقي لو أن مثل هذه المقارنة الانتقادية قد حرمت. وعلى هذا الأساس فقد كانت إعادة قانون القيمة الماركسي إلى مكانته يستهدف ـ وهذا صحيح بحد ذاته ـ تحديد هذا التلاعب البيروقراطي المتفاقم (أي «الذاتية»).

ولكن كيف تبدو عودة ستالين إلى قانون القيمة الماركسي على حقيقتها؟ نجده في المقام الأول يخلط بين ـ ربما لا ينطوي ذلك على خطأ بقدر ما ينطوي على أسباب تكتيكية ـ قانون القيمة نفسه وبين الأشكال التي يتبدى فيها هذا القانون في التبادل السلعي. فقد كتب، عن أهمية قانون القيمة في الإنتاج قائلاً: «إن موضوع النقاش الدائر هو أن المنتوجات المصممة للإنتاج والضرورية لتغطية إنفاق قوة العمل في عملية الإنتاج، يجري هنا إنتاجها وبيعها كسلع تخضع لتأثير قانون القيمة»[١٢]. وما يهمنا هنا هو الأسلوب، والذي يتبدى أكثر وضوحاً حينما يتحدث ستالين عن العناصر الأساسية الهامة الأخرى لقانون القيمة. فلأجل أن يعرف ستالين نظرياً التأثير الفعلي لقانون القيمة، مع إقراره بذات الوقت ـ كما سبق وأن رأينا ـ بدوره العرضي في الاقتصاد المخطط في الاتحاد السوفياتي، يضع ستالين نفسه على المكشوف بالتعارض مع ماركس آخذين بعين الاعتبار حقيقة أنه في ظل الظرف القائم آنذاك ما كان أحد ليتجرأ على إطلاق مثل هذا التصريح، إلا أنه يطرح سؤاله بصراحة تامة لا يرقى إليها الشك، «يقال بأن قانون القيمة هو قانون ثابت وصالح بلا شروط

(١٢) ستالين، قضايا الاقتصاد الاشتراكي، موسكو ١٩٥٢.

لكـل فترة من فـترات التطور التـاريخي، وأنه وإن فقـد صلاحيتـه في الطور الثاني من المجتمع الشيوعي باعتباره منظماً لعلاقات التبادل فإنه يبقى صالحاً لهذا الطور من التطور كمنظم للعـلاقة بـين مختلف فروع الإنتـاج، أو كمنظم لتـوزيع العمـل بين فـروع الإنتاج. وهـذا خطأ فادح، فالقيمـة، كما هـو الحال مـع قانـون القيمة هي مقـولة تـاريخية يتعلق وجـودها بـوجود الإنتـاج السلعي. وباختفـاء الإنتـاج السلعي تختفي القيمـة بدورهـا وتختفي معها أشكـال القمية، بـالإضـافـة إلى قانون القيمة»[١٣].

وقد استشهدنا بهذه الفقرة، وبهذا القدر من التفصيل لكي نجعـل الفرق بين مفهومي ماركس وستالين ظاهراً. إذ يتحدث ماركس، وفي مـوضع لا يتعـذر على أحـد بلوغه، في بـداية الجـزء الأول من كتاب رأس المال تماماً عن الأشكال المختلفة التي يتجلى فيهـا قانـون القيمة، فيذكر حالات روبنسون كـروزو، العصور الـوسطى، عـائلة فلاحيـة مكتفية ذاتياً وأخيراً في الاشتراكية ذاتها. «فوقت العمل ـ وقت العمل الضروري اجتـماعيـاً (لأي زمـان)، والتجسيـد الاقتصــادي المبـاشر للقيمة ـ لديـه هنا وظيفـة مزدوجـة. إن تقسيمه وفق خـطة اجتماعيـة محددة يبقي على التناسب المطلوب بـين مختلف أنواع العمـل الواجب تأديتها ومختلف متطلبات المجتمع». من جهة أخرى يضيف ماركس: «نجد أن وقت العمل يخدم كمعيار لجزء العمل الجـماعي الذي يبـذله كـل فـرد، ويخـدم بـالتـالي أيضـاً كمعيـار لحصتـه من جـزء الإنتـاج الاجتماعي المقرر لـلاستهلاك الفردي»[١٤]. بكلمات أخرى، إن كـامل

---

(١٣) نفس المصدر.

(١٤) ك. ماركس، رأس المال، الجزء الأول، موسكو ١٩٥٤، ص ٧٩.

حصة الفرد المنتج من الإنتاج الإجمالي تخضع لقانون القيمة وليست بعض البضائع التي تفيد الاستهلاك الفردي كما يدعي ستالين. وهذا شيء يختلف اختلافاً جوهرياً في معناه.

يضيف ماركس قائلاً: بأن القضية المذكورة لا تعدو كونها أكثر من مثال، ثم يعدد خصائص الاقتصاد الاشتراكي حيث «أن حصة كل فرد منتج من وسائل العيش يقررها وقت عمله»[١٥].

وبما أن ستالين يكتب عن هذا الطور من الشيوعية أيضاً ـ وهو بالطبع، وكما لاحظنا، لا يعتبر الشيوعية الحقيقية بذلك المستقبل البعيد جداً عن الاشتراكية الحالية ـ في مجرى تحليله لفترة التطور التاريخية نفسها، نجد أن الطبيعة المتعارضة لوجهات نظرهما تتبدى واضحة للعيان. إذ لا يخفى على أحد أن قانون القيمة حسب ماركس ليس وظيفة للإنتاج السلعي، وإذا ما كان ستالين يصر على هذا المفهوم، فإن ذلك ليس مجرد زلة لسان، وإنما ينطوي على غرض دعائي يبغي من ورائه أن يدبج فيه طريقاً يقود إلى الاشتراكية يختلف عن الماركسية بنقاط حاسمة، وكأنه لا يفعل أكثر من أن يبسط تعاليم ماركس المفسرة بكل أمانة. وساعده ذلك كما سبق أن رأينا على تمرير خدعته التي يصف فيها مقولات اعتبرها ماركس سارية المفعول لكل نمط من أنماط الإنتاج، كما لو أنها مجرد ظواهر تاريخية ترتبط بالرأسمالية ولا تصلح أساساً للاشتراكية. والغرض من وراء ذلك كله هو إظهار أساليب التلاعب الستالينية بالاشتراكية بمظهر الإنجاز الحقيقي للماركسية نظرياً وعملياً. ويتضمن هذا أيضاً ـ وهذا يقودنا خطوة أخرى أقرب على طريق كشف الترابط بين منظور ستالين للماركسية

(١٥) نفس المصدر، ص ٧٩.

وقضية منع، بل تصفية الديمقراطية الاشتراكية ـ الطريقة التي يؤول بها في ذات الكتاب تعبير ماركس عن العمل الإضافي قائلاً «أفكر من بين أشياء أخرى في مفاهيم أخرى مثل الإنتاج «الضروري» والإنتاج «الإضافي» والعمل «الضروري» والعمل «الإضافي» فقد كان ماركس محقاً تماماً عندما ربط إطلاق هذه المقولات بالإنتاج الرأسمالي. إذ أنها لم تعد تعني شيئاً بعد عملية تشريك وسائل الإنتاج. ولا يقل غرابة اليوم أن يجري الحديث عن العمل «الضروري» و«الفائض» كما لو أن عمل العمال، في حالتنا، والذي يوفرونه للمجتمع لأجل توسيع الإنتاج وتطوير التعليم والصحة وتنظيم الدفاع... إلخ ليس ضرورياً بنفس المستوى للطبقة العاملة الموجودة في السلطة الآن باعتباره عملاً مكرساً لتغطية الحاجات الشخصية للعامل وعائلته»[١٦].

والذي لا بد أن نقوله بالضد من هذا هو أن الفرق بين عمل العامل الضروري اجتماعياً لإعادة الإنتاج والعمل (العمل الإضافي) المبذول من قبله في غير ذلك هو أبعد بكثير عن كونه خاصية من خصائص الرأسمالية فقط ولكنه على العموم عامل اقتصادي فائق الأهمية، بل وحاسم في تطور إعادة الإنتاج الاقتصادي منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى الشيوعية. ويكفي أن أذكّر هنا بحقيقة أن الأساس الاقتصاذي للعبودية ـ والتي ربما تعتبر متقدمة بالمقارنة مع الفترات السالفة لها، حيث يسود القتل وحتى التهام العدو الأسير ـ يعتمد بالتحديد على قدرة العبد اعتيادياً على تأدية عمل أكبر من مجرد العمل الضروري لإعادة الإنتاج ذاته. وكان ماركس يرى أنه لو نظرنا إلى العبودية مباشرة ـ لتمييزها عن القنانة والعمل المأجور ـ لوجدنا أن

---

(١٦) ستالين، المصدر السابق.

العمل الضروري لإنتاج الذات يختفي ظاهرياً، كما يختفي ظاهرياً أيضاً العمل الإضافي المبذول ما وراء ذلك في العمل المأجور في الرأسمالية، ورغم أن هذا المظهر ضروري، إلا أنه ليس مجرد مظهر على الإطلاق. فكل التشكيلات الاقتصادية الثلاث كانت ترتكز أساساً على استحواذ الطبقة المستغِلة على العمل الإضافي. وبالرغم من أن هذا الاستيلاء قد اتخذ إشكالاً عديدة شديدة التنوع في مجرى التاريخ تتباين بين العنف المباشر الصريح والإكراه الاقتصادي، فإن الحقيقة الاقتصادية الأساسية الكامنة في هذا التطور تتجسد في النقصان المستمر في ميل العمل الضروري اجتماعياً لإعادة إنتاج وجود الفرد وميل العمل الإضافي الخاضع مباشرة للاستغلال للازدياد، مع أنه يبقى رغم كل ذلك ـ ومن خلال مختلف الوساطات في مختلف التشكيلات ـ في خدمة الهدف الاجتماعي العام في تطوير الوجود الشخصي إلى مستوى أرقى. وهذا الترابط بالنسبة لماركس هو قانون لا يتغير من قوانين التقدم الاقتصادي الاجتماعي. إن تشريك وسائل الإنتاج تضمن استحالة قيام الفرد بالاستحواذ على القيمة الإضافية لملكيته الشخصية، لكنها لا تلغي هذه البنية الأساسية في إعادة الإنتاج الاقتصادي. إنها تُدْخِلُ، وبشكل جذري، أشكالاً جديدة من الوسائط التي تفتح آفاق إمكانية استخدام العمل الفائض بطريقة اجتماعية تقدمية. ويصف ماركس الجوهر الاقتصادي ـ الحضاري لهذه العملية في حالة قوى الإنتاج الرفيعة المستوى كالآتي: «التطور الحر لشخصية الفرد، ليس عن طريق تقليص وقت العمل الضروري كي يتشبث العمل الإضافي، وإنما بالأحرى التقليص العام للعمل الضروري في المجتمع إلى أقل ما يمكن وبالشكل الذي يجعله يستجيب حينها لتطوير الفرد عملياً، وفنياً. . . إلخ في الزمن ووسائل

الإنتاج التي تخلق للجميع»[١٧]. ويدحض في كراسه (نقد برنامج غوتـه) وجهة نظر لاسال المبتذلة التي لا تعني الاشتراكية فيها بـالنسبة للعـامل غير قدرته على استحصال «عوائد كاملة عن عمله» ويؤكـد باديء ذي بـدء على ضرورة أن يغـطي العمـل الإضـافي قبـل كـل شيء الكلفـة الضروريـة لتأمين الإنتاج ذاتـه وتأمـين تطوره الـلاحق، وأن يغـطي بالإضافة إلى ذلك تكاليف الإدارة اللااقتصادية للمجتمـع والحاجـات العامة للمجتمع (المدارس، معاهد الصحة... إلخ، ومـاركس محق إذ يؤكـد بأن دعم هـذه النواحي في الاشـتراكية سيتفـوق عنـه في أيـة مرحلة أخرى مضت). وينطبق الشيء ذاته على الاعتمادات المخصصة لغير القادرين على العمل[١٨]. وهـذه الضرورات، حسب ماركس، تقـرر في الاشتراكية الحـدود الاقتصاديـة للاستهـلاك الفردي وحـدود إعادة إنتـاج الفرد ـ الـذات، للعمال. لا يفعـل ستالـين أكـثر من أن يقلب تفسير لاسال البالغ الزيف رأساً على عقب لكي يصبح في مقدوره أن يصرح بأن مقولة العمل الفائض ينعدم وجودها في الاشـتراكية. وقـد سبق لنا وأن استشهدنا بمقولاتـه. وكما رأينـا فإن لاسـال يعلل النفس بالوهم القائل بأن كامل منتوج العمـل في الاشتراكيـة ينتقل إلى مجـال إعادة إنتاج الفرد ـ الذات العاملة مباشرة، بينـما يتعامـل ستالـين على النحو نفسه مع العناصر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإعادة إنتاج الذات. كلاهما يزور الحقيقة الاقتصادية الأساسية الكامنـة وراء إعادة إنتاج الذات اجتماعياً. وهما يفعلان ذلك بأسلوبين متعارضين تمامـاً، لكن هذا التعارض مبني في كلا الحالتـين على أسـاس تجاهـل منهجي للوسـائط الاقتصاديـة والاجتماعيـة الحقيقية.

(١٧) كارل ماركس، مخطوطات ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨.

(١٨) ماركس وإنجلز نقد برامج غوته وإرفورت.

لمزيد من التبسيط، نأخذ على سبيل المثال مسألة التعليم المدرسي. فهو لا ينضوي مباشرة في عملية إعادة الإنتاج الذاتي. فمنذ فترة وجيزة فقط بدأت الرأسمالية تشعر بالحاجة إليه وتفرضه على الطبقة العاملة فقط لأغراض وضرورات إنتاجية. حيث أن بعض الأعمال لا يمكن أن يقوم بها أميُّون. وإذا كانت الاشتراكية تطرح هذه المسألة على جدول الأعمال بحدةٍ لم تعرفها المجتمعات الطبقية السابقة فإنها لا تنوي ولا تستطيع مع ذلك أن تلغي حقيقة أن هذه العملية لا تتحقق إلا من خلال الاقتصاد. وفي مواجهة الرأسمالية تدخل الاشتراكية شيئاً جديداً نوعياً لأنها تطرح التعليم ـ الواسطة بوصفها مسألة تحددها الايديولوجيا، وعلى العمال أن يجدوا حلاً لها بنشاطهم الذاتي. ونذكر هنا أن لينين عندما وضع السياسة الاقتصادية الجديدة وضع أيضاً على جدول الأعمال محو الأمية كمسألة سياسية إيديولوجية مركزية

ومن المناسب في هذا السياق أن نؤوِّل تعبير الإيديولوجيا وفق معنىً ماركسيٍّ دقيق. في مقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» تتحدد الأشكال الإيديرلوجيه بصفتها وسيطاً اجتماعياً «يعي الناس عبره الإشكالية الاجتماعية ويقودونها حتى النهاية»(١٩). الثنائية المتفارقة والجدلية الداخلية لهذا التعريف تظهر مباشرة للعيان. فالإشكاليات الواجب تصفيتها تنبع من المشروعية الواجبة موضوعياً والتي تنتج التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية فإن كل إيديولوجية هي عبارة عن مجموع الوسائل التي يستطيع الناس بواسطتها أن يعقلوا الإشكاليات الوليدة بهذه الصورة

(١٩) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي.

وأن يدفعوها عمليا إلى الذروة. وبالنتيجة فمحو الأمية كان بنظر لينين مشكلة تجد أصلها الموضوعي في الوضع الاقتصادي لروسيا وتجد حلها الإيديولوجي عندما تصبح موضوع ممارستهم الاجتماعية المشتركة والواعية. لأنها تتعلق أولاً بوعي العمال ونشاطهم. وهكذا ما أن تنكسر سيطرة الطبقة المستثمرة، بفضل جتمعة كل وسائل الإنتاج، حتى تنفتح الطريق أمام الشعب العامل ليحل كل مشاكل حياته اليومية بصورة مستقلة. وعودة إلى مثالنا الأول ـ التعليم ـ نرى أنه يمكن أن ينتقل من مستوى البناء الفوقي الناتج أوتوماتيكياً عن التطور الاقتصادي إلى وضع عامل توسيع وتعميق لحياة كل إنسان الخاصة. ويصبح بذلك قوة اجتماعية يخلقها الإنسان من أجل ذاته. قوة تسمح، بحقيقتها الاجتماعية، بأن يخلق الإنسان ويتملك ما يسميه ماركس «الكمالي غير المفيد» بهدف اكتمال بنيته الذاتية وتفتحه الخاص.

وبالطبع هنا أيضاً يبدو العامل الاجتماعي عاملاً محدداً في نهاية المطاف. فمستوى تطور الإنتاج، كشرط لتقليص العمل الضروري الهادف إلى إعادة الإنتاج الذاتي، وكذلك الصراع الايديولوجي الجاري من أجل تحديد اتساع ومحتوى «الكمالي غير المفيد» هما ظاهرتان اجتماعيتان موضوعيتان. ولا بد أن تكون نتيجتهما اجتماعية بالدرجة الأولى. مع ذلك، هذه النتائج الاجتماعية لا يمكن بلوغها إلا إذا كان بزوغها، الناتج عن النشاط الاجتماعي للناس، يطور ويغني ويعمّق تفتح ذاتيّاتهم. وهنا تلتقي جملة هذه المسائل بموضوعة إشاعة الديمقراطية، أو دمقرطة المجتمع. أشرنا سابقاً إلى قول ماركس بأن «مملكة الحرية» تعني تطور القوى الإنسانية بما هي غاية نهائية خاصة.

وهذا يوجب نوعاً من الممارسة الاجتماعية التي تتجاوز الاقتصادي (أي مملكة الضرورة التي تظل قاعدة ضرورية). وهذا ما نجده في «نقد برنامج غوته» مصاغاً كما يلي: «لن يكون العمل وسيلة للحياة وحسب بل سيصبح هو ذاته الضرورة الحياتية الأولى»[٢٠].

هل تقود هذه التعبيرات التي تحدد كلها موضوعاً واحداً إلى طوباوية ما؟ كثيرون يعتبرون الأمر كذلك. وقد يكون الأمر كذلك فعلاً طالما أننا نضع مباشرة هذه الوضعية مع الوضعية القائمة حالياً بصورة متقابلة أو طالما اننا نتخيل إمكانية نقل الأولى إلى الثانية في أية لحظة. لكن الأمر يختلف تماماً عندما نعتبر هذه «الوضعيات»، الموضوعة على شكل قطبين متقابلين بأنها عملية اجتماعية يحركها الناس. مع لينين أصبح قابلاً للإدراك أن ما نسميه الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية البروليتارية هي تحديداً هذه العملية الفعلية التي تصل الأولى بالثانية في مجرى تطور النوع البشري. وهكذا تظهر الاشتراكية، أي المرحلة الأولى من الشيوعية، بوصفها تشكيلة خاصة لا يستطيع اقتصادها واجتماعها أن يتفتحا بصورة مناسبة إلا إذا كانت البنى والمؤسسات الاجتماعية تعمل، وفق جوهرها ذاته، كنتائج لنشاط إنساني واعٍ لذاته ولحقيقته الاجتماعية.

الطبيعة الاجتماعية للإنسان هي منذ البدء ملازمة لكينونته الإنسانية. في المجتمعات الطبقية وحدها أصبحت هذه الطبيعة حقيقة موضوعية مغايرة لأنها اصطدمت بعملية تدخيل Interiorisation متصاعدة. والديمقراطية الاشتراكية تبني على الإنسان الفعلي، الفاعل كما يفترض به أن يفعل في ممارسته اليومية الخاصة. لذلك فهي

(٢٠) نفس المرجع.

تحـول، بالاتسـاق مع مستـوى تفتحها الخـارجي والداخـلي، النتائـج المحققة بصورة لا واعية (أي بوعي زائف) من قبـل الناس إلى نتـائج موضعة، مخلوقـة من أجل الإنسـان ذاته. وبفضـل هـذا التحـويـل يكتسب النشـاط الذاتي معنى واتسـاعاً يحـولان الإنسـان من «فـاعـل مع. . .» إلى مشارك لا غنى عنه ومساعد معترف به.

بالطبع يتحدد اتساع وكثافة ومحتوى واتجاه مثل هـذه الممارسـة، في كـل مرة، بمستـوى تـطور الـوضـع الاقتصـادي والاجتـماعي. ولهـذا السبب وجدت ثورة روسيا، غير التقليدية، نفسهـا في وضع صعب. فطالما ظل الهدف الرئيسي للممارسـة الثوريـة هو حمـاية وضـمان الثورة بقيت هذه الإشكالية مقنعة، بصورة عابرة، بحماس الجماهير الشعبيـة الهائجة. فمن مسائل الحياة اليومية الأقل شأناً إلى أكثر المسائل أهمية كانت الممارسة تقدم إجـابات تنتفض لهـا البروليتـاريا الـروسية حمـاساً وتثير إعجاب العالم أجمع. يكفي أن نتـذكر أصـداء مفاوضـات صلح برست ـ ليتوفسك.

هذه العفويـة التي لا تقاوم، ظاهريـاً، لدى الجـماهير كـانت تُنظم وتطور وتسدَّد نحو أهداف ثابتة من خلال حركـة السوفيـاتات. هـذه الحـركـة التي انبثقت عن كـومـونـة بـاريس عـام ١٨٧١ وعـادت إلى الظهور عفوياً وبشكـل آخر أبـان ثورة مـوسكو عـام ١٩٠٥ أصبحت سنـة ١٩١٧ وبعدهـا المركـز الجـديـد لتكثيف وانبثـاق الـديمقـراطيـة الاشـتراكية. وكـانت قوتهـا الاستثنائيـة تكمن في أنها «تلتقط» الناس حيث هم، في حيـاتهم اليـوميـة، في أمـاكن عملهم وفي بيـوتهم، وتنظمهم في الفعل المباشر ثم تقودهم، تـدريجياً أو بـالقطع، إلى تبني ممارسة ثورية في كل مسائل المجتمع الحاسمة. في المـرحلة الأخيرة من

تكوُّن السوفياتات كانت موضوعية العلاقة بين الحياة اليومية وإرادة الوصول إلى السلام مباشرةً ومستقيمة لدرجة أن عملية انتقال وتبدل عفوية كانت تجري بين ما يسمى بمسائل الحياة المعاشة اليومية وبين السياسة العليا. وكانت هذه العملية تجري بيسر وبساطة أكثر بكثير مما كان لها أن تجري في الأوقات «العادية».

كانت حركة السوفياتات تولد عفوياً، في كل مكان، وترتفع خطوة خطوة إلى مستوى أرقى من الوعي. وقد استخدمت المرحلة الستالينية خلاف لينين مع روزا لوكسمبورغ وشوهته لكي تعارض، على أساس هذا التشويه، الفعل الواعي للناس بحركتهم العفوية ولتقلل من القيمة الاجتماعية لهذه الأخيرة. في حين أن لينين، الذي جرت العادة أن يلجأ إلى سلطته من أجل تبرير التشوهات البيروقراطية، كان يرى في العفوية «شكلاً جَنينياً للوعي». وفي الواقع، كل ثورة كانت تبحث بصورة عفوية عن ذلك الشكل الذي سيصبح إطار الفعل الحقيقي للناس، والذي سيسمح بتحويل البيئة المحيطة وبتدخل أرفع مستوى من قبلهم. والمعرفة الأصيلة للحقيقة الموضوعية ولحقل ترقيِّها الفعلي تستطيع عندئذ أن تؤدي إلى ما يلي: ان يتكوّن، على قاعدة الحركات العفوية، حد أقصى من الإمكانيات الذاتية والموضوعية للتحول تدريجياً إلى وعي هادف، عندما يدرك الناس، في حياتهم اليومية، أن العلاقة بين المصالح المباشرة والمسائل العامة الكبرى التي تعنيهم هي علاقة فعلية وديناميكية. وما يميز الأوضاع الثورية عن اليومي العادي هو، بالتحديد، الاندفاع العفوي إلى الفعل قبل اتضاح هذه الروابط في الوعي عن طريق المعرفة. والوعي هنا لا يعني الحصول على معلومة ما وادراكها ذهنياً، بل هو عملية

التحويل الداخلي لها المحفزَّة بممارستها ذاتها. ولنسجل هنا ببساطة هذا الاستنتاج: استطاعت ثورة ١٩١٧ الروسية، بفضل شخصية لينين في قيادة الحزب الشيوعي، أن تجتاز الطريق العابر من اليومي إلى المسائل الحاسمة في المجتمع والدولة دون أن تفقد حكومة السوفياتات آنذاك، ولا لحظة واحدة، تجذرها في الحياة اليومية للشعب.

الحرب الأهلية الوحشية أبرزت بوضوح هذه الجوانب من حركة السوفياتات ورفعتها إلى مستوى نوعي أعلى. في حين كانت العوامل الاقتصادية الناجمة عن تخلف الامبراطورية الروسية تمارس بشكل خفي أثرها السلبي وتسهم في بروز التشوه البيروقراطي. وكان لينين يعي بحدة هذا الخطر عندما اطلق التحول نحو السياسة الاقتصادية الجديدة NEP، مبعداً بذلك نظرياً وعملياً الشيوعية الحربية. فقد كان يرى بوضوح أن الوحدة الثورية العفوية للشعب، وحدة العمال والفلاحين، التي شجعها وانماها الحزب بصورة واعية، ستدخل في منطقة من التزعزع تهدد بقطعها. وهنا كان يكمن الخطر الاجتماعي الرئيسي الذي سيؤدي إلى هيمنة البيروقراطية. آنذاك كانت العودة النقية والبسيطة إلى الاندفاعة التلقائية للسوفياتات في لحظة النهوض والتجمع الثوري قد أصبحت مستحيلة موضوعياً. وكان العمل الهادف إلى صيانة السلام وتطوير الديمقراطية الاشتراكية يطرح على الجماهير الكادحة مهمات جديدة نوعياً لا يكفي لحلها الحماس الثوري الأكثر صلابة وحدقاً. (كان لينين، في خطبه وكتاباته، يؤكد باستمرار على هذا الواقع في بداية مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة).

مجموع هذه المهمات، الصعبة والمعقدة بذاتها، بدا أكثر تعقيداً في

ظروف روسيا المتخلفة. ربما يقول قائل إن الفروقات هنا هي فروقات كمية صرفة: إذ من الضروري أن يعقب أيَّ حرب أهلية أو حرب أخرى، في أي بلد رأسمالي متطور، مرحلة إعادة بناء تكون المهمة المركزية لكل ممارسة اجتماعية خلالها هي مهمة البناء الاقتصادية واستعادة مستوى ما قبل الحرب. ولكن في روسيا السوفياتية كانت المهمة تقتضي بلوغ مستوى اقتصادي لم يُعرف من قبل ليكون قاعدة بناء شامل لمجتمع اشتراكي. والفرق كبير جداً بين توظيف قوى جيل معين لفترة محددة ـ حتى ولو لعشر سنوات ـ وبين تركيز جهود أجيال بكاملها لا لبناء الاشتراكية الأصيلة الموعودة، وإنما فقط لزرع بذورها الاقتصادية.

الخيار الفعلي بشأن تطوير الأسس الاقتصادية لم يكن خياراً بقدر ما كان أمراً مفروضاً. أما الخيار التاريخي فكان يتلخص في السؤال الآتي: هل يكفي حل هذه المشكلة الضرورية لإقامة بناء اجتماعي يسمح بإرساء أسس الديمقراطية الاشتراكية وفي أية حدود؟ لا أحد من خلفاء لينين طرح المشكلة بهذه الصيغة. بل ربما اكتفوا جميعاً بإثارة القضايا الاقتصادية الصرف التي تخولهم إتخاذ إجراءات مركزية دولتية، «من فوق». في حين أن لينين استمر، حتى آخر لحظة من قدرته على التأثير النظري والعملي، في وضع إشكالية الاجتماعي في قلب «ما العمل» لديه. وقد أشرنا سابقاً إلى أن ستالين لم يتميز عن المجموعة المذكورة في شيء يسمح باعتباره مكملاً للمناهج اللينينية.

أما في مسائل التكتيك، فإن تفوق ستالين على خصومه لم يكن ليغير شيئاً من جوهر المسألة المركزية المطروحة، ولا يلغي حقيقة أن الخيار اللينيني في الميدان الاجتماعي، الدولتي قد جرى التخلي عنه

تماماً. ونظراً لأن الدعاية في العقود اللاحقة لم تنفك تؤكد فكرة الوحدة بين ستالين ولينين في نفوس الشيوعيين، فإن إحدى المهمات الإيديولوجية الأكثر أهمية في المرحلة الانتقالية الراهنة تتبدى في هدم هذه الخرافة، التي بناها ستالين وجهازه بشكل منظم، من أجل فهم صادق للماركسية الأصيلة. حتى الآن لم يجر شيء تقريباً من هذا القبيل رغم الأهمية الفائقة ـ وربما بسبب الأهمية الفائقة ـ لهذه الموضوعة. فتحويل منهج لينين، ومن خلاله منهج ماركس، قد أفضى إلى وضعية معاكسة له تماماً، مع العناية القصوى، ظاهرياً، في استمرار التأكيد على متابعته والتواصل معه. وانتعاش المفاهيم المناقضة للماركسية حالياً ليس بالشيء الذي يمكن اهماله. على أن الأساس يبقى في أن تأويل ماركس، كما يتم في الدول الاشتراكية وفي صفوف الأحزاب الشيوعية قد شوه صورته وصورة لينين معاً. وهو أمر أصبح عائقاً فعّالاً أمام كل تفكير ذاتي، خاصة بعد أن طرحت الحياة مهمة ملحة، هي مهمة إعادة تقييم تاريخية للمرحلة الستالينية.

بالطبع، لا يمكن معالجة مهمة بهذا المستوى في هذه الخطوط العامة السريعة. ما نفعله الآن هو تقديم بعض المقترحات المنهجية التي قد تساعد الأبحاث المستقبلية الفعلية. فستالين بنى على مهل جهازاً إيديولوجياً شحنه بالاستشهادات والنصوص المأخوذة من ماركس وإنجلز ولينين، بعد أن جرى اختزالها وابتذالها. وللتدليل على ذلك يكفي أن نلقي نظرة على تعريفات الديالكتيك الواردة في الجزء الرابع من «تاريخ الحزب». فعلى عكس أبحاث لينين المعمقة والآخذة في التطور حول الديالكتيك تقدم لنا سنوات ١٩٣٠ ابتذالاً مبسطاً للماركسية اللينينية في هذا الموضوع. وطبيعي أن التكتيك

المحدد بطريقة مركزية لا يستطيع آن يفرض نفسه إلا إذا حلت الإثارة السهلة محل البحث العلمي وامعان الفكر وحتى محل الدعاية الراقية.

ولننظر، من ناحية ثانية، كيف يعرِّف ستالين النظرية نفسها، يقول في «دروس حول أسس اللينينية»: النظرية هي تجربة الحركة العمالية العالمية مأخوذة بصيغتها العامة». ويكفي أن نقارن هذا بما يقوله لينين في الماركسية، حيث يعتبر أن أهميتها تنبع بالتحديد من قدرتها على الاستفادة من كل الانجازات الهامة التي أرساها التطور الحضاري. وحتى عندما يتحدث عن الشروط الإنسانية الأولية «لاضمحلال الدولة» فهو إنما يتحدث عن ميل عام للتاريخ البشري، تستطيع الماركسية الأصيلة أن توظف نتائجه في خدمة تحرير الإنسان. ليس عبثاً إذاً أن تظهر نظرية تتجه إلى التخلي عن هذه الأهداف الكبرى في الممارسة، عندما غابت هذه الأهداف عن الممارسة في تلك الفترة المحددة، الخاصة، من تاريخ الثورة. وهذا هو الهدف الذي كان يتجه إليه ستالين في اعطائه الأولوية للتكتيك وفي ابتذاله العام للمنهج الماركسي ونتائجه. ولعل أفضل ما يفصح عن ذلك هي نظرية جدانوف الشهيرة حول طبيعة الفلسفة الهيلغية. فمن أجل فرض مفهوم لقيط للديالكتيك كان يجب إجراء قطع مع التأثير البنياني والمخصب للديالكتيك الهيغلي على الماركسية. ولتبرير هذا القطع جعل جدانوف فلسفة هيغل جواباً رجعياً على الثورة الفرنسية. هنا، على مستوى نظري صافٍ، تتجلى هذه السياسة الابتذالية في أوج صورتها: كان يجب إظهار الماركسية على صورة شيء «جديد كلياً»، شيء لا ممهد له ولا علاقة بينه وبين التطور السابق للتاريخ البشري.

عملية «إعادة التركيب» الستالينية للماركسية كانت من الضخامة

بحيث أن أول نقد لنشاط ستالين خلال المؤتمر العشرين كان محاولة لنزع القناع عنها واعتبارها زيفاً وضلالاً. وكان ذلك لحظة حاسمة في المؤتمر. أردت بهذا أن أشير إلى الموضوعة القائلة بأن الصراع الطبقي يزداد احتداماً خلال مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا. وكي يصبح هذا النقد الصحيح نقطة انطلاق لبناء منهج منتظم فعلاً كان لا بد أن يترافق نقض الموضوعة السالفة الذكر مع استدلالين منهجيين: الأول، أن هذه الموضوعة ليست، بذاتها، الأساس النظري الحقيقي للممارسة الستالينية بل هي التبرير النظري اللاحق لتلك الممارسة. فعندما قرر ستالين اللجؤ إلى التصفية الشاملة لخصومه ولكل «مشبوه»، عندئذ خرجت تلك النظرية إلى الوجود كدعم دعائي وتبريري للقرار التكتيكي.

ثانياً، لم يكن ذلك لدى ستالين حالة منعزلة، بل حالة معممة ومميزة. وتظهر هذه الصفات في النظريات التي ولدت نتيجة الميثاق الموقع بين ستالين وهتلر. والميثاق، بحد ذاته، ذو طبيعة سياسية وتكتيكية بحتة، وبالتالي يمكن تأويله على وجوه متعددة. (أنا شخصياً اعتبره ضربة سياسية مبررة تماماً من الناحية التكتيكية في تلك المرحلة). ما يهمنا في هذا البحث، وهو الأمر المعبر جداً، هو أن ستالين أرفق الميثاق بتحديدات نظرية حول طبيعة الحرب العالمية الثانية، وعلى الأخص تأكيده على طابعها الإمبريالي المشابه لطابع الحرب السابقة. وفق هذه النظرية كان على الشيوعيين الفرنسيين، مثلاً، أن يناضلوا أولاً ضد حكومتهم لا ضد هتلر. وفقط عندما خرق هتلر الميثاق وبدأ اجتياح الاتحاد السوفياتي تغيرت طبيعة الحرب بنظر ستالين وأصبحت معركة ضد الفاشية. كل الممارسة الستالينية

مـلأى بمثـل هـذه التـلاعبـات النـظريـة التي تـوحي بهـا ضرورات التكتيـك. لنأخـذ مثلاً آخـر: في النصف الثاني من العشرينـات شعر ستـالـين بضرورة فضـح أخصـامـه، لـدى أصغـر اختـلاف معهم، وتصويرهـم أعداء للثورة الاشتراكية. الأخـص اختراع «نـظرية» تقـول بأن الاختلافات الصغيرة في الرأي قد تخفي، بوصفها مناورات حاذقة يقـوم بها العـدو، خطراً إيـديولـوجياً هـائلاً. ووجـدت هذه الحـاجة التكتيكيـة لبوسهـا النظري الأكـثر اتساقـاً بالنسبـة للحـركـة العـمالية العالمية، عندما أعلن الاشتراكيون الديمقراطيـون توأمـاً للفاشيـة، أي عندما فُرض اعتبارُ الجناح اليساري من الاشتراكية الـديمقراطيـة بأنـه الحركة الايديولوجية الأشد خطراً داخـل الحركـة العماليـة. (نقد هـذا النهـج لم يفقد حتى اليـوم شيئاً من أهميتـه وراهنيته. لأنـه يبرز اليـوم تقريباً بنفس الوتيرة التي كان يظهر بها أيام ستالين).

من الممكن أن نستمـر طويـلاً في تعـداد الأمثلة. وجميعهـا تـظهـر بـوضوح البنيـة الداخليـة للنهج الستـاليني: دور النظريـة يتلخص في إثبات الانتماء الماركسي اللينيني لهذه الخطوة التكتيكية أو تلك. وبهـذه الطريقة لا تستطيع الإيـديولـوجيا إلاّ أن تتحـول إلى حقلٍ للتـلاعب وتفقد بذلك اتساعها الهائـل، التنوع المتنـاقض وعدم الانـتظام الذي كانت تمتلكه عند ماركس حين اعتبرها «دفعاً للإشكاليات الاقتصاديـة والاجتـماعيـة إلى الحـد الأقصى» ويتنـاسب التعـريف الستـاليني للإيديولوجيا مع ما ذكره أعلاه، حيث يقول: «البناء الفوقي هـو نتاج مـرحلة بعيش ويفعل خـلالها أسـاس اقتصادي مُعـطى. لذلـك تبدو حيـاة البناء الفـوقي قصيرة الأجـل فهي تُـزال أو تختفي مـع زوال أو اختفاء الأساس المعطى. التناقض مع ماركس يبدو موجعاً حتى من جهة

الأسلوب وحده. فماركس يعتبر أن اختفاء إيديولوجية ما هو عملية محددة اجتماعية، أي أنها عملية مستقلة. لدى ستالين نرى العكس فالإيديولوجية هي ببساطة أداة للنشاط الاجتماعي. وقد انكشف الميل الملازم لهذا النوع من التلاعب الستاليني بشكل خاص في قضية تفكيك بنية السوفياتات والدولة الاشتراكية. وقد حاولنا أن نثبت من قبل بأن إحدى الميزات الأساسية للتجديد الذي أطلقه نظام السوفياتات تكمن في القطع مع مثالية المجتمع البرجوازي في موضوع المواطنية فقد جعلت السوفياتات المواطن عنصراً فاعلاً في المسائل العامة للمجتمع عن طريق الممارسة الديمقراطية. وبذلك لم يعد هذا المواطن كائناً مثالياً منفصلاً عن الإنسان الحقيقي الذي يمثله في المجتمع البرجوازي الفرد المادي الأناني. المواطن الجديد يجب أن يكون إنساناً حريصاً على تحقيق اجتماعيته بالمشاركة مع الآخرين في القضايا اليومية المباشرة كما في شؤون الدولة العامة. والاندهاش الذي لاقته الثورة منذ سنواتها الأولى في العالم أجمع يستند أساساً إلى الصدى الهائل لهذه الحالة. ويكفي أن نشير إلى قصيدة بلوك «الاثنا عشر» لنرى إلى أي درجة كان الناس يشعرون بأن حياتهم يمكن أن تكتسب على هذه الأرض وفي هذا العالم معنى حقيقياً، وبأن أحلام خيرة المفكرين كانت تسير نحو التحقق. وأشرنا أيضاً إلى أن الحرب الأهلية التي دفعت الحماس الثوري إلى مستويات بطولية قد أفضت إلى مشاكل اقتصادية هائلة نابعة من الأصل غير التقليدي للاشتراكية في روسيا. والحلول التكتيكية التي واجه بها ستالين مشاكل المرحلة أدت إلى تدمير جذري وبطريقة بيروقراطية لكل الميول المؤهلة أن تحضر الديمقراطية الاشتراكية. هكذا توقف نظام السوفيات عملياً عن الوجود. أما الهيئات والأجهزة العليا في الدولة التي استمرت في تأمين

ديمقراطية شكلية فقد اتخذت، إذا استثنينا مبدأ الحزب الواحد صيغاً ومسارات جعلتها تقترب بصورة مذهلة من برلمانات الديمقراطية البرجوازية. الحلقات الدنيا من نظام السوفياتات اختزلت لتصبح هيئات إدارة محلية منتخبة بالطريقة ذاتها. هكذا اختفت جميع محاولات لينين الهادفة إلى توسيع ديمقراطية اشتراكية حقيقية. فمشاركة الناس في الحياة السياسية والاجتماعية لم تعد تمنح ممثليهم إلا نوعاً من مثالية جديدة «للمواطن». أكرر أنه من المستحيل عرض نظام الممارسة الستالينية بشكل كامل ومع كل افتراضاته ونتائجه النظرية. ومع ذلك اعتقد أن ما أشرنا إليه حتى الآن يفصح ببلاغة عن أمرٍ مهم هو كيف استطاعت هذه الممارسة أن تخنق كل محاولة، بما في ذلك جهود لينين التي ترمي إلى توسيع الديمقراطية الاشتراكية في جميع الاتجاهات.

وعلينا أن نركز على أن ما نحن بصدده هو الديمقراطية الاشتراكية وليست الاشتراكية بشكل عام. وعلينا أن ننتقد كذلك كل أولئك الذين اعتبروا أنفسهم خلفاء للينين لأنهم جميعاً ضيقوا هذه المسألة. ولكن يجب في الوقت نفسه أن نستنتج بأن ستالين الذي انفرد بالقيادة لعدة عقود بعد صراعات داخلية ضارية استطاع أن يحقق نتائج مهمة جداً في القضية الحاسمة في تطور الاشتراكية، أي بناء القاعدة الاقتصادية التي تسمح بتجاوز عاهة أصله «غير التقليدي». وارتفع الاتحاد السوفياتي في سنوات قليلة إلى مرتبة الدولة الصناعية الثانية في العالم وذلك دون أن يقدم أي تنازل في المسألة المركزية، مسألة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

في النقاشات الراهنة يوجد ميل للسكوت عن هذا الجانب المهم.

وهـذا أمر خـاطىء فحين نقـوم بنقـد عنيف للمـرحلة الستـالينيـة في جوانب مركزية منها يجب ألّا يغيـب عن بـالنا الانعكـاسات التـاريخية العـامة التي تـركها التـطور المتسق للأسس الاقتصـادية المـوضوعيـة. بـاستطاعتنـا أن نشير ـ كما فعلنا نحن في هـذا البحث ـ إلى مسؤولية ستـالين في نجـاح الهتلرية (مـوضوعـة التوأم الاشـتراكي الديمقـراطي للفاشية). ولكننـا نصل إلى حكم مغلوط إذا لم نستنتـج بموازاة ذلـك بأن العالم مدين للاتحـاد السوفيـاتي في سحق الامبراطـورية الهتلريـة. فميـونيخ ومـا تـرتـب عليهـا وكذلـك الطريقـة التي قـاد بها الضبـاط الفرنسيون الحرب أظهرت أن الدول الديمقراطية الرأسماليـة في أوروبا الغـربية لم تكن تـرغب ولا تستـطيـع أن تقـطع الـطريق جـديـاً عـلى طموحات هتلر في السيـطرة. فلم يجد هتلر إلا في الاتحـاد السـوفيـاتي الخصم القادر والعازم على سحقه كلياً مها كان ثمن التضحيات، ولا تقتصر إنجازات الاتحاد السوفياتي على هذا. وحسب في محاولاته ضمان وإنقاذ الحضارة. نفكر في هذا الصدد بالقنبلة النووية ونتائجها العسكرية والسياسية المحتملة. فمع استخدامها الأول ضد اليابان كـان واضحاً انـه لم يكن هناك من حـاجة للجـوء إليها لتهـزم اليابان. جاء استخدامها ليدشن سيطرة الإمبريالية الأميركية على العالم. بعض الأذكياء اكتشفوا ذلك دون أن يكونوا اشتراكيين: توماس مان، مثلاً، عبر عن هذا الرأي. الهدف الحقيقي للقنبلة لم يكن اليابان وإنما الاتحـاد السوفيـاتي. وعندمـا استطاع الاتحـاد السـوفيـاتي، بسرعـة لا تصدق أن ينتج قنبلته النووية ويخلق وضعية التوازن فإنما أوجد عـائقاً أسـاسياً أمـام انفجار حـرب عالميـة ثالثـة، وأفشـل مشـاريـع هيمنـة الإمبريالية الأميركية على العالم.

في هـذه المسائـل أيضـاً لا تشكـل شخصيـات القـادة، ومن بينهـا

ستالين، الأسباب النهائية لمجرى تطور الأحداث. فنشاطهم السياسي الفردي هو قبل أي شيء تجسيد للاتجاهات النابعة من بنية اقتصادية محددة. وإذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يلعب دور حامي السلام وان يشكل عقبة أمام مشاريع السيطرة الإمبريالية ـ وذلك على الرغم من أخطاء تكتيكية كثيرة تقع في مجموعة حالات ملموسة ـ فإنما يحصل ذلك لأن بنيته الاقتصادية، صناعته المتطورة وتنظيمه الاجتماعي الذي أزال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كلها، تفرض انتهاج سياسة ترمي إلى الحفاظ على السلام. في حين أن من يتابع تطور البلدان الإمبريالية يستدل ببساطة على أن القفزات التي أحرزتها الصناعة الثقيلة كانت مرتبطة بالحروب أو بعمليات التحضير لها. ولا يغير شيئاً من هذه الحقيقة كون الرأسمالية تنجح غالباً، عبر التلاعب بالرأي العام، في تعبئة الجماهير الواسعة، إيديولوجياً، وتجندها ضد مصالحها المباشرة بالذات. والقوى التي تسند هذه «اللوبي» المختلفة، هي، عادةً، من القوة بحيث تستطيع أن تفرض الحرب والاستمرار بها رغم تعدد المعارضة. هذه الفئات الاجتماعية، المستفيدة أو القابلة للاستفادة من نتائج الحرب الاقتصادية، لا وجود لها في الاتحاد السوفياتي منذ أن انتزعت وسائل الإنتاج من أيدي بعض الأفراد والجماعات التي كانت تملكها في السابق. والانقسام الذي تحدثه الحروب بين أوساط الشعب لا أساس له هنا. إذ لا يمكن أن تكون نتيجة أي حرب إلا سلبية على المجموع: انخفاض في مستوى المعيشة، في الحاضر أم بصورة محتملة، ناهيك عن النتائج السيئة الأخرى. هذه النتيجة الحاسمة والنابعة من الاقتصاد تخلق القاعدة المادية المؤاتية تلقائياً للسلام في كل مجتمع اشتراكي. وهنا أيضاً ليست المسألة مسألة نجاح أو فشل فردٍ في حالات خاصة. على العكس إنها

مسألة علاقات الإنتاج البنيوية الموضوعية النابعة من الإطار الاقتصادي والاجتماعي.

هكذا إذن، ومن زاوية اقتصادية بحتة، فإن البنية الاقتصادية الاشتراكية لا تنتج الأساس المادي لسياسة سلمية عامة وحسب وإنما تخلق في الوقت نفسه الشروط الملموسة التي تسمح لها أن تمارس بفاعلية، خاصة اثناء لحظات التنافس بين القوى في المرحلة الإمبريالية. ومن الطبيعي أن الشكل الإيديولوجي الملموس الذي تظهر من خلاله هذه التوجهات سيكون، في حال ولادته من تلاعبات بيروطراطية، عائقاً مهماً أمام الفعالية الثورية لمثل تلك السياسات على مستوى عالمي. فتحديد الإيديولوجيا بالتكتيك وحده يُسبغ على تلك السياسات، حتى عندما تكون صائبة بذاتها مظهراً يجعلها أسيرة مستوى واحد هو مستوى سياسة القوة. وهنا أيضاً يظهر بوضوح التناقض في الشكل والفعل مع المرحلة اللينينية. وعندما أيد لينين مصطفى كمال ومعركة التحرر الوطني التركية ضد هيمنة القوى الأمبريالية المنتصرة، فإنما كان ذلك واضحاً ومفهوماً للجميع: فلدى كل انتفاضة ضد تقسيم جديدٍ للعالم بين الإمبرياليين ستقف دولة العمال والفلاحين إلى جانب المعترضين دون أن يرتبط ذلك باختيار هؤلاء للنظام الاجتماعي المطلوب. والدعم هذا يستند نظرياً إلى مبادىء الاشتراكية ذاتها وإلى تحليلات ماركس ولينين لدور نضالات التحرر الوطني في التاريخ. أما ستالين فبحكم موقفه التكتيكي من كل المسائل الكبرى في التاريخ لم يكن بوسعه أن يحدد ملامح أخلاقية ومعنوية ثابتة وبديهية لسياسته حتى ضد هتلر. وعندما قام خلفاؤه بدعم الدول العربية مثلاً ضد إسرائيل وبرروا قرارهم هذا

إيديولـوجياً بـطريقة المعلم نفسهـا، فإنهم خلقـوا لدى العـرب بشعار الاشـتراكية حـالة من التشـوش الإيديـولوجي. فهـذا العمل، الـذي يملك موضوعيـاً أساسـاً معاديـاً للإمـبرياليـة، لم يستطع أن يـظهر إلا كنتيجة لسياسة دولة عظمى، نتيجةٍ منظمةٍ إيـديولـوجياً. سنعـود مرة أخرى إلى النتائج الإيديولوجية الهامة على المستوى العالمي النـابعة من مثل هذه التشوشات الحتمية، وإلى آثار ومفاعيل السياسة العالمية التي تقودها الدولة الاشتراكية (أي الاتحادالسوفياتي) منذ مرحلة ستالين.

- ٤ -

المؤتمر العشرون ونتائجه

حتى الآن كان جهدنا مركزاً على محاولة تقديم تفسير سريع لمجموعة المسائل النابعة مباشرة من إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ولم نأخذ في الاعتبار، عموماً، الطريقة التي تم بها هذا الإلغاء، في وقت أصبح معه هو القاعدة المحدَّدة للإنتاج. بالطبع، لا نستطيع هنا مواجهة إمكانية أن نعرض بطريقة علمية مجموع هذه المسائل. لذلك علينا الاكتفاء بلفت الانتباه إلى بعض القضايا الجوهرية في التطور الاقتصادي. وفي البدء علينا أن نميز - متفقين مع التحليل الفطن الذي قدمه فِرنتس يانوشي - مرحلتين كبيرتين من فترة السلطة الستالينية. الأولى هي مرحلة الثلاثينات، حيث أعيدت الحياة إلى الاقتصاد، والثانية هي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. بمعنى أنه استعيض عن الجدلية العفوية للتطور الاقتصادي باتجاه يهدف ليس إلى استعادة المستوى الإنتاجي لفترة ما قبل الأزمات والدمار وحسب، بل وللوصول إلى ذلك المستوى الذي كان مفترضاً لو لم تحصل هذه الأزمات ذاتها. والتراكم الذي حصل في تلك الظروف يتجاوز بوضوح أي تراكم شهدته وتيرة تطور طبيعية. هكذا جرى الحديث في جمهورية ألمانيا الفدرالية عن «أعجوبة اقتصادية». ومن المناسب أن نلاحظ - أيضاً حسب خط

تفكير يانوسي ـ أن الاقتصاد الممركز والموجه، في حالات الترميم الاقتصادي المشابهة، يمتلك أفضليات كبيرة بالمقارنة مع منافسه الرأسمالي. والسبب الأساسي يعود إلى عدم اضطرار هذا الاقتصاد لاحتساب الربحية المحققة في كل توظيف. فالاقتصاد الموجه يحقق هذه الربحية على أساس تراتبية قصوى للمجتمع كله. ومع ذلك سيظهر أن الإدارة الاقتصادية على النمط الستاليني عاجزة عن التقدم إلى مستوى المعرفة الماركسية للشروط الحقيقية وللقوى الديناميكية الفعلية للتطور الاقتصادي، حتى ولو كانت ظواهر ناتجة من صميم الممارسة الاقتصادية لهذا التطور ذاته.

هكذا ولدت نظرية الوتيرة الأسرع لتطور الاقتصاد الموجه الاشتراكي. وبالنتيجة كان أي تأخر ناجم عن أسباب اقتصادية موضوعية يؤدي إلى مصاعب داخلية وفوضى، هذا إذا لم يؤد إلى انفجار موجة من القمع. ومع ذلك لا بد من الاستنتاج بأن هذه المرحلة من «اللحاق بالبدايات غير الكلاسيكية»، التي غالباً ما كانت توصف في سنوات ١٩٢٠ «بالتراكم البدائي»، كانت تقترب فعلاً من نهايتها. وبالمناسبة فإن ما جرى هنا لا يقارب إلا بالاسم عملية «التراكم البدائي» التي وصفها ماركس ووضع قوانينها. وإذا كنا نعود اليوم إلى تحديدات ماركس، فذلك من أجل إلقاء الضوء على الفرق الجوهري، بل حتى التعارض القائم بين الحالتين. ففي فترة تكوُّن الرأسمالية، كان الحديث يجري عن مرحلة كاملة تميزت باللجوء إلى أكثر الوسائل وحشية في سبيل تحقيق توزيع جديد للسكان يتناسب مع قطاعات الإنتاج المختلفة ومع احتياجات الرأسمالية. ولم يصبح الإنتاج الرأسمالي النظام الاقتصادي المسيطر في هذه التشكيلة إلا بعد

أن انجزت عملية الزعزعة الاجتماعية الوحشية تلك. ولا يمكن إلا من هذه اللحظة أن يبدأ الإنتاج وإعادة الإنتاج بشكل عادي. ومنذ الآن «يمكن أن يُترك العامل لقوانين الإنتاج الطبيعية»[1]. ولا ضرورة على الإطلاق للقيام بتحليل تفصيلي من أجل أن نستنتج أن ما يسمى، «بالتراكم البدائي»، في الاشتراكية، هو شيء مختلف تماماً، حتى في جوهره ذاته.

ولنتذكر فقط مسألة رئيسية أثرناها على عجل. وهي أن الأمر هنا يتعلق بتكوُّن الرأسمالية في صورتها الكلاسيكية، وهو ما وصف ماركس تاريخيته وقوانينه انطلاقاً من التطور الاقتصادي لإنكلترا. ومن الواضح، إذن، أن مرحلة الانتقال التاريخي، في بلد عالي التصنيع وعلى عتبة الاشتراكية، لا تؤخذ بالاعتبار، أو تؤخذ بصورة متدنية. أما في حالة روسيا فقد كان ضرورياً أن يجري الانتقال من حالة التأخر الاقتصادي، حتى ولو كان رأسمالياً بطبيعته، إلى مستوى أعلى مؤهلٍ لأن يشكل قاعدة» لبناء نظام اقتصادي اشتراكي الطابع. من هذا المنطلق يكتسب العنف، الذي لا يمكن إنكار دوره الأساسي، وظيفة مختلفة في الجوهر. فالعنف هو غالباً أداة تدمير علاقات إنتاج متخلِّفة (ولادة الكولخوزات)، إلا أن هدفه الرئيسي هو أن يُحدث الشروط الكمية والنوعية لإنتاج عالي التطور من أجل خلق الأسس الموضوعية لانطلاقة الاشتراكية فعلياً. وإذا كان كل لجوء إلى العنف في هذه المرحلة، على العكس مما هو أثناء تكوُّن الرأسمالية، مفروض من قبل ضرورات اقتصادية بحتة، فيجب أيضاً، وعلى العكس من الرأسمالية كذلك، أن تتثبت المعالم الخاصة بالاشتراكية، بكل قوانينها

(١) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الأول.

الاجتماعية، ما أن تنجز هذه المرحلة الأولية وما أن تفقد معالم الاشتراكية طابعها الاقتصادي الصرف. وإذا كانت عملية إعادة الإنتاج هي عملية عفوية في الرأسمالية، فالاشتراكية تضع القيادة الواعية أمام مهمات جديدة ومعقدة.

أشرنا سابقاً ـ من أجل أن نفهم جيداً الميزات الاشتراكية الخاصة في هذه المرحلة الانتقالية ـ إلى بعض اللحظات التي عبّر فيها هذا التناقض عن نفسه بصورة جلية. والآن نضيف لحظة جديدة على قدر كبير من الأهمية. ما اعتدنا أن نسميه «ثقافة»، حتى في الرأسمالية العالية التطور، ليس في الحقيقة إلا نتاجاً ثانوياً للتوسع الذاتي للاقتصاد. وعليه أن يقدم، دائماً وبالضرورة، أشكالاً من اللامساواة المرتبطة بوتيرة هذا التوسع. وهذا يظهر، في جزء منه، على شكل تأخر التأهيل التقني عن المتطلبات الموضوعية للإنتاج (وهو أمر تبدّى مرات عديدة في السنوات الأخيرة)، ويظهر، في جزء آخر، في واقع أن بعض الظواهر الثقافية أصبحت حقل مضاربة وتوظيف للرأسمال الكبير، وتخضع بالتالي للتلاعبات المنسجمة مع مزاجه ورغباته. وهذا يبدو في السينما والفنون التشكيلية بشكل خاص. وهنا يصل إلى الذروة الاتجاه الذي يريد أن يجعل من الثقافة سلعة بسيطة في دورة البضائع. وهذا ما استنتجه بلزاك وبعده ماركس، «في بيان الحزب الشيوعي». على العكس من ذلك تمسكت عملية التراكم البدائي في الاشتراكية، بصورة عامة، وحتى في نطاق الشكل الذي أضفته الستالينية عليها، بمبدأ الارتقاء الاجتماعي للثقافة (الذي لا تفرضه الخيارات الاقتصادية وحدها).

ويكفي أن نذكر هنا وقائع مهمة مثل إعطاء الفئات الاجتماعية

ذات الـدخل المتـدني والمستوى الثقـافي المنخفض فرص الـوصول إلى درجة عالية من التأهيل، أو أن نشير إلى الإنتاج العلمي والفني الرفيع المستـوى. وهكذا، حتى إذا كـانت ميول التـطور تقـدم العـديـد من الإشكاليات، فإنها تبين بوضوح الاختـلاف البارز الـذي يميز عمليتي «التراكم البدائي»، وتمنع، في الجوهر، أي مقارنة بينهما.

الجانب الوحيد، والشكلي جداً إذا ما نظر إليه من زاوية اجتماعية، الذي يسمح بمقـارنة ما، هو أنّ الحـالتين تقـدمان عمليـة انتقال غنيـة بالاستثناءات، ومنسلخـة عن المجرى الـطبيعي المفترض أن ينبـع من الشرعية الخاصة بهذه التشكيلة. ومع ذلك، هنا بالتحديد يـظهر كـل ما يفرقهما بمنتهى الوضـوح. فنتيجةُ الانتقـال إلى التشكيلة الرأسمالية تُـدخل السيـطرة المطلقـة للاقتصـاد الـرأسـمالي، الاقتصـاد الصرف، الأصيل، كما رأينا أثناء استشهـادنا بمـاركس. في حين أن الاشـتراكية تتميـز عن كل التشكيـلات الأخرى السـابقـة في القضيـة الآتيـة: في السابق كان التطور الاقتصادي الصرف يخلق شروط المراحل الأعـلى، وحتى التشكيلات اللاحقـة، بنوع من الاوتـوماتيكيـة الداخليـة (حتى أنواع البشر الضروريين لتأمين سيطرة النظام هم نتاج عفوي للجدلية الـداخليـة لـلاقتصـاد). إلا أن هـذا لا يصلح بتـاتـاً لـلانتقـال من الاشتراكية إلى المرحلة الأرقى في التطور، أي الشيوعية. أشرنا سابقـاً إلى الأوهـام التي جعلت ستالـين وكذلـك خروتشـوف يتصوران أن التشكيلة هي بنـاء متجانس، يتحـرك بـديـنـاميكيـة واحـدة للتـطور. وأشرنا أيضاً إلى بعض الملاحظات الهامة التي نجدها لـدى ماركس في مجمـل هذه المسـائل. وإذا كـان ماركس قـد اعتبر الاقتصـاد («مملكة الضرورة») في الشيوعية («مملكـة الحريـة») هو القـاعدة الضروريـة،

الأمر الذي ينفي أيّ طوباوية، فهو يحدد، في الوقت نفسه، كون «مملكة الحرية» تنبني «ما بعد» «مملكة الضرورة». «تطور القوى الإنسانية بصفته هدفاً بذاته» لا يمكن اعتباره بأي شكل نتاجاً ميكانيكياً، عفوياً، حتى في أعقد صوره، للتطور الاقتصادي. وحيث يعدِّد ماركس الشروط الاقتصادية لقاعدةٍ تتشكل بهذه الطريقة، يبقى، بالتأكيد، في داخل هذه البنية المركبة عنصر مرتبط، بشكل وثيق، بالممارسة الاقتصادية للناس. ولكنه عنصر لا يمكن أن ينبع، بحكم طبيعته العميقة، من الجدلية الفائضة، العفوية، للتطور الاقتصادي. ونود أن نقول إن الناس، في هذا الطور من «مملكة الحرية»، يقومون بأعمالهم في الشروط الأكثر جدارة وتناسباً مع طبيعتهم الإنسانية[٢]. بهذه الطريقة يثير ماركس، بحق، وبمعرفة رائعة لمجمل التحديدات الإنسانية للعمل، مسألة مركزية في تطور العمل نفسه. وإذا أردنا معالجة هذا الموضوع معالجة صحيحة علينا ألا نكتفي، طبعاً، ولا أن نجهد أنفسنا في جوانبه الخارجية. وحتى من دون أن نحاول رسم السيرورة الذاهبة من وضع الأداة الناطقة التي كانها العبد إلى العامل الذي يضع بنفسه قيمة قوة عمله في إطار حرية السوق. من الواضح أنه كلما ارتقت الأشكال الاقتصادية التي يحققها هذا العمل كلما غدا من الضروري أن يؤخَذ في الاعتبار الناس الذين يقومون به. وهذا حتى في داخل المجتمعات الطبقية. أما اختصار وقت العمل الضروري اجتماعياً، أو إيجاد شروط سليمة للعمل (وهو ما بدأ يتطور في البلدان الرأسمالية)، أو اختبارات التطبيق العملي لعلم نفس العمل إلخ... كل هذا لا يمت إلى

(٢) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الأول.

القضية بصلة، الأمر هنا لا يتعدى كونه وسيلة لزيادة مردودية العمل عن طريق زيادة إنتاجيته. التفكير الاقتصادي هو الأساس إذاً في المسألة. وهو يُصاغ على النحو التالي: على الإسان العامل أن يتكيف مع ضرورات اللحظة. ولأن المستوى المنخفض للتطور الاقتصادي لا يسمح بفرض هذا التكيف إلا بوسائل وطرق بدائية وعنيفة... لهذا السبب يجري تقييم بعض الإجراءات الذاهبة في هذا الاتجاه تقييماً سلبياً من الناحية الاجتماعية. فالمقصود في نهاية المطاف، تماماً مثلما كان خلال مراحل التطور السابقة، مع فارقِ تغيُّر الوسائل، تكييف العامل لشروط الإنتاج. وهي شروط تفرضها عليه الحسابات الاقتصادية. وما أراد ماركس قوله هو نقيض ذلك تماماً. لأن الأمر عنده يتعلق بتكييف الإنتاج للشروط الأكثر جدارة وانسجاماً مع الطبيعة الإنسانية. ومثل هذا الهدف يقتضي، لكي يتحقق، ممارسةً تتجاوز، بداهةً المبادىء الاقتصادية كلها. ولا يغير شيئاً من هذه البداهة كونُ تحقيق التكيف المنشود يفترض مسبقاً وجود اقتصاد عالي التطور (بمثابة قاعدة، حسب تعبير ماركس).

في «نقد برنامج غوته» يعالج ماركس هذه المسألة ذاتها، من منطلق مختلف قليلاً. فهو عندما يتحدث هنا عن شروط الشيوعية («من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته»)، يقدم وضعاً مركزياً يبدو وكأنه يشكل طبيعة الانعطاف البادىء في حياة المجتمع والناس. فالعمل عندئذ «يكف عن كونه وسيلة للحياة ليصبح بذاته الضرورة الحياتية الأولى». وهنا أيضاً نحن إزاء تجاوز للأفق الاقتصادي. وفي هذا الشأن علينا أن نزيح جانباً كل محاولة لإقامة التماثل بين هذا الوضع المستقبلي وبين شروط ومكافآت ورفاهية العمل التي لا تقام أصلاً إلا من أجل زيادة الإنتاج. فهذه، كما أشرنا، ليست إلا تكييفاً، متقناً

ومفيداً، للناس على عملية تتحدد أساساً وفي الجوهر، رغم الاختلافات التفصيلية، بالاقتصاد. وهنا أيضاً المسألة ليست طوباوية. فبشأن هذه الحالة الإنسانية كان فورييه يعتقد، بالحدس، أنه بمجرد أن تتحقق الاشتراكية ستواجه مهمة تحويل العمل إلى نوع من اللعب. ولا شك أن هذا الحلم قد مارس تأثيراً ما على ماركس الشاب، إلا أن اكتشاف للقوانين الاقتصادية جعله يعارض مفاهيم فورييه ويصفها بأنها رؤى وهمية «وساذجة جداً»[٣]. وسيدقق ماركس فكره، منذ ذلك الحين، في جوانب عديدة ومن زوايا مختلفة. وسيستنتج، في فعل التحقق الإنساني، ودون علاقة مباشرة بالاقتصاد هذه المرة، أن للعمل طابعاً شمولياً. ويقول: «الأعمال الحرة فعلاً، كتأليف قطعة موسيقية مثلاً، تستلزم جدية كبيرة وجهداً هائل الضخامة»[٤]. . . ويتابع مناقشاً آدم سميث: «اعتبار العمل تضحية وحسب، أو اعتباره حالة تنتج قيماً لأنها تضحية، لأنها هي الثمن المدفوع لقاء أغراض محددة وهي الثمن الذي يعود فيحدد ثمن الأغراض ذاتها وفق ما ينفق عليها من عمل. . . هي كلها اعتبارات سلبية تماماً»[٥]. وجدير ألا ننسى في هذا الموضوع بين هذه الخاصية «الاعتبارات السلبية»، تحتفظ بالضرورة بكل قيمتها لكل عمل يجري في أي قطاع يحدده الاقتصاد وحده. وفي مكان آخر من المؤلَّف نفسه يجسد ماركس هذه العلاقة بما يأتي: «التطور الحر للأفراد لا يتم حيث يُختصر وقت العمل الضروري من أجل فرض عمل إضافي وإنما يتم

---

(٣) ماركس، مخطوطات ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

حيث يُختصر وقت العمل الضروري في المجتمع إلى أدنى مستوى ممكن لكي يمكن إعداد الأفراد علمياً وفنياً بفضل الوقت المحرر والوسائل التي خُلقت من أجلهم جميعاً»[٦]. وحين يستخدم ماركس مصطلح «بلا جدوى» بالنسبة لعمل ما إنما يستخدمه بالتعارض مع الهدف الاقتصادي البحت، ويُكسبه لذلك مضموناً واقعياً. فهو عمل لا يهدف حصراً إلى إعادة الإنتاج الذاتي للمجتمع وأفراده، مادياً وواقعياً، إلا أن «لا جدواه» الاقتصادية لا تجعله عديم الجدوى اجتماعياً على الإطلاق. إنها، على العكس، أساس ضرورته الاجتماعية العامة. أساس كونه عملاً لا غنى عنه للمجتمع. وإنسجاماً مع هذا المنطق جعل ماركس من عملية التجاوز التي يقوم بها العمال، «عملية تحرير جميع أفراد المجتمع من عبودية الخضوع لتقسيم العمل»[٧] شرطاً مهماً للعمل بوصفه «الحاجة الحيوية الأولى»، وهذا على عكس المفاهيم السابقة التي اعتبرت أن تقسيم العمل هو وحده المبدأ الذي يجب على الشيوعية أن تتجاوزه. هذه العبودية بأي وجه تراكم حالات بدائية يستطيع الاقتصاد الحديث تجاوزها تلقائياً بفعل آليات تطوره واكتماله. بل على العكس لأنها، قبل كل شيء، نتاج هذا الاقتصاد الرفيع التطور الذي يستخدمها بأشكال مختلفة جداً من أجل غاياته الخاصة. وهو السبب الذي يدفع حركتها إلى التمدد لتشمل كل ميادين العلم والفن وغيرها بوتائر تزداد ارتفاعاً. وليس من قبيل المصادفة أن يزداد اهتمام أقسام كبيرة من حركة النقد المركزة على قضية الاستلاب المعاصر بهذه الأشكال من الاستعباد،

(٦) المصدر نفسه.
(٧) نقد برنامج غوته.

حتى لو لم تأخذ في الاعتبار، غالباً، الإطار الفعلي للمشكلة كله.

من هذه الملاحظات المباشرة لماركس نستطيع أن نستشف اتجاهين يترافقان ويتفارقان في آن معاً. وهما يتمتعان بأهمية كبرى، خاصة بسبب انعكاسهما العملي، إزاء المشكلة التي نعالجها. في الواقع، لم يكن ماركس يكتفي بإقامة التعارضات بين الاتجاهات الذاهبة إلى أبعد من حدود الاقتصادي الصرف. إنه يريد أن يشير إلى أن تحضير الشيوعية اجتماعياً، (الاشتراكية حصراً كتشكيلة اقتصادية) لا يمكن أن يتم إلا في تلك اللحظة حيث تصبح السيطرة في اقتصاد رفيع التطور لتلك الاتجاهات الاجتماعية التي تستطيع في الوقت نفسه أن تفرض تغييرات جوهرية في بعض الميول والبنى الاقتصادية السائدة دون أن تهدد بذلك مجمل الأداء الاقتصادي؛ بل أن تمارس بذلك دور الحافز المنشط لهذا الأداء.

رأينا سابقاً كيف أن ماركس أَوْلى أهمية خاصة للخطتين: الأولى تكيف العمليات الاقتصادية للشروط الأكثر إنسجاماً مع الطبيعة الإنسانية وجدارة بها، والثانية، الملتصقة بها، إزالة الخاصية الاستعبادية لتقسيم العمل. وهل من ضرورة للقول هنا بأنه لا يمكن حتى أن يحلم المرء بإحداث مثل هذه التغييرات بضربة واحدة، أو بقرار بسيط؟ مثل هذه التغييرات لا يمكن أن تكون إلا ثمرة عمليات اجتماعية طويلة تجري خلالها، تدريجياً وبالارتكاز إلى الحالة المؤقتة التي بلغها التطور الاقتصادي، التحولات القادرة على دفع وتحقيق هذه الاتجاهات موضوعياً وذاتياً.

بالتأكيد، أن هكذا مسارات تَتَقدمُ تستتبع مساراً لتغيير البشر أنفسهم. فعلى هؤلاء قبل كل شيء أن يدركوا الكينونة الاجتماعية

الموضوعية والفعّالة لمسار التغيير هذا. والحال أن كل تاريخ الإنسانية حافل بمحاولات من هذا النوع قامت بهدف انبلاج نمط حياة قادرة على جعل «الممارسة الاجتماعية للبشر قادرة على تحقيق إنسانية الإنسان الحقيقية، كي يمارس عن وعي نوعيّته الخاصة. لكنها محاولات ظلت حالات منعزلة، أو استثناءات وأمنيات تقود إلى طرق مسدودة. ولذلك فقد بقيت هذه المحاولات في المجتمعات الطبقية دون أي تأثير على المفاعيل المعاكسة للاقتصاد. إنها لا تملكُ أن تصبح المُلْكَ المشتركَ للنوع الإنساني إلا عندما يكون هدف متوسط الحياة اليومية (بصورة أساسية العمل والتطبيق العملي الاقتصادي)، أي الهدفُ الموضوعي والاجتماعي، تشجيع هذه الاتجاهات نفسها عند البشر أنفسهم وليس، كما هي الحالة، وكما كانت عليه حتى يومنا في كل المنظومات الاجتماعية، قهر هذه الاتجاهات، ردعها وتحويلها إلى نقيضها، وذلك بالطرق الأشد تنوعاً، عندما صار الإنسان بفضل نشاطه الاجتماعي الخاص، خالق ظُروفه وشروط حياته التي، وحدها، ستجيز له أن يكون إنساناً بكل معنى الكلمة.. هذه المرحلة ستتميزُ بكونها تمهيداً للتحولات الكبرى التي أعلن عنها ماركس والتي ستطبع نهاية مرحلة ما قبل تاريخ الإنسانية.

مع ماركس أصبح الحديث عن العمل على أساس أنه المسألة المركزية في إنسانية الإنسان. غير أنه من المؤكد أن الإشكالية التي نطرحها للتو تتعلق بكلية الممارسة الإنسانية، بالحياة الإنسانية بصورة عامة. فلنرجع مثلاً، كي نبقى في مجال مرتبط على نحوٍ وثيق بالاقتصاد، إلى مسألة الاستهلاك كما تنظر إليها الشيوعية انطلاقاً من مبدأ: «لكل حسب حاجاته». فطالما أن تلبية هذه الحاجات تبقى

استهلاكاً كمالياً (وهذا ما كانت عليه سابقاً عند الطبقات المالكة، وما هي عليه اليوم عند شرائح واسعة جداً من الشعب الكادح)، أي طالما لا يهدف هذا الاستهلاك إلى تلبية الحاجات الحقيقية الحيوية، بل لأن يكون وسيلة تسمح للإنسان فرض نفسه في الصراع التنافسي للحصول على اعتبار اجتماعي أو على مراكز عليا. نقول إنه في هذه الحالة لا يمكن بأي حال أن يتحقق المبدأ الشيوعي. إن التقدم الهائل لصناعة الاستهلاك ولصناعة «البضائع الخدماتية»، يجد أساسه الاقتصادي في المنافسة الكمالية بين المشترين. (منافسة على شراء البضائع-الكمالية أو التَرَفِيَّة). ودون تغيير في الجوهر الإنساني للشراء والعرض، في هذا المجال - أي الجوهر الذي يلعب فيه الجانب الاقتصادي للإنتاج أدوار الموضوع والذات في آن معاً - فإن اللحظة التي يجب بالضرورة إثارتها، لا يمكن إطلاقاً أن تتحوَّل إلى ممارسة عملية تُنتجُ نمطاً جديداً لحياة البشر. تستطيع هذه اللحظة أن تتحول بهذا الاتجاه «من تلقاء ذاتها» بقدر ما يستطيع الإنتاج أن يتخلى «من تلقاء ذاته» عن الطابع الاستعبادي لتقسيم العمل.

حتى الآن لم نكف عن التكلم عن حياة الناس اليومية، دون أن نتمكن، ولو على نحوٍ تقريبي، من معالجة المشاكل المطروحة. ولكننا نستطيع الاقتراب بأسهل ما يكون من إشكاليات الديمقراطية الاشتراكية بسبب هذا البعد ذاته الذي اخترناه. لقد سبق لنا وأشرنا إلى أن الذات في الديمقراطية الاشتراكية هو الإنسان المادي في حياته اليومية بعكس المواطن المثالي في الديمقراطية البرجوازية. وبالطبع ليس بما هو إنسان مادي، منظور إليه تبعاً للمفهوم البرجوازي لبنية الإنسان المزدوجة، والتي لا يمكنُ تجنبُها، داخل المجتمع

المدني. وإن مهمة تجاوز هذه الإزدواجية هي بالتحديد ما يقع على عاتق الديمقراطية الاشتراكية، بما هي تشكيلة اجتماعية انتقالية نحو «مملكة الحرية». ثم أن هذا ليس رؤية روحية، بل إنه مُثْبَتٌ، كما أشرنا لذلك سابقاً، من خلال الحركات الجماهيرية الواسعة التي أدخلت والتي ما زالت ترافق الثورات الاشتراكية. ونعني بذلك طبعاً إنشاء المجالس السوفياتية في الأعوام ١٨٧١، ١٩٠٥ و١٩١٧. لقد عرضنا سابقاً كيف أن هذه الحركة التي كانت تهدف إلى إيجاد حل عقلاني للمسائل الحقيقية التي تطرحها الحياة اليومية للشغيلة في المصنع، وفي أماكن سكنهم، إلخ ،وحتى للمسائل الكبرى التي تحيط بالمجتمع ككل، بما يتفق مع مصالحهم الطبقية الأولية، كيف أن هذه الحركة تم صدُّها بعد القضاء الظافر على الحروب الأهلية، على يد الماكينة البيروقراطية، وكيف أن ستالين، فيما بعد، ألغى عملياً مجمل نظام المجالس، جاعلاً من الحل البيروقراطي واقع حالٍ نهائياً. (إن ما يمكن أن نجده عن الجانب الشكلي المحض لهذه التحولات في كتب التدريس أو الدعاية ليس له أي قيمة بنظرنا، نحن الذين نولي اهتمامنا لصفة الواقع الاشتراكية) هكذا فقدت الجماهير الكادحة كلياً معنى دورها كذات للتطور الاجتماعي. فعادت من جديد موضوعاً لتنظيم بيروقراطي، أكثر فأكثر تضييقاً وكليانية، يشرف على كل مشاكل حياتهم الواقعية.

بهذا الشكل سُدَّت عملياً جميع الطرق التي كان يمكن أن تطور الاشتراكية باتجاه «مملكة الحرية». لقد رأينا أن لينين كان، حتى في ذروة صراع جمهورية السوفيات من أجل بقائها، حريصاً على أن لا تغيب هذه المبادىء أبداً، (وهي المبادىء القادرة، رغم ضعفها في

أغلب الأحيان، على توجيه الاشتراكية نحو أشكال عليا)، وألا تُمحى بأي حال من البرنامج السياسي لـ «ما العمل؟» العملي اليومي. كان لينين واعياً تماماً أن أياً من ماركس وإنجلس لم يترك معلومات ملموسة عن هذه الاتجاهات الملموسة، وان تحديد هذه الأخيرة، وتحقيقها الصحيح كانا بالتالي مهمة آنية وجديدة. كان لديه الحدس أيضاً، على الأقل، بأن هذه اللحظات التي تُبشِّر بالمستقبل، لم تكن لتملك أن تظهر وأن يتم استخدامها عملياً إلا في اتحاد عضوي مع «المتطلبات اليومية» الواقعية. كان هذا النوع من التفكير يتطابق مع طبيعة فكره وعمله السياسي (Son Agir) في التركيز الدائم في خطابه على «الحلقة المقبلة». فانطلاقاً من هذا فإن كتابات لينين حول «التعوُّد» (L'Accoutumance) التي ذكرناها سابقاً - والتي تظهر كأعمال سابقة، موضوعية وذاتية، تتعرض لإمكانيات زوال الدولة، هذه الكتابات لا تتعلق البتة بمسألة التفاعلات الداخلية الشاملة بين قواسم اجتماعية ذاتية وموضوعية. تلك المسألة المحدِّدة للسيرورة الانتقالية بأكملها، وبخاصة لمراحل التطور العليا. وكذلك فإن كتاباته حول ديمقراطية المجالس، وسجاله ضد تروتسكي حول المسألة النقابية لا تتخطى أفق المسائل العملية التي كان يمكن تحقيقها آنذاك، أو في أحسن الأحوال، لا تتخطى أبعادها المباشرة. إنه موقفه العام، بالتالي، حيال جميع هذه الأسئلة، وكذلك منهجُه الفعّال الذي يوسِّعُه، هما اللذان يحتفظان حتى يومنا بأهميتها الراهنة. إذ إنه كان يتعرض للمسائل اليومية كماركسي حقيقي، في إطار اعداد نظري للممارسة العملية (Praxis). عند ماركس لا نجد سوى الجوهر الغام لمجمل المسائل، ليس إلا. ولا يمكن إذن أن يُستخدم موقف لينين اليوم كنموذج مباشر أو كتوجيه ملموس. إذ إن هذا الموقف يعيدنا إلى

أوضاع هي مختلفة نوعياً عن أوضاع أيامنا هذه. إن كتابات لينين تخص من ناحية، انطلاقة سنة ١٩١٧ الكبرى، والتي تحتل أثناءها حركة المجالس السوفياتية، المنبجسة بعفوية، المركز الرئيسي، ومن ناحية ثانية، تتعلق بالوضع المتأزم لحظة الشروع بالسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، حيث كان يهمّ لينين إنقاذ المكاسب الاشتراكية والديمقراطية الأهم حيال بيروقراطية مهدِّدة، وذلك كي يتمكن من إيصال البقية الفاعلة، أبعد ما يمكن في الفترة المقبلة.

اليوم، وخلافاً لتلك المرحلة، فنحن نجد أنفسنا، بعد عشرات السنين من الهيمنة الستالينية، في وضع أصبحت معه جميع هذه الاتجاهات التي تحدثنا عنها للتو، في طي النسيان عملياً. ولهذا السبب موضوعية وذاتية، وكذلك واقع أن اشكالية المرحلة الستالينية صارت بادية للعيان بشكل صارخ وبنسب تزداد تفاقماً. أمّا فيما يتعلق بمسألتنا، مسألة الديمقراطية الاشتراكية، فإن الجانب الأهم من هذه المجموعة الأولى من المسائل هو، على الصعيد العملي، الغياب شبه التام للنشاط الخاص للجماهير، ليس فقط عن المسائل المتعلقة «بالسياسة الكبرى» المزعومة فحسب، بل وعن كل ما يتعلق بتنظيم حياتهم اليومية. وضَعْنا خطاً تحت كلمة على الصعيد العملي لأنه على صعيد الأشكال، هناك مسائل عديدة تجد حلاً لها بالتطابق مع كل قواعد الديمقراطية الشكلية (اقتراع سري، انتخاب عام، إلخ.)، إن التلاعب والضغوط البيروقراطية هي فاعلة جداً بحيث أن التصويت لا يعبِّرُ إلاّ بشكل سطحي عن رغبات الجماهير الحقيقية، رفضهم، أهواءهم، إلخ، مما يدعنا نلاحظ أن الوضع الفعلي الذي كان سائداً في عام ١٩١٧ لم يعد موجوداً منذ زمن طويل. لقد اعتبر التحول الذي

حصل تحت سلطة ستالين أنه وضع الاشتراكية الطبيعي. لقد قدّم دوغم (dogme) (مبدأ متحجر) التلاعب التاريخي الجامد الذي ألمحنا إليه سابقاً والذي كنا باشرنا بنقده، لقدقدّم ذلك المبدأ الجديد الذي يؤكد أنه خلال مرحلة دكتاتورية البروليتاريا يجب بالضرورة أن يواصل صراع الطبقات تصلبه، دعماً نظرياً (مزعوماً) لممارسة تلاعب عنفي على الجماهير. فسمح هذا الوضع بتحويل وضع الحرب الأهلية والنمط العملي الذي يؤدي إليه هذا الوضع، إلى طريقة تدخل عملي في أي لحظة، حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية. فلنتذكر على هذا الصعيد بأن الانتقادات الأولى التي واجهت ستالين أثناء المؤتمر العشرين كانت تركز بالتحديد على واقع أن المحاكمات الكبرى للسنوات ١٩٣٠ كانت فارغة سياسياً، ولم يكن بمقدور المعارضة المهدمة البنية إيديولوجياً، والواهنة سياسياً، أن تشكل خطراً حقيقياً إلاّ، في وضع حرب أهلية كامنة، وذلك في أحسن الأحوال. غير أنه لم ينتج عن هذا النقد للنهج الستاليني، الجزئي جداً بالتأكيد، لكن الصحيح جوهرياً، لم ينتج عنه أي فعالية عملية. وبالفعل لم يتوقف، عملياً، حتى يومنا هذا الرجوع الدائم إلى دوغم الحرب الأهلية في كل مرة يُعتَبَرُ فيها الرأي الذي لا يتطابق مع المفاهيم المعلنة الرسمية (للنظام) موقفاً عدائياً، واضحاً أو مبطّناً. وعندها يعبىء (النظام) كل قواه للقضاء على هذا الموقف بالطرق القمعية بدل أن يجعل من هذا الدوغم، بما هو إيديولوجية مرحلة انتقالية، موضوع نقاشات إيديولوجية.

ولقد ميّزت الهشاشة نفسها في النتائج نقداً آخر صيغ أثناء المؤتمر العشرين ضد المرحلة الستالينية: إنه نقد عبادة الشخصية المزعوم.

هنا أيضاً، لم يكن هذا النقد خاطئاً في كل جوانبه، إنما بقي منقوصاً، مثله مثل التفاصيل التي أعطيت حول هذا الموضوع والتي كانت تؤكد أن النهج الستاليني كان يتسم باغتصاب الشرعية. في هاتين الحالتين لم يكن ما يقال خطأً بحد ذاته، غير أنه، في النظرية كما في التطبيق، كانت الطبيعة نفسها للمسائل المحددة والمهمة بعيدة عن أيّ معالجة. والحال أنه من الممكن، وهذا شيء لا يقبل المناقشة ـ والتطبيق العملي التاريخي قدّم ويقدم دوماً اثباتات جديدة ـ إنه من الممكن، من ناحية، أن تمارس السلطات الجماعية على قاعدة إيديولوجية معينة تلاعباً (بالجماهير) لا يقل عنفاً عن ذلك الذي تمارسه شخصية فريدة منصَّبة بشكل مصطنع طاغية، كما يمكن، من ناحية ثانية، وبفضل التقنيات المتطورة للعدالة الحديثة، أن تملك أي دولة، وفي أي لحظة، «جهازاً تشريعياً» يسمح لها بملاحقة أي توجه، أي شخص، يعتبران غير متماشيين مع الدساتير المعمول بها «ووضعهما خارج حالة الاضرار»، وبذلك على نحوٍ لا يقل ظلماً وتعسفاً، موضوعياً، عما كان يُرتْكَب خلال فترة عبادة الشخصية من خرق للشرعية بشكل صارخ وصَلِفْ.

كان من المستحيل أن يُحَلَّ بشكل مُرضٍ النهج الحقيقي الذي جعلَهُ موت ستالين نهجاً محسوساً وراهناً على المستوى العالمي. والحال إن ما هو مطروح اليوم وتماماً كما كان أثناء الصراعات من أجل السلطة عند موت لينين، هو مسألة عامة ذات تداخلات اجتماعية واسعة وعميقة وذات جوهر يرتكز هو بذاته في نهاية المطاف على الاقتصاد: إنها مسألة نهاية التراكم البدائي المزعوم. لقد حاولنا أن نُبيِّنَ سابقاً بأية قوة تستطيع بعض الجوانب الإيجابية لتأميم وسائل

الإنتـاج أن تُـطِّورَ عفـويـاً نشـاطـاً فعّـالاً يقـود إلى التحـويـل نحـو الاشـتراكية. إن المبـادىء التي ذكرنـاها تـظهر أيضـاً أنه حتى الهيمنـة الستالينية الفظة كان بمقدورها تحقيق نتـائج إيجـابية في الاقتصـاد، مع مـلاحظة أن ذلـك كان يحصـل في ظروف مؤاتيـة لها (ولـو لم يعـترف بذلك النـظام الستاليني)، لأن الإنجـازات هذه قـد تمت أثناء «فـترتي إعـادة بناء». ومـا أن تم الوصـول إلى مستوى معينّ في الإنتـاج حتى صارت متطلبات النوعية التي تصبو إلى خدمة حقيقيـة للمستهلكين في مركز متطلبات ومصلحة الجماهـير. فنتج عن كـل هذا أن ظهـرت في الصف الأمامي مجموعات من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فشلت الطرق التي كانت ناجعة حتى ذلـك الحيـن في حلهـا حتماً. إن تغيـير الـوضع لم يكن محسـوساً مباشرة في الإنتاج وحـده، بـل في التحـول الاجتماعي للشريحة التي يمثلهـا الاختصاصيـون أيضاً؛ وهو ما يـرتدي أهميـة كبرى بـالنسبة لمسـألتنا. فتلك الفئـة الاختصاصيـة كانت ذات أهميـة قصـوى في تلك المـرحلة. يمكننـا أن نفهم بسهـولـة أن هـذه الشريحـة، وبخـاصـة في الفـترات الأولى «للتراكم البـدائي»، كـانت مـوروثة من الـرأسـماليـة، أنها كـانت إذن في غـالبيتهـا، غـريبـة عن الاشتراكية، وحتى في أغلب الأحيان على تعارض مباشر معهـا. ومنذ ذلـك الحين تغـير هذا الـوضع جـذرياً، ليس فقط لأن القسم الأكـثر تقدماً في السن من شريحـة المعارضـين في العقود التي شيـدت خلالهـا الاشتراكية كان قد توفي أو توقف عن أي نشاط مهني، ولكن خاصةً ـ وهذا ما تحدثنا عنه في معرض آخر ـ لأن النظام التعليمي للاشتراكيـة استطاع أن ينتج على مستوى الشعب ككل اختصاصيـين من العناصر الفتيـة. والقسم الأكبر منهـا كان شيـوعياً إمـا بـالمعنى الإيـديـولـوجي والسياسي للكلمة، أو بمعنى أنه ليس معارضاً لها قـطعاً، ولا يتصرف

كشاهدٍ متشكك حيال التطور الاقتصادي وحسب. على العكس من ذلك، هناك أفراد سوفيات يعتبرون أن عملهم في سيرورة الإنتاج هو بمثابة مهنتهم الطبيعية، وهذا ما يُسوِّغ عند هؤلاء إحساسهم الصحيح بكونهم معاونين أصليين للنظام ومعاملين على هذا الأساس. في هذا المجال، ولأسباب اجتماعية موضوعية، ما كان من الممكن إلا أن يفشل النظام الستاليني. لقد قضى الزمن على هؤلاء المفوضين السياسيين الذين عهدت إليهم مهمة مراقبة «الاختصاصيين». إلا أن السلوك الذي كان يجب اتباعه في الاقتصاد، كما في السياسة، للتعامل مع هذه الشريحة الجديدة التي لا يمكن الاستغناء عنها للتطور العالي للإنتاج، كان يفرض إلزامياً إدخال وسائل إدارية جديدة تتناقض مع تلك التي كانت مستخدمة عادة أيام ستالين.

هذه المسألة هي مرتبطة بشكل وثيق بطرق تنظيم الإنتاج نفسه. فقد غدا من الصعب، أكثر فأكثر، على المستوى الاقتصادي كما على المستوى السياسي، تركيز تطور الإنتاج على نحوٍ شبه حصري، أو بشكل مهيمن فقط، على إنشاء وبناء اقتصاد ثقيل (Economie Lourde). إن الاستهلاك المبني على التقشف يمكن تحمله سياسياً، إذا كان مفروضاً في أحسن الأحوال في فترة انتقالية. أما اليوم فقد أصبح جلياً أن طرق التخطيط المركَّز بشكل بيروقراطي والذي يقادُ بالتلاعب والهيمنة انطلاقاً من مركز وحيد، نقول إن هذه الطرق - وكنا قد أشرنا إلى ذلك سابقاً - إذا أفضت إلى نتائج جدُّ إيجابية في فترة تشييد الآلية الصناعية، المتطورة جداً أحياناً، فإنها غَدَتْ مذ ذاك محكومة بالفشل. فكلما كانت ماكينة التخطيط قائمة على بيروقراطية

تَمَركزُية صارمة، كلما كان من الصعب أن تتكيف، كمياً ونوعياً، مع حاجات الاستهلاك. وغالباً ما تظهر هذه المساوىء منذ البداية، أي من لحظة بناء وسائل الإنتاج التي سيتم بفضلها الوصول إلى هذه الأهداف. ومن غير الملائم أن نذكر هنا، كنمط معاكس، حسن سير الإنناج العسكري. إذ أنه من المستحيل استخدام «مقاييس» الرقابة المستخدمة في هذا الإنتاج، في الحياة المدنية العادية واليومية.

هكذا أوصلتنا الضرورة الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة التجارب. لقد حان الوقت بنظرنا لأن نعد على الأقل محاولة لبناء فعلي للديمقراطية الاشتراكية. بالتأكيد، ما زال يطغى بصورة عامة وحتى يومنا هذا ذلك البديل الخاطىء الذي تحدثنا عنه في بداية كتابنا: فإما تحسين الديمقراطية الموجودة حالياً مع إنقاذ الأساسي من الطرق الستالينية وإما اللجوء إلى تلك الديمقراطية المهيمنة في العالم الغربي. ويسهُلُ تفسير هذا البديل. فمن ناحية، نجد أن البيروقراطية التي تقع على عاتقها مهمة الإعداد المركزي للتخطيط لا تريد أن تتنازل عن دورها القيادي، رغم أن أي دراسة رصينة تظهر بشكل صارخ عجز المعايير التي تحددُها: المهام، وسائل الرقابة، إلخ... عن تأمين إنتاج يلبي حقيقة حاجات الناس الفعلية. ولا تتردد البيروطراطية في إجراء بعض التحديثات الشكلية شرط ألا تمس بأساس ما هو موجود. في هذا الإطار وضعت اقتراحات تصبو إلى تجهيز الماكينة الموجودة لتطويرها بحذرٍ شديد بإدخال ماكينات سيبرنتيقية (Cybernetique) تسمح بإجراء حسابات دقيقة، وكأنه يمكن بهذه الطريقة تصليح أوالية هي جذرياً في حالة سيئة!

من ناحية الإصلاحات، تُعْرَضُ غالباً أنماط التنظيمات الصناعية

الغربية إنطلاقاً من الفرضية الخاطئة التي تقول إن المنافسة السوقية الموجودة هناك (مع حسناتها وحدودها) يمكنها أن تنتجَ هنا (في البلدان الاشتراكية (م))، في غياب رساميل تدخل في صراع تنافسي حقيقي، تكييفاً واقعياً لاقتصاد السوق، وأن تُلبى حاجات هذا الاقتصاد تلبية حقيقية، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تفجير نظام التخطيط. لهذا نشهد اليوم تجارب مليئة بتسويات لا أفق لها تُعقد مع ماكينة التخطيط المركزية، المتربعة دوماً وبقوة في مراكزها.

ليس هنا مجال الدخول في تفاصيل هذه النقاشات ذات المضمون الاقتصادي. ما يهمنا بالحري هو ملاحظة أن الإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت ملحة اليوم، تطرح على المجتمعات الاشتراكية مسألة ديمقراطيتها الخاصة، بما هي بُعد حقيقي للتطور. لقد أشرنا مرات عديدة إلى أهمية حركة المجالس السوفياتية كشكل تاريخي خاص ومتميز. ولكن بما أننا نطرح هذه المسألة لا بشكل تجريدي. إنما في بعدها التاريخي والاجتماعي، ينبغي علينا أن نجابه أوضاعاً جديدة لا تقل جذرية عن تلك التي اضطر لينين لمجابهتها عندما أنشأ السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) والتي دفعته للتساؤل النظري حول مجمل هذه الإشكاليات. لننكب على ميزتين في هذه الإشكاليات: فمن ناحية، توقفت بشكل نهائي الدينامية الاجتماعية لحركة المجالس (السوفياتية)، وخمد اندفاع الجماهير للإمساك بقضاياها الاجتماعية الخاصة، من الأسفل (عندما تتعلق هذه القضايا بالوجود اليومي للفرد) حتى القمة (عندما تتجه كل مسألة مجتمعية كبرى في منحى المبادرات الجماهيرية أو ردات فعلها). لقد سبق وأشرنا إلى أن الجماهير تبدي حيال الأشكال الفارغة للتنظيم الاجتماعي لهذه

المشاكل، القائمة قانونياً لا مبالاة عميقة، مُقنَّعة بالطبع حسب الحالات. إنها لا مبالاة تصل غالباً إلى حدود الخمول والبلادة. فالناس تشارك في الاجتماعات، في المناقشات، في الاقتراع، إلخ، بقدر ما يتوافق هذا مع مصالحها المباشرة؛ بيد أنه في هذه المرحلة بالذات، يظل الناس مطواعين أو أن مشاركتهم تقتصر على القبول الشكلي للطروحات الرسمية. فالحال أن المشاركين يشعرون بقناعة عميقة بأن تدخلاً شخصياً من قبلهم خلال نقاشات كهذه لن يغذي النقاش بأي عنصر إيجابي وحسب، لا بل يتوقعون أن ذلك سيجلب لهم مضايقات محتملة. إن واقع الحال هذا هو معروف لدى الجميع وإن كانت التقارير الرسمية، غير الخالية من الأمثال الداعمة، تعلن عن العكس تماماً.

ومن ناحية ثانية أنها لحقيقة ملموسة أن «الرأي العام» موجود، ولو أَخَذَ هذا الرأي، الذي يُعبِّر عن نفسه أساساً في الأحاديث الخاصة، حيال مسائل الحياة الاجتماعية مواقف هي غالباً غير منظَّمة بسبب الطابع العَرَضي الذي يميز إمكانيات وفرص المناقشات العلنية. ومن الطبيعي أن يكون الوقع الحقيقي لرأي عام كهذا متنوعاً إلى أقصى الحدود بيد أنه من الخطأ اعتباره لاغياً أو الحط من اعتباره. ولن أذكر هنا إلا من قبيل التذكير التجارب التي تسنى لي أن أجمعها في المجال الثقافي، منذ عشرات السنين. إن هذه التجربة هي التي تسمح لي بأن أقول اليوم بأن نجاح كتاب أو فيلم، إلخ، مثلاً، أو التأثير العميق أو السطحي لهذا الكتاب أو الفيلم، إنما هما محدَّدان بهذا الرأي العام أكثر منه بكثير بالنقد (خاصة إذا كان هذا النقد رسمياً [أي من الإدارة]). أما بما يتعلق بالقطاع الاقتصادي فإن معرفة تأثيره

هي أصعب بكثير. يجب ألا ننسى أنه خلال سيرورات معقدة، مخطط لها من الأعلى، يبقى نمط التنظيم تجريدياً جداً، الأمر الـذي يمنعه من العمل بالصورة الأصلية. في الرأسمالية يكون كل هذا أقـل بيروقراطية مما كان عليه في زمن ستالين، بصورة عـامة. غـير أن هناك ثمـة أمثلة أخرى، منها إضرابات عمال السكك الحديدية، مثلاً، التي ما كان لها هـذا التأثـير إلا بفضل التـطبيق لكل النظام (Reglement)، مما سبب التـوقف التام لحـركة السـير. عادةً، عنـدمـا تحصـل هكـذا حـالات استثنائية، يأتي تنظيم الإنتاج والسير، إلخ، على شكـل اتفاق ضمني بين القادة والمنفـذين. وبما أن النـظام، أي أنظمـة العمل، قـوانينها، شروط الإنتـاج في الاشتراكية كما هي حتى اليوم، هـو بصورة عـامة أكثر تجريداً، ميكانيكياً وبيروقراطياً، وتالياً أكثر بعداً عن الواقع مما هو عليـه في البلدان الرأسمالية، فإن هذه الظاهرة إذن ستتكـرر هنا عـلى الأقل بالقدر ذاته الذي تتكـرر به هناك.

ما يبدو لي أنه الخطوة الأولى التي يجب تنفيذها بـاتجاه الـديمقراطيـة الاشتراكية هو التوصل إلى تحريك الرأي العام الذي هو اليوم «أصم» وخفي (تحت الأرض Souterraine)، إذا مـا أخـذنـاه من زاويـة الدينامية الاجتماعية فقط، كي يصبح ممارسة اجتماعية مستمرة، ثابتـة ورسميـة. إن هـذا الـرأي العـام لا يمكن أن يـرتـدي رداء العفـويـة والانفجـار، ولا الضخامـة الاجتماعيـة التي ميـزت حـركـة المجـالس السـوفياتيـة في زمن الثورة. لهـذا السبب فإن جميـع الشروط غـائبـة، الموضوعية منها والذاتية. فإن الذي يحلُم، بكل ذاتوية، بإعـادة إقامـة حكومة المجالس بذات الضخامة والحدة التي كانت عليها في السنوات ١٨٧١ أو ١٩٠٥، حتى لو كان متحمساً جداً ومقتنعـاً أشد الاقتناع،

فهـو ليس إلا حـالم حقيقي. فبسبب الانقـطاع العنيف والبيروقراطي الذي قذفت المرحلة الستالينية هذه الحركة إليه، وذلك في وقت كانت تتصـارع فيه مـع اتجاهـات تراجعيـة داخلية، فـإن أي يقظة لتقـاليـد الماضي العريق، أو حتى استمراره لا غير، همـا مستحيلان، تمـاماً كـما هي مستحيلة عـلى المستوى النـظري، النهضـة المبـاشرة، الشـاملة والأصليـة للماركسية، في نهجهـا وفي مضامينهـا. إننا نبقى أسرى، في النـظرية وفي التـطبيق، لهذه الـدورة الميتـة الجهنميـة التي تتمثـل في الأولوية البيروقراطية الممنوحة للتكتيك، ما دمنا نعتقد أن مفهوماً كهذا كان فاعلاً طوال سنين عديدة ومنبثقاً من وضـع تاريخي محـدّد، يمكن إلغاؤه «ببساطة نتيجة مرسوم أو قرار. إن المراسيم والقـرارات، يمكن بـالتأكيـد أن توقف، أن تخفف أو أن تفسـد المسار التـاريخي، غير أن أشكالها المباشرة لا تمنحها أي قـدرة على تحـريك الجـماهير في سـيرورة إصلاحات طويلة الأمد وجذرية.

إن السبب المباشر لكل هذا هو أن فترة النظام الستـاليني الطويلة لم تمد بساطها دون انعكاسات عميقة على جِبِلَّة الناس، وبصورة خاصـة لجهـة مفهومهم المتعلق بـإمكانيـة تـطبيق عمـلي (Praxis) وشخصي في المجتمع. ففيها كانت حركة المجالس التي ولدت بشكل متفجر وعفوي خلال الثورة تُعَوِّد الجماهير على نمط عمل مستقل داخل دائرة القضـايا العامة، وحتى عندما كانت لا تدخل ضمن اهتماماتهم المهنية المباشرة، فإن توجهاً آخر، معـاكساً تمـاماً، هـو الـذي رأى النـور أثناء الحكم الستاليني: وهو توجه يرتكز عـلى المؤالفة (Accoutumance) لهـذا فإن مفهـوم المؤالفة الـذي ركّز عليه لينين عـلى هـذه الدرجة من الصحة والنبؤة، لأنه يحمل بالضبط هذا الطابع المزدوج الذي يظهر على شكل

بديل يمكن أن تشكل المؤالفة، حسب موضوعها، انقلاباً اجتماعياً عميقاً، أي أن تكون مفيدة أو مضرة. بما أن الأولوية التي منحها ستالين للتكتيك شكلت هيمنة بيروقراطية دخلت في المجتمع كله وشملت كل جوانبه، كان يجب إذن أن يَألفَ أو أن يتكيف مع هذا النمط، حتى في أسلوب حياتهم الخاصة، كل الذين كانوا يشاركون بشكل فعّال في هذه الهيمنة، وكذلك جميع الأفراد الذين يتلقون وينفذون دون أي اعتراض. في أحسن الأحوال، على المستوى الإنساني، أي عندما تظهر حركة نضالية صادقة ومقتنعة ـ وهذا ما يحصل أكثر مما يفترضه النقاد ـ فقد لاحظنا ظهور متغيرة غريبة، مضحكة في أغلب الأحيان، لنوع المواطن. لقد تطورت مثاليتُهُ (حسب المعنى الذي يعطيه ماركس لهذه الكلمة) مع هذه المفارقة المهمة، وهي أن هذه المثالية لم تستطع أن تكون نشاطاً (سياسياً) مكرَّساً كلياً ومحققاً للشخصية ـ على صورة ما كانت عليه الحال في زمن اليعقوبيين (Jacobins)، ولا نشاطاً مزعوماً شكلياً وفارغاً، كما هي الحال، في معظم الأحيان، في الديمقراطيات البرجوازية الحالية، فاقتصرت هذه المثالية على التنفيذ المقتنع للقرارات، غير أنها قناعة أكيدة من خدمتها قضية الثورة الاشتراكية الكبرى. (ولكي لا يُترِكُ المجال لأي سوء فهم: إن هذه الملاحظات لا تهاجم قطعاً الانتظام، بصورة عامة. لا يمكن أن يتفادى ذلك أي تطبيق جماعي اجتماعي. غير أنه يوجد ـ وبالتحديد في الظروف التي تهمنا حالياً، ظروف التشكيلة الاجتماعية لأنواع الناس وأنماط الممارسة العملية (Praxis) ـ تمايز كبير ومحدِّد، وأكثر من ذلك حتى، يوجد تعارض لجهة الشكل الذي يأخذه هذا الانتظام أو ذاك الانتظام والطريقة التي يعمل حسبها بحيث يجب معرفة ما إذا كان الإنسان الذي يخضع لهذا الانتظام يملك

إمكانية المساهمة بفعالية في إعداد القرارات بشكلٍ يسمح له بتنفيذها على نحوٍ نظامي بالطبع، لكن مع الاحتفاظ بقدرةٍ نقدها. هل يسمح للفرد بأن يشارك في تصحيح محتمل لهذه القرارات، في تغييرها أو إلغائها، أم أن التنفيذ النظامي المنتظر ليس سوى تنفيذ أعمى وأصم).

إن إيقاظ هذه الحركات «الكامنة» والصماء اجتماعياً، كي يبصر النور سلوك جماهيري، واعٍ اجتماعياً وقادر على النقد بفضل تجربته الضروس، نقول إن هذا لا يمكن أن يحصل بنفس الأشكال الهائجة والعفوية التي اتخذتها نشاطات المجالس القديمة. وهذا لا يعني أن إعادة تحيين من نوع آخر هي مستحيلة. أكثر من ذلك، نحن نعتقد أنه لا يمكن تخطي التطبيق الحالي للتخطيط (أي التخطيط الممركز بشكل ميكانيكي، وإذن المبقرط إلى حدِّ القصووي، والذي يشير نقاد عديديون إلى ضرورة لا مركزيته الملحة) دون اللجوء الفعلي لهذه القوى المرمية اليوم في بحر الصمت والكتمان. كي نصل إلى هذا الهدف، لن يكفينا اللجوء إلى الدعاية وحدها. ينبغي أن تعيش هذه الجماهير حقيقة التغيير كقطيعة فعلية مع التقاليد الستالينية، يومياً وبتجربتها الشخصية. ولا يكفي هنا إلغاء العوائق السيكولوجية والاجتماعية أمام حرية التعبير الفردي. لم تكتفِ المرحلة الستالينية بقمع هذه الحرية بل لاحقت بحدة أكبر كل شكل من أشكال التجميع العمالي الذي كان يهدف إلى تحسينات غير واضحة أو إلى إلغاء بعض الجوانب السلبية الملموسة، وذلك بسبب الخوف المذعور من تكوين «الفصائل» أياً كان هذا التكوين. غير أنه بدون الترخيص لهذه التجمعات العفوية، وليدة أحداث غير مرتقبة غالباً، المؤقتة

والخالية من البنى الثابتة، لا يمكن أن يتم حشد العمال وتعبئتهم بهدف تحسين حياتهم اليومية الفعلي.

بموازاة هذا النوع من السلوك الذي ذكرناه للتو، كان يجب بالضرورة أن يظهر، بالمقابل المعاكس، نوع آخر من المواقف يكمن، هذه المرة، في استخدام المركز الاجتماعي المكتسب للارتقاء بالمستوى المعيشي الفردي إن بسُبُلٍ مشروعة أو بطرق ملتوية تتلاعب على القانون وتخرقه في أحيان كثيرة صراحة. فبالقدر الذي يقترب به هذا النوع (من الأفراد) بنفسيته وأخلاقيته من «الفرد» الذي يعيش في المجتمع البرجوازي، فهو يختلف عنه، رغم كل شيء، وبالقوة نفسها، لأن الاستغلال شيء وسوء الاستعمال شيء آخر أي أن الاستغلال لا ينتجُ عن سوء الاستعمال. لا نريد قطعاً بهذا توجيه رماحنا ضد الطموح المشروع لرفع مستوى معيشة العامل بعمله الخاص، بل ما ننتقده هو ذلك التطبيق العملي الذي يسيء استغلال إمكانيات تفسير القوانين، فراغاتها، إلخ، وكذلك بعض العادات القديمة التي ما زالت يُعمل بها، وتلك الجديدة التي ترى النور. ولكن هنا أيضاً يجب أن نذكر تمايزاً جديداً: في كل الأمكنة التي يفرض فيها الإنتاج، وخاصة بأشكاله البيروقراطية والممركزة بالحد القصووي، هكذا أنماط عمل فردية، تسقط أي مقارنة مع المجتمع البرجوازي للسبب الأساسي التالي وهو أن البنية الشاملة للمجتمع الاشتراكي تمنع بما لا يحمل الجدل أي تراكم عن طريق استغلال عمل الآخرين.

إن الغالبية الساحقة من العمال تنتمي إلى هذا النوع من الأفراد الذين يقومون بعملهم بضمير مهني إلى هذا الحد أو ذاك، ويتصرفون

حيال المسائل المتعلقة بارتقائهم، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، على نحوٍ بليد ولا مبالٍ، حتى عندما تمنحهم التقارير والوثائق والتشريعات الموجودة الحق ـ الشكلي ـ في التدخل والانتقاد للتصحيح وتحسين الأوضاع.

لا تزعم هذه الملاحظات أنها أعطت صورة كاملة عن نماذج الأفراد في هذا المجتمع والإشكاليات الناتجة عن هذا الوضع. أردنا فقط أن نتعرض للاتجاهات الذاتية والاجتماعية التي ولّدها نظام الإنتاج الذي وضع في زمن ستالين. إن همّنا الأول كان، من ناحية، إظهار الفرق بين نقدنا للنظام الستاليني ونقد هؤلاء المشنّعين البرجوازيين الذين لم يكفوا منذ إدخال «السياسة الاقتصادية الجديدة» (NEP) عن التأكيد بأن الاشتراكية ستحقق شيئاً ما شبيهاً، على الصعيد الاجتماعي، بما انتجته الرأسمالية، أو أنه سيلد «مجتمعاً صناعياً» على الصعيد العالمي تختفي فيه الفوارق بين التشكيلتين (الاشتراكية والرأسمالية). على العكس من ذلك يبدو صحيحاً ما سبق وأشرنا إليه عدة مرات فيما يتعلق بالكينونة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية، وهو أن تأميم وسائل الإنتاج يخلق بالضرورة علاقات موضوعية تتمايز حتماً من حيث النوعية عن تلك العلاقات الموجودة في المجتمعات الطبقية. من ناحية ثانية، إذا أثبتَ تحليلٌ متعمق ودقيق للمجتمعات الاشتراكية الموجودة حالياً أن هذه المجتمعات ألغت كل استغلال للإنسان على يد الإنسان وجعلته مستحيل الحصول، فإن هذه التحاليل تظهر بالمقابل أن هذه المجتمعات تطورت اقتصادياً واجتماعياً بحيث أن الحياة الاقتصادية العملية فيها ليست ـ بعد ـ قادرة أن تستثير أوضاعاً واتجاهات ومواقف تسمح مفاعيلُها للعمال، وعن طريق إعادة إنتاجهم الاقتصادي

لوجودهم الخاص ولوجود المجتمع بكليته (Totalité)، تسمح لهم بأن يتطوروا إلى ذوات قادرة أن تصبح، يوماً، البشر الأحرار في التشكيلة الشيوعية. وإذا كان التشكيك بالصفة الاشتراكية الموضوعية للاشتراكية الموجودة هو موقف يجب تصنيفه في زاوية التفاهات والنمائم البرجوازية، فإن المهمة الكبرى التي تفرض نفسها اليوم وغداً على كل الذين يعترفون بصدق بأن الاشتراكية هي المخرج الحقيقي والوحيد لتناقضات الرأسمالية، هذه المهمة هي بناء وتوسيع الجانب الاشتراكي الذاتي.

إذا نظرنا ببعد موضوعي للأمور، لوجدنا أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي بُنِيَ في مرحلة ستالين كان بالتأكيد قادراً، بما يتعلق بالمجال الاقتصادي المباشر، على تخطي حالة التخلف الاقتصادي بسهولة ودون أن يقرب هذا بشيء البنية الاشتراكية القاعدية، لكنه لم يتمكن من كسر هذه الجبلة التي تميز التشكيلة الرأسمالية التي، وإن حققت نهضة لا يشك بها على مستوى القوى الإنتاجية، القاعدة الموضوعية «المملكة الحرية» في المستقبل، مملكة أنسنة الإنسان الحقيقية، فعلى الرغم من هذا لقد نصبت هذه التشكيلة عملياً عوائق، لا يمكن تجاوزها موضوعياً، أمام أنسنة الإنسان هذه في حياته ذاتها. لقد برهن ماركس أن الدساتير التي أسست الثورة الفرنسية أعلنت بالضرورة أن الإنسان هو حدّ لحريته الخاصة. يقول: «لكن حق الإنسان في الحرية لا يقوم على شراكة الإنسان مع الإنسان، بل بالحري على استقلال أو انفصال الإنسان عن الإنسان. إنه الحق في هذا الانفصال، حق. الفرد المحدود، المحدود بحدود ذاته»[٨]. إن

(٨) كارل ماركس، المسألة اليهودية، في: كارل ماركس، فريدريك إنجلس، كتابات في الثورة الفرنسية، سبق ذكره، ص٥٢.

المجتمع البرجوازي «يكشِفُ في الإنسان الآخر، ليس فقط تحقيق حريته إنما حدودها كذلك»[٩].

إن النصوص التي يفسرها ماركس تفضح الحقيقة الاجتماعية، حتى ولو كان كتّابها في غالبيتهم غارقين في «الوهم البطولي»، وهم التغيير الثوري. وكي يكون رأينا صائباً لا يجب أن ننسى أن الذي دشّن الطريق، الرائد الأكبر هوبس، كان قد وصف هذه الحالة مستخدماً كلمة: Homo Homini Lupus[١٠]، أن الماركيز دوساد (Marquis de Sade)، الذي تكتشفه اليوم البرجوازية كمفكر، كان قد وصف العمل الجنسي ليس كعمل يتم ضمن شراكة بين كائنين، إنما على العكس من ذلك كنشاط (أو فعالية) تظهر فيه المرأة فقط كموضوع لذة للرجل الذي لا يعير أي اهتمام لانخراطها وعواطفها وردات فعلها، إلخ. فعدا الطابع القصووي لهذه الحالة الأخيرة، نحن هنا إزاء ذات الحقيقة الاجتماعية الملازمة لهذا التحديد والمميزة للتشكيلة الرأسمالية، التي نجدها في التعريف الشهير الذي يعطيه «كانط» (Kant) للزواج، مع فارقٍ أن «كانط» يترجم أنانية « دوساد» القصووية والوقحة إلى لغة الاقتصاد الرأسمالي، لغة الدوران الحر للبضائع. هاكم ما يكتب «كانط»: «الزواج هو شراكة بين شخصين من جنس مختلف بهدف التملك المتبادل، خلال زمن وجودهما، للقدرات التي يوفرها جنساهما» (ميتافيزيقيا الأخلاق (Recntslehre) ٢٤).

---

(٩) نفس المصدر، ص٥٣.

(١٠) عبارة لاتينية تعني: الانسان الفرد الذئب (المترجم).

إن هذه الملاحظة الأخيرة حول العلاقات الزوجية والجنسية بين الكائنات البشرية لا تهدف إطلاقاً إلى وضع هذه المسائل، وهذا ما يحصل غالباً في أيامنا هذه، في مركز اعتباراتنا واهتماماتنا. إن الهدف هو على العكس من ذلك برهنة أن الملاحظات الجوهرية التي عرضها ماركس والمتعلقة بالبنية الأساسية، الإنسانية والاجتماعية، للرأسمالية تتمتع بأهمية اجتماعية عالمية، صالحة لكل تطبيق عملي إنساني (Praxis). لقد حدد ماركس بوضوح القاعدة الاقتصادية للعلاقة الإنسانية الكونية في البيان الشيوعي، حيث تجد مثل هذه الكلمات التي تميز التطبيق العملي عند البرجوازية بما هي طبقة مهيمنة. هذا التطبيق العملي الذي هو نتيجة ضرورية للاقتصاد الرأسمالي: «لقد ذوَّب [الاقتصاد الرأسمالي] الكرامة الشخصية في القيمة التبادلية... الطبيب، رجل القانون، رجل الدين، الشاعر، رجل العلم، كل هؤلاء جعلهم أُجراء مرهونين لحسابه»[١١]. إن المسألة التي تطرح إذن أمام الثورة الاشتراكية من ناحية أنسنة الإنسان هي دوماً، وكما عند كل انتقال من تشكيلة إلى أخرى جديدة وأعلى، هي دوماً هذه. كيف يملكُ المجتمع أن يُخرج إلى الساحة أناساً قادرين على حل المهمات الجديدة، التي يفرضها هذا الانقلاب على المجتمع، عبر التطبيق العملي العفوي. خلال الثورات والخضات السابقة كانت تطرح دوماً، موضوعياً، مسألة بروز علاقات اقتصادية مختلفة جذرياً. إذا ما قارنا مثلاً تقسيم العمل الذي تمخضت عنه المرحلة المانوفاكتورية مع ذلك الذي عرفته المرحلة الحرفية في زمن الغيلد[١٢](Guilde)

(١١) كارل ماركس، فريدريك انجلس، بيان الحزب الشيوعي، سبق ذكره، ص٥٧.

(١٢) وهي نقابات عمالية شكلت في القرون الوسطى.

الإقطاعية، لبدا هذا التغيير الجذري مباشرة وعلى نحوٍ أكيد داخل علاقة العامل بمسار عمله الخاص. يستتبع ذلك أن التعريف الجديد لمن يعمل ـ أكان موافقاً أو غير موافق، ذاتياً، مع هذا الوضع الجديد ـ يَفْرِضُ ذاته بالضرورة من حيث تقسيم العمل الاجتماعي نفسه.

والحال أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يميط اللثامَ، على كل الأصعدة، عن نمط كينونة مختلف جذرياً. حتى أنه يبدو نمطاً آخر تماماً. فمن ناحية أولى، التغيير اليوم (بعد الرأسمالية) هو أعمق بكثير. فالانتقال من الرأسمالية للاشتراكية كان انتقالاً من مجتمع طبقي إلى مجتمع طبقي جديد، قائم أيضاً على الاستغلال، وإن كان الاستغلال هذه المرة، يتم على مستوى من تطور القوى الإنتاجية، أعلى بكثير من سابقه. أما الآن فإن المطروح هو إلغاء كل استغلال. من ناحية ثانية، إذا كان الانتقال، الذي ألمحنا إليه أعلاه، نحو تغيير جذري في جميع مجالات الإنتاج المادي (ويكفي للاقتناع بذلك أن نأخذ بعين الاعتبار، كما قلنا ذلك سابقاً، التغيير الذي طرأ على تقسيم العمل بين عصر التجمعات الحرفية وعصر المانوفاكتورة) فإن الجانب التقني من الإنتاج ليس هو الجانب الذي يخضع اليوم بشكل أساسي لتغيير مشابه. (إن المصنع الذي أنشأ للرأسمالية يمكن أن يعمل إلى هذا الحد أو ذاك في مجتمع اشتراكي، والعكس صحيح)، بيد أن الجديد يكمن في التحول الثوري الذي يدخله تأميم وسائل الإنتاج. لقد تكلمنا لتونا عن مفاعيله المحدِّدة والحاسمة. لكنه وحده، غير قادر على تحويل نمط العمل بصورة عفوية ـ وتالياً نمط حياة الناس اليومي ـ أي إلى درجة إحداث تغيير جذري ضروري

عنـد الناس في سلوكهم حيـال العمل وحيـال أمثالهم. غـير أن هـذا بالضبط ما يشكل تمهيداً للازدهار الخاص للاشـتراكية بمـا هي مرحلة انتقالية نحو الشيوعية. ولقد أوضَحَ لينين في مقـالاته أثنـاء الحرب أن الاشتراكية، إذا كانت قائمة بالتأكيد على الاقتصاد، فـإن هذا الأخـير لا يُشكِّل قطعاً مضمونها الوحيد[١٣]. وإذا كنا نشكّكُ فعـلاً بأن يحصـل تحـول الإنسـان، التحـول المبـاشر والـذي لا مفـر منـه، عن طـريق التغييرات في مجال الإنتاج وحده، فنحن لا نودُّ قطعـاً القول بـأن هذا التحـول لا يمكن أن يتم إلا انطلاقـاً من مسببات إيـديـولـوجيـة. إن الإيديولوجيا بما هي لحظة نـظرية وعمليـة من التطور الاجتـماعي، بما هي وسيلة لإيصال النزاعـات التي تسببها سـيرورة الإنتاج المـادي إلى نهايتها، إنما هي بالتأكيد عامل مهم ولا بد منه في أي تحول اجتماعي، غير أنها ـ وحسب جوهرها ذاته ـ ليست سوى عـاملٍ، سـوى جواب يعطيه الناس على تغيـيرات الإنتاج. يجب إذن قـطعاً أن يكـون لديهـا قـاعدة مـادية، ممـا لا يلغي بالـطبع تـأثيرهـا العملي بمـا هي إمكانيـة اجتـماعية، لا بـل، عـلى العكس من ذلـك، فـإن هـذا يـدعمهـا في توسعها كما في هدفها، ويضعها في الحيز الملموس «للوجود ـ كما هـو ـ تحديداً».

هكذا يتضح لنا الوضـع التناقضي الـذي أشرنا إليـه سابقـاً، لكن بصـورة تلميحية غـالبـاً. يجب أن ينجـزَ الإنتاجُ المـادي حتميـاً، هنـا أيضـاً ـ وبما لا شـك فيه عن طـريق الحلول الإيديـولوجيـة ـ، تحـول النـــاس، تحـولهم الانقـــلابي إلى عنـاصر مـــلائمـة ad hoc للتشكيلة

---

(١٣) أنظر. ف. لينين، محصلة النقاشـات حول تقرير المصير، في مؤلفات لينين، جزء ٢٢.

المستقبلية. إن آلية الاقتصاد الملازمة لا يمكن أن تنتج عنها هذه المفاعيل انطلاقاً من ديالكتيكيتها العفوية وحدها، بما هي القاعدة التي سيبنى عليها ما سيأتي. يجب على العكس من ذلك وحتمياً أن يقادَ الاقتصادُ بشكلٍ يسمح له بإيقاظ القدرات في كل إنسان، وأنموذج العلاقات بين الناس، هذه العلاقات التي يجب أن تجيز لهم، بفضل الجهد الذي يبذلونه على أنفسهم، أن يحققوا ذواتهم كبشر أصيلين.

حتى يومنا هذا، وعلى مرّ كل تاريخ الإنسانية، لم تحصل حالات كهذه. وعلينا أن نكون جد حذرين عندما نستشهد بتجارب التشكيلات السابقة، إذا كنا لا نريد الوصول إلى طرق مسدودة. ووصف ماركس في «البيان الشيوعي» للتشكيلة الرأسمالية بأنها التشكيلة الأخيرة التي تقوم على الاستغلال هو وصف محق، لكنه لم يكن يعني بهذا الاستغلال وحده بل كل نتائجه على الناس وفيما بينهم؛ كان ذلك خطأً «اقتصادوياً» ارتكبه «لاسال» (Lassalle) عندما أعلن بأن الحق في «الناتج الكامل للعمل»، هو ميِّزة محدِّدة للاشتراكية. وحسب توجه معاكس لتوجه «لاسال»، ولكن لا يقل عنه اقتصادوية، يخطىء ستالين في المسألة المركزية فيحسب أن العمل الفائض الذي لا يمكن الاستغناء عنه في المجتمع، يجب أن يعود مباشرة للعمال كأفراد. إن الجديد الحاسم في هذا يكمن في معرفة كيف سيكون بمقدور هذا الفائض من العمل أن يحول، من الداخل كما من الخارج، حياة الناس موضوعياً بالاقتصاد، وذاتياً بالناس أنفسهم. أعتذر لهذا التكرار، ربما، وأقول من جديد: إن أنسنة شروط العمل المزعومة التي ترى النور اليوم في الرأسمالية، إن هي إلا

وسيلة لتكييف الناس بشكل أفضل مع أنماط العمل الحالية أو التي أدخلت حديثاً وذلك بهدف فرض استغلال أفدح من السابق، أو احتمالاً، بهدف ضمان سير العمل في شروط أقل تنازعية. في الوضع الحالي للاشتراكية، إن ما هو مطلوب، هو على العكس من ذلك تكييف نمط العمل مع طبيعة الإنسان الخاصة، مع كرامته كإنسان، مع قدرته على الازدهار والتطور كإنسان.

المطلوب إذن هو التأثير على المسار الاقتصادي نفسه، بل تحويل هذا المسار مادياً تبعاً لأهداف حقيقية قابلة للتحقيق، غير أنها يمكن أن لا تكون بصورة كاملة مقولات (أو تصنيفات) اقتصادية حسب جوهرها. إنه لأكيد أن هكذا أهداف ليست ممكنة إلا في داخل اقتصاد مخطَّط من النوع الاشتراكي، حيث يخضع المسار الاقتصادي نفسه لقيادة غائية متماسكة، بفضل تأميم جميع وسائل الإنتاج. غير أنه من المؤكد أيضاً أن القيادة المتماسكة والتي تُخْضع المسار الاقتصادي الشامل للتخطيط ليست قادرة بنفسها على رسم هذه الأهداف أو تحقيقها. ففي حدود ميزاتها الخاصة كما في نقاط ضعفها، تستطيع هذه القيادة أن تنتج، على مستوى الاقتصاد وحده، كثيراً من الأشياء، لكن جدليتها الخاصة والملازمة لا يمكنها بمفردها أن تحصل على هكذا نتائج.

ينبغي بالتأكيد أن تتفق هذه الأهداف مع متطلبات الإنتاج كي يمكن تحقيقها عملياً؛ ولكننا لا نستطيع استنتاج هذه الأهداف من متطلبات الإنتاج. على العكس، كما كان يقول لينين، يجب أن تأتي هذه المتطلبات من الخارج، من خارج الإنتاج المباشر. هنا تكمن الوظيفة الخاصة للديمقراطية الاشتراكية. إن هذه المهمة الاجتماعية

الخاصة التي هي مهمة الديمقراطية الاشتراكية تحدِّد ميزتها وتبايناتها الخاصة بالنسبة للديمقراطية التي عرفتها التشكيلات السابقة القائمة على الملكية الخاصة، على الاستغلال والاستلاب، خاصة بالنسبة لتلك التي شيدتها الرأسمالية. أثناء حركة المجالس السوفياتية العفوية والواسعة، ارتدى هذاالمطلب الاجتماعي للثورة الاشتراكية طابعاً جماهيرياً مباشراً. غير أنه، انطلاقاً من هذا الواقع (ثورة المجالس السوفياتية الحقيقية») وبما يتعلق بالنمط او الأنموذج الذي يمكن أن تتخذه فئة مؤسسة، عضوية ومحددة بشكل حاسم للبناء الملموس للمجتمع الاشتراكي، نقول إننا لا نملك عن هذا النمط أو الأنموذج أية تجربة محسوسة يمكن أن نطبقها، ولو بصورة عامة جداً، على وضعنا الحالي أو على الوضع المستقبلي. لقد تم قمع ثورات ١٨٧١ و١٩٠٥ قبل أن تظهر هذه المجموعة من المسائل كمهمة ملموسة وواقعية. ففي سنوات لينين الأخيرة لم يعد يسيطر على حركة المجالس سوى اتجاهات انحطاط وانحلال. لقد أشرنا إلى الجهود التي بذلها لينين، سدىً، بهدف الحفاظ في المستقبل، ولو بقدر قليل، على ما كانت تنعم به هذه الحركة من زخم وقدرة ومخزون اشتراكي، من قوة حيوية بوجه بيروقراطية لا تني تنمو وتفرض نفسها.

نعلم أن هذه المحاولات فشلت. ولكي نكون واقعيين، فإن كل محاولة جديدة لا يمكن أن ترتكز - حتى ولو أنها تفسر بشكل صحيح الطابع الحتمي للمحاولات السابقة (أي ما وصلت إليه) في بناء الاشتراكية - لا إلى تطبيق عملي (Praxis) معد نظرياً، ولا إلى الذروة المؤقتة التي تم الوصول إليها قديماً، ولا إلى الانحطاط المشوَّش (لنَقُلْ بالحري: السقوط). إن ما يظهر اليوم أنه المهمة التي يجب القيام بها،

لا يمكن مطلقاً إذن أن يعود مباشرة لحركة اجتماعية موجودة، ما خلا تلك الاتجاهات السرية التي تحدثنا عنها سابقاً، ولكنها غير القادرة على تقديم أي قاعدة نظرية. يجب على العكس أن نحاول استجلاء مبادىء أو قواعد يقظة، استجلاءً نظرياً، انطلاقاً من تحليل ماركسي للوضع الحالي وللأبعاد الاجتماعية المستقبلية التي يحملها، أن نعدَّ نظرياً هذه المبادىء، ثم نحاول تطبيق النتائج التي حصلنا عليها، على أرض الممارسة الاجتماعية اليومية وبشكل واع. إنه إذن مسارٌ يُشْرَع به بوعي، يقاد بوعي وسيكون طويل الأمد ومتناقضاً.

فمن ناحية، لا يجب أن يغيب عنا أبداً التناقض الجوهري، ولكن المثمر، الذي يميز هذا الوضع، وهو أنه ينبغي إدخال عناصر فعّالة، هي بحد ذاتها لا تنتمي إلى مجال الاقتصاد، إلا أن وجودها هو حتمي ليس فقط لتجنبْ إعاقة تطور الاقتصاد، بل بالأخص لتشجيع هذا التطور، من زاوية اقتصادية بحتة وتوافقاً مع المتطلبات الاجتماعية للخطة الراهنة.

من ناحية ثانية، إن الميزة الأخرى لهذا المسار أي امتداده زمنياً، تفرض التوصل إلى إنسجام بين الضرورة والذكاء النظري المكتسب من المحتوى الاجتماعي لهدف هذا المسار وبين مستوى تطور الإنتاج والمتطلبات الاقتصادية البحتة لهذه المرحلة، وذلك بصورة مستمرة، دون توقف، يوماً بيوم. هذه هي مهام السياسة الاقتصادية للاشتراكية التي تقوم على الماركسية، وسوف يفهم القارىء أننا لم نسع، في الإطار الضيق لهذا الكتاب، إلا إلى كشف الميزات الرئيسية الأولية دون أن نتمكن من الغوص في التفاصيل. وإن هذا لسببٌ إضافي لأن نكون واضحين في وضعنا للقواعد النظرية. في التمييز الذي بات

شهيراً والذي يجريه لينين بين العفوية والوعي (وعي بالمعنى الماركسي للكلمة: أي وعي طبقي)، يقول إن الضوء لا يمكن أن يأتي للعامل «إلا من الخارج، أي من خارج الصراع الاقتصادي»، «إن المجال الذي يمكن أن نستقي منه هذه المعارف» يشمُلُ تفاعل كل القوى الاجتماعية، أي كلية المجتمع في ديناميته التاريخية[١٤]. (إذا كان لينين تكلم سنة ١٩٠٣ عن الظروف المباشرة التي كان يصادفها، وفي الوقت نفسه يخاطر بتصور أشياء عالمية أو جامعة جوهرياً، فإننا بدورنا يحق لنا ألا نذكر في هذه التحديدات سوى فحواها العام وليس الجوانب الحالية مباشرة). إن هذا المنهج الذي يقع في الامتداد الصحيح للمنهج الماركسي النظري يتطلب منا في هذه الحالة أن نخضع لهذه الطريقة، وذلك من أجل ممارسة عملية صحيحة

ولكن هل هذا ممكن اليوم عبر تطبيق بسيط للنظريات التي هيمنت خلال العقود الأخيرة؟ لقد لفتنا الانتباه سابقاً إلى النواة الفكرية للنظرية الستالينية: انقلاب العلاقة التراتبية التي وضعتها النظرية العامة للماركسية بين الاستراتيجيا والتكتيك؛ إن هذا الانقلاب هو الذي أدى إلى تشويه مجمل النظرية الماركسة، ولا نستطيع اليوم اعتبار هذا مجرد تشويه تم تخطيه أو تصحيحه حسب جوهره. إذا اقتصرنا، على هذا الصعيد، على المسائل الأكثر أساسية فينبغي علينا أن نلاحظ أنه منذ النظرية اللينينية حول «الإمبريالية» سنة ١٩١٦، لم تر النور أي أبحاث علمية عن الطبيعة الخاصة، عن الجوانب الجديدة للرأسمالية الحالية، وتالياً، حسب استنتاج منطقي بسيط، لم نرَ أي دراسة وتطوير من أي نوع كان، لقوانين التطور الاشتراكي النوعية.

---

(١٤) ف. لينين، ما العمل، في مؤلفات، جزء ٥، ص٤٣١.

لقد ألقينا نظرة خاطفة في مكان آخر، على كتابات ستالين في المجال الاقتصادي. وسمح لنا ذلك بإيضاح مسألة مهمة وهي أن الأولوية النظرية المعطاة للتكتيك، كان لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تشويه المنهج الماركسي ونتائجه. نحن نعلم أنه، في المرحلة نفسها، ألغي مفهوم «علاقات الإنتاج الآسيوية» من النظرة التاريخية الشاملة للتطور الاقتصادي، ليحل محله مفهوم الإقطاعية الصينية، الذي لم يولد في يوم من الأيام. ولكن هذا المفهوم سوَّغ لستالين إعطاء قاعدة نظرية، بشكل أسهل، لقراراته التكتيكية، جاعلاً في الوقت نفسه ولعقود عدة، من قبيل المستحيل أي دراسة ماركسية للوقائع الحقيقية ولعلاقاتها الفعلية القائمة على قوانين في مجال على هذه الدرجة من الأهمية. إن الأولوية المنهجية المعطاة للتكتيك لا تنفصل عن ذلك التشويه الآخر للنظرية الماركسية واللينينية الذي أشرنا إليه أعلاه والذي يكمن في معالجة الحالة أو الوضع الاجتماعي وكأنه دوماً موجود في قمته الثورية. وفي الواقع أن هذه الأولوية تحظر أي نقاش نظري موضوعي حول الطبيعة الحقيقية للأوضاع وللاتجاهات، إلخ. وبالتالي لا تؤخذ القرارات إلا طبقاً للتكتيك وكل الذين يعبرون عن رأي مخالف يظهرون كأعداء معلنين أو مموهين؛ ماذا ينفع إذن محاولات رفض هذه القرارات؟ المطلوب هو فضحها ونقضها ووضعها «خارج حالة الأضرار» إما معنوياً وإما بالمعنى الحقيقي للكلمة. ثم أن الإبقاء على هذا النهج الستاليني يقود بسهولة إلى ترهين الأطروحة التي رفضها المؤتمر العشرون، على الصعيد العملي، هذه الأطروحة التي كانت تؤكد أن الصراع الطبقي لايني ينمو ويشتد، وهذا في كل مرة يبدو فيها ملائماً تكتيكياً اللجوء إلى حل بيروقراطي وعنفي لوضع معقد، دونما اهتمام بمعرفة ما إذا كان اشتداد الصراع الطبقي يظهر

فعلياً في الوقائع الملموسة. فالاحتدامات المؤقتة قادرة أيضاً على إحداث ردات فعل من هذا النوع. يمكننا أن نطيل إلى ما لا نهاية لائحة التشويهات النظرية للماركسية واللينينية، وهذا بالتأكيد ليس قابلاً للتحقيق في كتابنا هذا. سنكتفي هنا بالتذكير بمسألة مرتبطة بشكل وثيق بالديمقراطية الاشتراكية. وهي المفهوم اللينيني حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ليس سوى امتداد للفكر الماركسي. في سنة ١٩١٧ طالب لينين بالحق غير المحدود لكل شعب في أن يعلن استقلاله، رافضاً بشدة أي اتجاه إلى إيجاد استثناءات(١٥). وقبل عدة سنوات من هذا التاريخ، أثناء الحرب الإمبريالية، كان لينين قد اعتبر الميل إلى تجاهل حق الشعوب هذا في تقرير مصيرها بعد بناء الاشتراكية خيانة لقضية الاشتراكية(١٦). لا يمكن أن تلغي البيروقراطية المصطنعةُ الأهمية المركزية لهذه الأطروحة بالنسبة للماركسية اللينينية. ولقد ثار لينين في كل فترة مرضه وبعنف ضد كل اغتصاب لهذا المبدأ(١٧). كلا لا يوجد أي تلاعب تكتيكي قادر على القضاء على هذه البداهة، إذ أن لينين، وكذلك ماركس، رأى في حق الشعوب في تقرير مصيرها مسألة كبرى مبدئية في الثورة البروليتارية، في بناء الاشتراكية.

إن التحقيق العملي للديمقراطية الاشتراكية يفترض مسبقاً إذن ترسيخ المنهجية الماركسية. ولا ننظر إلى ذلك، فقط من الزاوية

(١٥) أنظر. لينين، مهام البروليتاريا في ثورتنا، في مؤلفات، جزء ٢٤، ص- ٦٥ - ٦٦.

(١٦) لينين، محصلة النقاش حول تقرير المصير، نفس المصدر، جزء ٢٢، ص ٣٤٥.

(١٧) أنظر لينين، سبق ذكره، جزء ٣٦، ص٦١٨ـ ٦٢٠.

العلمية، التاريخية ـ الفلسفية. على العكس، إن الأهمية التي تميز هذه العودة بالنسبة للحركة الشيوعية تتأتى أساساً من واقع أنه يستحيل اليوم إجراء أي مقاربة صحيحة لمشاكل الحاضر الحقيقية (دون نسيان ولادتها التاريخية التي تبقى غير مستكشفة لفترة من الزمن تمتد حتى يومنا هذا)، أي مقاربة فطنة للأبعاد الملموسة الحقيقية التي تطرحها ممارستنا العلمية اليوم (Praxis). بالتأكيد أن هذا لا يمكن القيام به عن طريق مرسوم واحد، حتى ولو أصدرته سلطة موصوفة بكمالها. لا نملك أن نلغي نتائج النواقص، الانحرافات، التشويهات، إلخ، التي لها من العمر عشرات السنين إلا بعد جهد طويل من التفكير العميق، والنقاشات الرصينة التي تتناول جميع المسائل المدئية المتعلقة بالنظرية، بالتاريخ، إلخ. بدون شك سوف يجري التحيز والتمييز حتى ضد هذه الضرورة التي تفرض نفسها. يجري الحديث عن التعددية ـ ليس فقط من قبل الجهاز إنما أيضاً بين النقاد ـ وهذا أمر ينطوي على خدعة. إن التلاعب الإيديولوجي «الوضعي ـ الجديد» يمكن أن يكون تعددياً. وفي هذا المجال لا تعرف الماركسية سوى جواباً واحداً ينطبق على الواقع الموضوعي. بيد أن هذا الجواب لا يشرق بواسطة مراسيم تأتي من سلطة ما كائنة ما تكون هذه السلطة. إنما هو يأتي بالبحث، بالتحليل، إلخ. ويجب أن يحلَّلَ بشكل نقدي خلال النقاش، فضلاً عن أنه لا بد من مرور فترة زمنية طويلة قبل أن تفرض حقيقة ما نفسها بصورة معممة. وإذا ما أرادت الحركة الشيوعية أن تقف على أرضية ثابتة، يجب عليها أن تختار طريق التصحيح الذاتي هذا، طريق نهضة الماركسية.

إن الحركة الشيوعية هي بحاجة لنهضة الماركسية هذه كي تتمكن من حلٍّ مشاكلها. وبما يتعلق بيقظة الديمقراطية الاشتراكية تبدو هذه

الحاجة بحدة أكبر. إذ أننا لا نجد أنفسنا في ساحة نظرية جديدة وغير مطروقة ـ على هذا الصعيد ما كان يقوله لينين عند إدخال «السياسة الاقتصادية الجديدة» (NEP) ما زال صحيحاً: إن كلاسيكيي الماركسية قد رحلوا دون أن يتركوا لنا معلومات دقيقة ـ ومع ذلك فبين الأشياء القليلة التي نعرفها عن الديمقراطية الاشتراكية، هو التالي: في المرحلة الحالية، أنه لمن المستحيل أن تنبجس النهضة عفوياً، يجب أداء عمل طويل الأمد قبل أن تظهر وتتمكن من بناء نفسها. ولكن يسهل جداً فهم هذا، وأي إنسان يفكر ولو قليلاً بهذا الموضوع سوف يقتنع بصحة ما كنا نقوله سابقاً، وهو أن حركة مؤيدة للديمقراطية، باتجاه اشتراكي، لا يمكن أن تحصل اليوم، طبقاً لكلمة لينين، إلا بمبادرة «خارجية»، إذ أنها ليست قادرة على الولادة عفوياً من وعي المشاركين. لقد سبق وأشرنا إلى أن الخمول المنتشر بشكل واسع جداً بين الجماهير الكادحة، لا يمكن أن يتحول إلى نشاط ديمقراطي اشتراكي إلا بعد عمل شاق وعنيد. بنظر إنسان ماركسي أنه لواضح، انطلاقاً من هذه الوقائع الصغيرة، لكن الأساسية، أن الموضوع يتعلق هنا بنشاط يشكل بالضرورة الحزب الشيوعي قوته الدينامية والقائدة. لأن المطلوب هو ضبط وتحرير وجذب قوى إلى وعي حقيقي وهادف، في الحياة اليومية، قوى هي حالياً، في أحسن الأحوال، لا تعبر عن آرائها إلا بصورة غير علنية، من فرد لفرد، إذن على نحو سري إذا ما نظرنا للأمر على الصعيد الاجتماعي. إن إيقاظ هذه القوى يقتضي إذن قبل كل شيء جعل المسائل الكبرى الاجتماعية مسائل واعية، تلك التي ولِّدت بشكل عفوي هذه العواطف، هذه الأفكار، إلخ، وغالباً دون أن يعي ذلك فعلاً هؤلاء الذين غذوها ونموها أنفسهم. كان يرى البيان الشيوعي، قبلاً، الطابع المميز للشيوعيين في واقع

أنهم «يشيرون (. . .) إلى المصالح المشتركة لكافة البروليتاريا (. . .) وأنهم يمثلون دوماً مصالح الحركة في كليتها»[١٨].

عندما يصف لينين بعد نصف قرن لاحقاً، الوعي الطبقي الصحيح، مشيراً إلى أن هذا الوعي يكمن في النظر جيداً إلى كلية الدينامية الاجتماعية وأنه يمثل أولوية المصالح الكبرى الثابتة للبروليتاريا ويجب أن تتم مقاربة هذا الوعي حتى بالنقد إذا بدا ذلك ضرورياً وأما المصالح الكبرى فهي تتصارع مع المصالح المؤقتة اليومية، نقول إن لينين بوصفه هذا لم يفعل سوى استعادة الأفكار نفسها، مطبقاً إياها على الواقع.

وفي هذا المجال أيضاً، كبت التطبيق العملي للعهد الستاليني كثيراً من الأشياء بهدف إيجاد حل تكتيكي بيروقراطي لها، حول هذا الموضوع وطبقاً لما قلناه وحسب إمكانياتنا لن نطرح سوى المسائل المبدئية. وفي البداية يأتي ما قلناه لتونا: إن نهضة الماركسية هي طبعاً مسألة حيوية بالنسبة للحزب الذي يريد أن يُتوِّج نشاطه بالنجاح. وإلى هذا تضافُ بالأهمية الحاسمة نفسها: الديمقراطية داخل الحزب. ونعني بذلك بلا ريب سير عمله التطبيقي أو الواقعي، لأن الديمقراطية، على المستوى الشكلي (أو الصوري) كانت دوماً موجودة وما زالت حتى يومنا هذا. إن محاولات بعض الإيديولوجيين تحقيق إصلاح داخلي بهذه الجذرية عن طريق المطالبة بالتعددية الحزبية هي محاولات يجب تعدادها بين التفسيرات المعطاة للديمقراطية البرجوازية التي انتقدناها في بداية هذا الكتاب. ومن دون الغوص أكثر في هذه

---

(١٨) ك. ماركس، ف. إنجلس، بيان الحزب الشيوعي، سبق ذكره، ص ٧٤.

المسألة، نذكرَ فقط بأن الديمقراطية التي نتصورها هنا هي ديمقراطية تعمل فعلاً داخل الحزب، إذ أننا نعرف تماماً أنّه في إطار التعددية الحزبية «الديمقراطية» في العالم الرأسمالي لا نستطيع أن نتكلم عن ديمقراطية داخلية حقيقية، بالنسبة لأي حزب.

وبالمقابل، من زاوية مشكلتنا بالذات، ستكون إحدى مهامنا الأكثر إلحاحاً هي إجراء توزيع واقعي ومدروس جداً لعمل كل من الدولة والحزب. هنا أيضاً، يجب أن نقتصر على المسألة المبدئية الأكثر جزماً: لا تُحدَّدُ المهامُ الجديدة للديمقراطية الاشتراكية بالممنوعات ولا بالدعاوة وحدها كما لن تُلْغى بقايا المجتمع الطبقي إلغاء تاماً من الحياة العملية اليومية، هذه البقايا التي ما زالت موجودة والتي ستنمو حتماً في ظل تطور اقتصادي غير موجه بشكل كافٍ وواعٍ نحو هدف الاشتراكية (بعض أشكال الاستهلاك الكمالي مثلاً). إن ما يحدِّدُه لينين بعمق شديد بمفهوم المؤالفة لا يمكن أن يكون فعلاً فعّالاً إلا إذا توصل الكائن الاجتماعي، خاصة في الاقتصاد، ولكن بالطبع ليس حصرياً في هذا المجال، إلى اكتساب أشكال تسمح للناس، بفضل تكيفهم معها، بترك مؤثراتهم، قناعاتهم، أنماط عملهم - في وبفضل المؤالفة - حيال أنفسهم وأمثالهم (عواطف وأشكال سلوك ليست دوماً حقيقة إنسانية، كي لا نقول غالباً ضد - إنسانية) وذلك بهدف بناء وجودهم الخاص شيئاً فشيئاً، وكذلك علاقاتهم مع باقي الناس (الشيئان هما مرتبطان من حيث الجوهر وبشكل لا يقبل فصلهما) باتجاه إنسانية حقيقية. دون تحويل في العالم الخارجي اليومي، لا يمكن أن يحصل هذا التغيير الداخلي، ولن يرى النور المجتمع الشيوعي حتى وان ازدهر الإنتاج المادي على نحو قصووي.

خلال هذه العقود الأخيرة جرى الحديث بكثرة عن بقايا الرأسمالية، تم نقدها، نوّه بها وأعلن تجاوزها في الوقت نفسه. ولكن إذا ما اعتبرنا ذلك على مستوى مجتمع ككل ـ حتى ولو كان في المجتمع استثناءات فردية، رواد لما سيأتي أو ببساطة أشخاص قصويين، إيجاباً أو سلباً ـ فإن كل هذا لا يمكن أن يكون الطريق الصحيح. بالتأكيد، وفي اتجاه مباشر يمكن أن يترافق هنا مع عدد مهم من الفوارق، لا يمكن لأي إنسان أن يتخطى الحالة الاستلابية لإنسانيته الحقيقية إلا بنفسه، بجهوده الشخصية، ويأتي هذا المسار طبعاً، في أغلب الأحيان، من نقد أو من نقد ذاتي لشكل خاص من الإستلاب حسب الحالات. ولكن باتجاه بحث اجتماعي. إنّ أيّ تشويه للإنسان ـ وهو دوماً اجتماعي في البداية ـ لا يمكن أن يتم تخطيه حقيقة إلا ابتداء من اللحظة التي تظهر فيها ظروف حياة واقعية تسمح باجتثاث حتى فكرة هذا التشويه من وعي أي إنسان طبيعي. (فلنذكر كأمثال كانت منتشرة جداً قديماً: أكل لحوم البشر أو الأخذ بالثأر). بالطبع، خلال العصور الانتقالية، تلعب محاولات التجاوز الفردي، المعنوي أو الإيديولوجي من وقت لآخر دوراً لا يستهان به. ولكن بصرف النظر عن واقع أن هذه المحاولات لا يمكن أبداً أن توصلنا إلى كونية حقيقية اجتماعية، بالمعنى الذي افترضناه لتونا، يصبح تحقيقه اليوم هو التغيير الجوهري لكل الإنسان في كل تعبيرات وجوده وليس فقط تجاوز بعض أخطائه المحسوسة، المنعزلة، والتي تظهر داخل بعض العلاقات الواقعية في حياته. لا شيء أبعد عن ذهن كاتب هذه الأفكار من التقليل من أهمية هذه التغييرات، وإن كانت محض فردية؛ على العكس من ذلك إن كاتب هذه الأفكار مقتنع بعمق بأنه لو لم يوجد على مدار تاريخ الإنسانية القديم حركات فردية أو جماعية

كهـذه، تصدت بفعـالية وحسب العصـور لكل لا إنسـانيـة الإنسـان ولكل ما ينقضُها، مُتَّبِعةً لذلك طرقَها الخاصة، وغالباً بوعي خاطىء وبأهداف طـوباويـة بحتة، نقـول إنه لـو لم توجـد هذه الحـركات لما استطعنا إطلاقاً رؤية المسائل التي نناقشُها اليوم.

إن هذا الكاتب هو بعيد أيضاً كل البعد عن الحكم على محـاولات التجاوز هذه، تجاوزَ دناءات الإنسان في وجودنا تبعاً لمفاعيلها المباشرة فقط، العملية والاجتماعية. إن التطور الـذي شهدتـه الإنسانيـة حتى الآن ـ والذي يصفُه ماركس بمنطق سليم بـالنسبة لتحليـلاته الخـاصة حول «تاريخ الإنسانية القديم» ـ ما كان بمقـدوره أن يساهم في تغيـير حاسم، بل في (أحسن الأحوال) في بروز بواكير متناثرة وغالباً متداخلة تسمـح ببناء عامل ذاتي. ينبغي تقـويم هذه البـواكير تقـويماً صحيحـاً واستنتاج الدرس التالي من تحليلها وهو أن أنسنة الإنسـان لا تملكُ أن تكـون إلاَّ نِتاج عمله الخـاص. ولكن مسألـة إيجاد حلول للمشـاكـل ولإمكانيات حلها هي مسألة أخرى مختلفة تماماً، لأن الهامش الحقيقي للمناورة والتحرك هو معطىً، محدَّد ومحدود بالمسار الموضوعي الواقعي لإعـادة إنتاج المجتمـع. بما أن الـديمقراطيـة الاشتراكيـة هي مـدعـوة لتجـاوز الشكل الأخـير الأعلى للـ «ضـد ـ الإنسانيـة» (تحت قنـاع أن الآخـر يمثل حـدّاً، موضـوعاً عـادياً، خصـماً أو عدواً ممكنـاً لتـطبيقي العمـلي الخاص، لتحقيقي الـذاتي) فهي وحدهـا قـادرة عـلى تقـديم قاعدة موضوعية، اجتماعية وإنسانية، لهذا التغيير الحاسم.

إن حركة المجالس السوفيـاتية العـظيمة في المـاضي الثوري كـانت تغمرها كلياً إرادة وضع هـذه المسائـل قيد التنفيـد. لكن بالـرغم من الظروف الواقعيـة التي كانت وراء ولادة هـذه الحركـة وطبقاً لمـوازين

القوى الموضوعية لذلك العصر، فإنها (الحركة) لم تكن قادرة على الارتقاء بهذه المسائل إلى مستوى التعميم المحسوس والشامل، إن لم نقل الانتقال إلى تحقيقها الفعلي. والذكرى التي تركتها، والتي ما زالت حية عند قسم كبير من الجماهير، تشهد على الأمل، المرتكز أحياناً بشكل خاطىء على مثل طوباوية، في أن يَشُقَّ تجددُ التجربة مخرجاً للإنسانية، طريقاً يسمح لها بتحقيق ذاتها. فواقع أن المهمة الملحة في إجراء إصلاح جوهري للقاعدة الاقتصادية في كل الدول الاشتراكية كانت مهمة فرضتها الضرورة الحتمية، فإن البديل الحقيقي للبيروقراطية الستالينية في الاشتراكية كما للديمقراطية البرجوازية الوضعية كما هي اليوم، قد بَلَغَ في بداية مرحلة جديدة، مرحلة أصبحت مسألة راهنة حادة. ولا يستتبع هذا إطلاقاً أنها تملكُ من جديد اليوم ولو شرارة واحدة من العفوية الاتصالية (Com-municative) التي كانت تسِم الانفجارات الكبرى في الماضي. يستنتجُ من هذا أن الدلالات التاريخية الاجتماعية المنبثقة من الوضع الاقتصادي في لحظة معينة والتي تشهَدُ على قرب الأزمة (أو مجاورتها) تتلاقى في كل مكان باتجاه شكل جديد من الديمقراطية غير موجود في أي مكان، ولكننا نعرفه بفضل التجربة التاريخية وتفسيرها الماركسي - اللينيني، غير الملائم في أغلب الأحيان، للأسف. يُستنتج أيضاً أن استمرارية هذا التطور الذي بدا حتمياً خلال عدة عقود، تُظْهر في كل مكان، على السطح، تناقضات وصدوعاً وأزمات غير قابلة للحل، مما لا يسمح، إلا بصعوبة، باللجوء إلى حلول جامدة، إلى تلاعبات وتسويات كاذبة، على الرغم من أن عدداً كبيراً من الحكومات البرجوازية تبذل ما في وسعها كي تدمج في مؤسسات أنظمتها حركات الاحتجاج العفوية هذه التي ما تزال فوضوية.

لا يمكن أن يكون مفعول هذه الملاحظات المبسطة جداً سوى زعم رَسْمِ بعد اقتصادي وسياسي ملموسٍ لمايبدأ بـالظهـور اليوم في العـالم كأزمة البنى المـوجودة. بيـد أنه تقـع على المـاركسيين المهمـة الجديـدة جـذرياً الهـادفة إلى كشف طـرق جـديـدة للنضـال ضـد الـرأسـمالية الامبرياليْة لتجديد الاشتراكية الداخلي. كما يجب أن يتم هذا الكشف انـطلاقاً من الـوضع الاقتصـادي المتغيِّر، وبفضـل استخـدام مُتَجَـدِّدْ للمنهـج الماركسي. لا نستـطيـع هنـا أن نحلل بتعمق أكـبر الأشكــال الجديدة للانشقاق والتجميع التي يمكن أن تحصل بين القديم وبـين ما بقي، بفضـل التقليد، حيـاً وفعّالاً. لا يمكننـا ولا يجب علينـا إلا أن نشير إلى أنه، في إعادة البناء الضروري للاقتصاد الاشـتراكي، ينبغي بالتأكيد أن لا يتم أي تأسيس للتوجه الـذي رسمنا خـطوطه الكـبرى بواسطة مراسيم وقوانين تنظيمية، طالمـا أن هذا الاتجـاه مؤهل لتغيـير الكائن الإنساني، مؤالفته (تكيُّفُه) مع وجودٍ أصيـلٍ لنوعـه كإنسـان، في حياته اليومية، وجميع مظاهر وجوده. إن العلاقة المفـترضة هنـا بين التـطور الاقتصادي وتغيـير الإنسان.هي في ملمـوسيتها، أكـثر تعقيداً بكثير. إنها ليست على المستوى المباشر سوى إصلاح اقتصـادي عملي يُمـارس بهدف زيـادةٍ نوعيـة وتحسين نـوعي لماكنـة الإنتاج والتـوزيع. والحال أنه سيظهر أن الاقتصاد الاشتراكي وإن أصبحت علاقته المـرنة بالاستهلاك مسألة حيـوية ومصـيرية، فهـو لن يستطيـع أن يحل هـذه المشكلة بـ «إدخـال» «النمط» الرأسـمالي كما هـو، قلباً وقـالباً. إن مـا يستطيع السوق أن يحققه في سيـاق عفوي أسـاساً داخـل الرأسـمالية، يجب أن تكـون تكملتُه هنـا بالضرورة دمقـرطة متنـوعـة وذات أبعـاد متعـددة، لسيرورة الإنتـاج، ابتداء من إعـداد التخـطيط وصـولاً إلى تحقيقه العملي. إن لهذه الدمقرطة في البداية، بالضرورة، طابعاً محض

اقتصادي. غير أنه على هذا المستوى وعند طرح المسألة النقابية مثلاً، تظهر ضرورة التلاقي من جديد، وبشكل يتطابق مع متطلبات الساعة، مع وجهة نظر لينين عندما كان يعترض على نحو حاد وإلحاحي على تروتسكي (بالرغم من كل الإعلانات المعاكسة ظاهرياً): دون نهضة، يقول لينين، لا يمكننا تصور إعادة تحريك وتنشيط الجماهير ولا القضاء على خمولهم. عند كل مرحلة من هذا العمل الإصلاحي الاقتصادي الذي سيكون بالضرورة طويلاً جداً، سوف تظهر تحت أشكال اقتصادية جديدة ومجدِّدة المشاكل الجديدة التي ذكرناها أعلاه، مشاكل شق طريق قادر على إيقاظ وتكوين العامل الذاتي للتشكيلة الاشتراكية. ودون أن نعطي الانطباع بأننا نريد إجراء «توزيع» ميكانيكي للعمل، إلا أنه يبدو محتملاً في فترة أولى أن تكون التنظيمات الجماهيرية (النقابات) هي التي ستدعى للعب دور مسيطر في المرحلة المقبلة. وستُلقى مهام عمل مهمة جداً على عاتق الحزب الذي سيكون في طور تجديده ديمقراطياً، والذي سيكون حتماً عاملاً مهماً وحاسماً خلال إعداد مبادىء المرحلة الأولى ولاحقاً عبر نقده الدائم لتطبيقها. ومن الطبيعي أن لا نتجاهل الدور المهم الذي سيعود في كل ساعة لمبادرة الجماهير نفسها. وفي هذه السطور لا أحد يستطيع أن يتكهن ما سيكون عليه دور وموقع حركة المجالس الجديدة هذه. إن أفكارنا وملاحظاتنا هذه لا تطمح في أحسن الأحوال إلا إلى رسم الحدود، العامة جداً بالتأكيد، لأبعادٍ ممكنة.

إن الفعل المتزامن لكل هذه المسائل يثبت أن تطور العالم انتقل من مرحلة جامدة ظاهرياً، وإن كانت في الحقيقة تقدمية بشكل مستمر، إلى مرحلة الدينامية العنيفة. (دلالات الأزمة داخل نظام التلاعب

الـرأسمالي، القصـور المؤقت للشعوب في العـالم التي تبـدأ اليـوم فقط تحررها، ومطالبتها بأبعاد واضحة، كل هذا يشكل عوارض مهمة تميز هـذا التغيير. إلا أن الجـوهري بنـظرنا هـو تفعيل الحـركة الشيـوعية الذي يجب أن يتم باتجاه نهضة للماركسية، باتجاه تنشيط دورها الـرائد الحقيقي، في التـطبيق كـما في النـظريـة، بهـدف التجـدد الثـوري للمجتمع، وتالياً، تجدد الإنسان نفسه. إنه لمن الطبيعي جداً أن يخاف عدد كبير من الأشخـاص من الاضطراب وفقـدان الأمن الذي ينتج بالضرورة عن هذا الـوضع، فيفضلون تـركيز جهـودهم على الحفـاظ على التغييرات الممكنة التي تم إحرازهـا ضمن النظام الجـامد ظاهرياً خلال العقود الأخيرة. غير أن هذه الجهود إذا ما نظرنا إليها من زاوية البُعُد التاريخي فهي تبـدو نافلة. حـول الأساس الاجتماعي التاريخي العـام لهـذا النـوع من الأوضـاع، كتب مـاركس: «لهـذا السبب فالإنسانية لا تضع أمامها أبداً إلا مهاماً قادرة عـلى القيام بهـا ولذلـك وإذا ما نظرنا إلى هذه المسألة عن قرب فإننـا نرى أن المهمـة نفسها لا تنبجس إلا حيث تكون الظروف المادية موجودة قبلاً أو على الأقـل في طور الصيرورة»(١٩) وسينكشف عدم جدوى مخاوف كهذه في النهـاية، تمـاماً كـما هي غير مجـدية الأوهـام التي يولـدها مبـاشرة هذا الـوضـع التـاريخي نفسـه والـذي يكمن في الحلم «بـانقـلاب» رائـع، مبـاشر وجذري، على شاكلة حَدَثية(٢٠) كما نرى ذلك في الـطموحـات الحاليـة لقسم هـائل من الشبـاب ونخبـة المفكـرين اليسـاريـة. إلا أنـه عـلى

---

(١٩) ك. ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، اديسيـون سوسيال (Editions Sociales)، ١٩٧٧، ص٣.

(٢٠) حَدَثِيَّة: Happening. وتعني أساساً مشاركـة الجمهور في التمثيل على نحو عفوي وارتجالي.

المستوى الموضوعي ـ وفي أجزاء العالم المختلفة اجتماعيا إلى هذه الدرجة من الاختلاف وعلى نحوٍ متنوع ـ هناك ثمة مسار طويل، غني بالأزمات الداخلية والخارجية، وغني كذلك، بالتأكيد، بالفهم الذاتي للأبعاد، للأهداف الواقعية وللوسائل الملموسة المستخدمة لتحقيقها على نحو كامل.

إذا كان اليوم ثمة مجال حيث الخوف من أي قطيعة مع استمراريةٍ لا تزال فعّالة، ليس مبرراً موضوعياً، هو مجال الاشتراكية. كان أضطر لينين إلى فرض استخدام أي مرحلة هادئة، وذلك عند اشتداد الخطر بشكل قصوي على المجالس السوفياتية. إن الأعمال السياسية الكبرى للاشتراكية كانت أسِّسَتْ في غمرة الماضي القريب (الانتصار على هتلر، الاتفاق النووي) موضوعياً قاعدة أصلب من «الهدنات» التي يمكن أن نعزوها للتحولات الداخلية. وبالطبع ظل الإمبرياليون إمبرياليين. مع أن «ساحتهم الخاصة» الاجتماعية، وقدرتهم على التحرك بكامل حرية لم تعد هي ذاتها ما كانت عليه سنة ١٩١٤ أو في الفترة المباشرة لما بعد الحرب. إن تحولاً داخلياً للاشتراكية ممكن الحصول إذن ضمن أخطار موضوعية من المحيط الإمبريالي هي أقل بكثير مما كانت عليه في عهد لينين. في الحقيقة هناك ثمة عادة في تجاهل ناحية إيجابية ذات أهمية قصوى. إن خطر تدخل مسلح من قبل العالم الإمبريالي كان أقوى مما هو عليه اليوم. على أن التعاطف الذي كانت تكنه الجماهير ونخبة المفكرين في البلدان الرأسمالية في تلك الفترة وبشكل شبه عفوي لبلد المجالس السوفياتية كان أشد بكثير مما هو عليه اليوم. وهذا من البداهة بمكان: في عام ١٩١٧، عديدين كانوا في العالم الرأسمالي، من أناتول فرانس Anotole)

(France إلى العمال العاديين، رجالاً ونساء، أولئك الذين يشعرون بأن ما كان يحصل على أرض السوفيات سيساهم في تحريرهم بالذات، وأن ما كان يحصل هناك، تالياً، هو جزء من نضالهم من أجل قضيتهم الخاصة، من أجل تحريرهم الخاص. ولقد قطع هذه الروابط، إلى حدٍ كبير جداً، الانتقال في زمن سلطة ستالين إلى الهيمنة المطلقة للتكتيك في جميع المسائل النظرية والعملية. وكان من الطبيعي، أن تلعب دوراً مهماً في ظاهرة الابتعاد هذه عن الاشتراكية، أحداث من أمثال محاكمات الثلاثينات، إلخ. غير أنه كان بالإمكان تجاوز أي عمل سلبي منعزل لولا بروز خط نزاع (Tendancielle) إيديولوجي ومستمر يُظهرُ في حالات عديدة التطور المختلف جداً للتطور في الاتحاد السوفياتي وللطموحات التي ما كانت الرأسمالية كما يبدو قادرة على تلبيتها، وبخاصة القضاء على كل الاتجاهات المعارضة لأنسنة حقيقية. إن أثر الرفع العام لمستوى المعيشة الاقتصادية والنتائج المتقدمة المحققة في المجال التقني لم تستطع - ولا زالت غير قادرة - استعادة مشاعر التضامن التي كانت موجودة في الفترات الأولى وذلك رغم الإعجاب الذي تحدثُه. والحال أنه في كل مجتمع رأسمالي يوجد قوة احتمالية ممكنة لأشياء كهذه. والحقيقة أن المجتمع الاشتراكي هو وحده القادر، بفضل الإمكانيات التي يحملها، على تملك سحر جاذب لصيرورة الإنسان. لقد جرت في أعقاب الحرب محاولة اعطاء قوة جذب لنوع من «الطريق الأميركي في العيش» بكل قوة ماكنة دعاية لم يسبق لها مثيل. لكن غياب الجوهر الإنساني الحقيقي أدى إلى فشل هذه الماكنة الدعائية، رغم كل اتساعها وحسن تنظيمها. فإن هذا المضمون الاجتماعي - الإنساني لا يمكن الوصول إليه عن طريق الاستثمارات والتوظيفات مهما كانت أهميتها بالمقابل،

إن أي وثبة بهذا الاتجاه، ووحدها المجتمعات الاشتراكية ـ حتى الأكثر تواضعاً وجنينية بينها ـ قادرة موضوعياً على القيام بها. إن أي وثبة بهذا الاتجاه نقول، تُطْلِقُ العنان مباشرة لموجة جديدة من الحنين والتعاطف.

منذ المؤتمر العشرين نجد هذه الحالة في كل أنحاء العالم. وبالتأكيد بقيت الإمبريالية ما كانت عليه، وستبقى طويلاً كذلك طالما أن الثورة لم تقلها ولم تهدم أسسها جذرياً. وطالما الإمبريالية موجودة فإنها لا تطمح طبيعياً إلا إلى قلب الاشتراكية. وبما أن الوضع الناتج عن المأزق النووي (أي توازن القوى) جعل حرباً ثالثة غير ممكنة الحدوث مطلقاً ـ ولذلك فإن الاحتمالات الحقيقية في اندلاعها تخف أكثر فأكثر ـ فإن الصراع الإيديولوجي أكتسب على المستوى العالمي أهمية أكبر. لهذا السبب ومباشرة بعد المؤتمر العشرين، وصف كاتب هذه السطور التعايش الذي فرضه الاتفاق النووي، بأنه شكل جديد من الصراع الطبقي حيث يأخذ كامل قيمته المبدأ اللينيني «من؟ لمن». إن التوقف في سيرورة التخلي الجذري عن الطرق الستالينية، وأكثر من ذلك، بروزها من جديد، بشكل متغيّر طبعاً ولكن بالقوة نفسها تقريباً، من حيث الجوهر خلال فترة معينة، كل هذا محى الإشراقة التي أحدثها المؤتمر العشرون. غير أن بعض الآمال بقيت حية رغم كل شيء. وكان لا بد لدلالات تأزم نظام الهيمنة والتلاعب الرأسمالي أن تعطيها وثبة جديدة. نلاحظ حالياً في العالم، اتجاهات تقارب من الماركسية، إرهاصات نهضة، يمكن أن توصفَ وتُفَسَّر كحليفات للاشتراكية رغم أنها ظواهر ما زالت ضعيفةً وشديدة التشويش. وحسب التقليد اللينيني هناك ثمة دوماً إمكانية للنضال المشترك ضد

العدو المشترك، مما لا يعني أنه لا يجب أن نتميز بكل وضوح عن هذه الاتجاهات، منتقدين إياها، حول كل نقاط الاختلاف مع الماركسية.

بنظر ستالين، كل موقف لا يتطابق تماماً مع القرارات التي يفرضها التكتيك والتي يجب تطبيقها إجبارياً، ينبغي اعتباره كموقف يأتي من أعداء، من عملاء الإمبريالية الذين يجب القضاء عليهم بكل الوسائل التنظيمية التي يملكها الجهاز (جهاز الحزب أو الدولة). هذا المنهج هو الذي طُبِّق أثناء المحاكمات الكبرى. ولا يزال هذا المنهج هو هو ـ دون المغالاة في استخدام الوسائل التنظيمية ـ القاعدة الرسمية للصراع الإيديولوجي الرسمي كما هي مطبقة في داخل وخارج حدود الاشتراكية.

إن هذا العائق ثقيل أمام ولادة الديمقراطية الاشتراكية في الحقل الذي يخضع للسلطة الاشتراكية. إنه عائق ثقيل أيضاً أمام تعاون حاسم ومحدّد وأمام إندماج مستقبلي لكلٍ قوة تعمل في سبيل نهضة منهج ماركسي حقيقي وفي سبيل أن يوضح بمساعدة هذا المنهج الماركسي كل ما من شأنه أن يجعل عالم اليوم يتجاوز اجتماعياً الوضع الذي وجد فيه هذا المنهج فعاليتَه في زمن ماركس، إنجلس ولينين. لذلك يجب أن تبدو الصورة، أن يبدو بُعدُ الانتقال إلى الديمقراطية الاشتراكية وإلى الاشتراكية، بما هي طريق يقود إلى الشيوعية وإلى الانتهاء من تاريخ الإنسانية القديم، لذلك، نقول، يجب أن تبدو هذه الصورة وهذا البعد مختلفين اليوم إلى هذا الحد عما كانا عليه في زمن ماركس. هاكم ما قاله ماركس منذ ما ينوفُ عن قرن واصفاً الخطين المتعارضين، خط الثورة الاشتراكية وخط البرجوازية، على قاعدة الصراعات الطبقية المتقلبة والإمكانيات الاجتماعية التي تنتُجُ عنها:

«إن الثورات البرجوازية، كثورات القرن الثامن عشر، تتسارع من انتصار لانتصار، تتعاظم مفاعيلها الدراماتيكية ويبدو الأشخاص والأشياء مأخوذين في نيران البنغال[٢١]. النشوة هي الحالة النفسية اليومية. لكن هذه الثورات لا تعمِّر طويلاً. بسرعة تصل هذه الثورات إلى الذروة، ثم يقع المجتمع في تخبط طويل وعميق قبل أن يتعلم كيف يفيد على نحو هادىء من مرحلته العاصفة. وعلى العكس من ذلك فإن الثورات البروليتارية، مثل ثورات القرن التاسع عشر، تنتقد ذاتها دوماً، توقف في كل لحظة سريانها، تعود على ما يبدو أنه قد تم لتبدأه من جديد، تَسْخَرُ بدون شفقة من الترددات، من الضعف والبؤس الذي كان يسم محاولاتها الأولى، تبدو أنها لا تصرع عدوها إلا لكي تسمح له أن يستمد من الأرض قوى جديدة وأن يستعيد قواه في وجهها بصورة أشد من السابق، تتراجع دوماً من جديد أمام الضخامة غير المحدودة لأهدافها، إلى حين ينشأ الوضع الذي يجعل كل عودة إلى الخلف مستحيلة، فتصرخ الظروف ذاتها: هيك رودس، هيك سالتا!» (Hic Rhouds, Hic Salta)[٢٢].

لا تزال رودس في مستقبل بعيد جداً. لكن كل شيء يظهرُ أنْ وحده الطريق الذي رسمه ماركس يقودنا إليها. وهذا متعلق بذكاء وجسارة الشيوعيين: عليهم أن يثبتوا أنهم قادرون على سلوكه بنجاح.

---

(٢١) البنغال: Feu de Bengale: وهو تركيب كيميائي يُحدثُ عند اشتعاله ضوءاً ملوَّناً.

(٢٢) ك. ماركس، الثامن عشر برومير للويس بونابرت، سبق ذكره، ص٧٣-٧٤. العبارة الأخيرة تعني هنا رودس، هنا سالتا.

جورج لوكاتش

لمحات من السيرة السياسية والفكرية

ـ ولد في بودابست في ١٣ نيسان سنة ١٨٨٥ . بدأ باكراً الاهتمام بالفلسفة والتاريخ ، وانخرط في العمل السياسي كمثقف ديمقراطي إنساني منذ سنوات ١٩١٠ . وقف ضد الحرب العالمية الأولى واعتبرها معركة إعادة اقتسام للعالم بين القوى الكبرى. سنة ١٩١٨ انضم إلى الحزب الشيوعي المجري وعُيِّنَ سنة ١٩١٩ وزيراً للثقافة في الحكومة العمالية. انتقل بعدها في أوروبا ثم استقر حتى سنة ١٩٤٥ في موسكو.

ـ كتب في تلك المرحلة مجموعة مقالات وأبحاث هامة نشرها سنة ١٩٢٣ في كتاب بعنوان «التاريخ والوعي الطبقي». أهم ما فيه بحث بعنوان «التشيؤ والوعي البروليتاري».

ـ سنة ١٩٣٦ قدم أطروحة دكتوراه في معهد الفلسفة في موسكو

بعنوان «هيغل الشاب»، ثم صدرت في زوريخ ١٩٤٨ فبرلين ١٩٥٤، فموسكو ١٩٨٦.

- بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩ يكتب لوكاتش «في تاريخ الواقعية» ثم «النظريات الأدبية والماركسية».

- بعد انتصار الفاشية في إيطاليا والمانيا، ثم خلال الحرب يكرس لوكاتش كل نشاطه الفكري والعملي ضد الفاشية ويكتب سلسلة أبحاث تصدر سنة ١٩٤٢ بعنوان «تدمير العقل».

- سنة ١٩٤٥ يعود لوكاتش إلى بودابست، وفي الخمسينات، خاصة سنة ١٩٥٦ يتخذ موقفاً نقدياً من الحزب الشيوعي المجري وينضم إلى حركة التمرد التي قادها أمري نادجي، ثم لا يلبث ينفصل عنها. ليعود بعد عشر سنوات تقريباً إلى صفوف الحزب الشيوعي.

- سنة ١٩٦٣ ينجز مؤلفه الهام «تميز الجمالي» في أربعة أجزاء.

- خلال الستينات يعمل أيضاً على إنجاز أهم مؤلفات «انطولوجيا الوجود الاجتماعي» ومن ثم «مقدمات». يصدر كلاهما باللغة المجرية كاملاً، بعد ترجمته عن الألمانية، سنة ١٩٧٦.

- سنة ١٩٧١، قبل وفاته بأشهر، ينجز كتابه «سيرة ذاتية». وفي ٤ حزيران من نفس السنة ينسحب لوكاتش هادئاً من معركة الحياة التي خاضها بعقل حاد وموقف نابع من قناعاته وحدها.

الفهرس

منذ ما يزيد على العشرين عاماً، وعلى أساس تحليله للإتجاهات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية السائدة في البلدان التي أعلنت خيارها الاشتراكي، اعتبر لوكاتش أن هذه البلدان تعاني حالة أزمة عميقة. ويحدد محور الأزمة في مسألة الديمقراطية. فغياب الديمقراطية يشكل، برأيه، العنصر الأول في تعميم حالة الإستلاب والإحباط بين الناس، وفصل المنتجين تماماً عن نتاجات نشاطهم، وقتل حوافز التقدم المعنوي والمادي في المجتمع.

ولوكاتش، المساهم الإيجابي في هذه التجربة، يحاول تصور الحل. والحل الذي يقترحه للأزمة، كما شخصها، يبهرنا، نحن المعاصرين، بهذا القدر من وضوح الرؤيا وغريزة إلتقاط التاريخ الآتي. يقول: «لا يمكننا إلا أن نشير، أنه خلال إعادة البناء الضرورية ينبغي رفض أي تأسيس للتوجه العام الذي أشرنا إليه بواسطة مراسيم وقوانين إدارية فقط. فهذا التوجه يطمح إلى تغيير الكائن الإنساني ذاته، مؤالفته مع وجود أصيل لنوعه كإنسان، في جميع مظاهر حياته».